

جمهورية العراق وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة البصرة كلية الأدارة و الاقتصاد

دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبى المباشر إلى العراق للمدة (2004-2020)

أطروحة تقدمت بها الطالبة باسمة كزار حسن

إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بأشراف الأستاذ الدكتور

نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي

♦2022 **▲**1443



اقرار المقوم الإحصائي

أشهد أن الأطروحة الموسومة بـ (دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة 2004- في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة 2020 مراجعتها من الناحية الاحصائية من قبلي بحيث أصبحت بأسلوب علمي سليم من الأخطاء الاحصائية ولأجله وقعت.

التسوقيسع :

الدرجة العلمية :أستاذ مساعد

الاسسم :د. ريسان عبد الامام زعلان

التاريخ: 8 / 6 /2022

اقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الأطروحة الموسومة بـ (دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة 2004- 2020) لطالبة الدكتوراه (باسمة كزار حسن) قد أنيطت بي مهمة تقويمها لغوياً وهي الأن مستوفية شروط السلامة اللغوية.

→ !!

أ.د: صباح عبد الكريم مهدي مدرس اللغة العربية

في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

التاريخ: ١٥/202/6

توصية الأستاذ المشرف

THE PARTY OF THE P

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة حسن) قد جرت تحت أشرافي في قسم الاقتصاد- كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية لذا اوصي بمناقشتها.

التوقيع:

الاسم: د. نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي

المرتبة العلمية: استاذ

التاريخ: 7/7/2022

توصية رئيس القسم

بناءاً على توصية الاستاذ المشرف على الاطروحة المتوفرة أرشحها الى لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم:د. سامي عبيد محمد التميمي

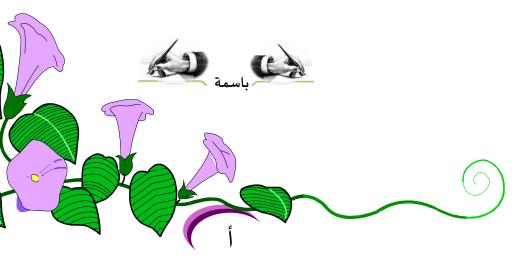
المرتبة العلمية: استاذ

التاريخ: 7/7/2022

الإمسداء

إلى شريكتي في النجاح وشريكتي في الحياة عائلتي. لما قدمته لي من دعم ومساعدة وخاصة اختي مريم

أهدي ثمرة جهدي هذا .





-	©		
رقم الصفحة	الموضوع		
7-1	المقدمـــة		
38-8	الفصل الاول: الاطار النظري للسياسات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر		
18-8	المبحث الاول: السياسات الاقتصادية (مدخل نظري)		
10-9	اولا :مفهوم السياسات الاقتصادية		
11-10	ثانياً: انواع السياسات الاقتصادية		
11-11	ثالثاً:نظريات السياسات الاقتصادية		
13-12	رابعاً:أهداف السياسات الاقتصادية		
18-13	خامسا: ادوات السياسات الاقتصادية		
27-19	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (مدخل نظري)		
20-19	اولاً:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر		
22-20	ثانياً:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر		
25-22	ثالثاً:النظريات التي تفسر قيام الإستثمار الأجنبي المباشر		
26-25	رابعاً:محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر		
27-27	خامساً: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر		
38-28	المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي		
31-28	اولا :العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر		
34-32	ثانيا: العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر		
35-34	ثالثا: العلاقة بين السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر		

38-35	رابعاً:العلاقة بين السياسة الاستثمارية والاستثمار الاجنبي المباشر
84-39	الفصل الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية في العراق
55-40	المبحث الاول: تحليل الواقع الحالي للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
45-40	اولاً: تطور حجم ورصيد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
50-46	ثانياً: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
55-51	ثالثاً الإهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي
84-56	المبحث الثاني: تحليل البيئة الاستثمارية في العراق
67-56	اولا-تحليل عناصر ومحددات البيئة الاستثمارية في العراق
84-68	ثانياً تحليل البيئة الاستثمارية على وفق المؤشرات الدولية والإقليمية:
134-85	الفصل الثالث: تحليل دور السياسات الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمار الأجنبي
106-86	المبحث الاول: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق
116-107	المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق
128-117	المبحث الثالث: دور السياسة التجارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق
134-129	المبحث الرابع: دور السياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق
186-135	الفصل الرابع: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه إلى العراق
168-136	المبحث الاول: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق نتائج الاستبانة
155-136	اولا: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين المحليين والاجانب
168-156	ثانياً: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الهيأت الاستثمار
186-169	المبحث الثاني: سبل تعزيز الاستثمار الاجنبي الى العراق
190-187	الاستنتاجات والتوصيات
209-191	المصادر
227-210	الملاحق







الصفحة	الجدول	ت
41	تطور حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (1)
43	ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دو لار)	جدول (2)
44	عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في العراق للمدة (2004- 2020)	جدول (3)
47	أهم الدول المستثمرة في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (4)
47	أهم المجاميع الدولية المستثمرة في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (5)
48	اهم الشركات المستثمرة في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (6)
50	توزيع الاستثمار الأجنبي في العراق حسب القطاعات للمدة (2004 - 2020)	جدول (7)
52	مؤشر نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (20042020) (مليون دولار/ %)	جدول (8)
54	مؤشر نسبة مساهمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دولار/ %)	جدول (9)
58	ترتيب العراق ضمن مؤشر السلام العالمي/163 دولة للمدة (2008-2020)	جدول (10)
59	عدد القتلى في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (11)
61	مؤشر حجم السوق في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (12)
63	أداء العراق في مؤشر الأداء اللوجيستي للمدة (2017-2020)	جدول (13)
69	موشر المساءلة في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (14)
70	مؤشر الحكم الرشيد في العراق للمدة (2004-2020) (الدرجة من %)	جدول (15)
73	اتجاه مؤشر مدركات الفساد في العراق/180 دولة للمدة (2004-2020)	جدول (16)
75	مؤشر فاعلية الحوكمة المصرفية في العراق للمدة (2004-2020)	ج دول (17)
77	مرتبة العراق في سهولة ممارسة أنشطة الاعمال ومؤشراته الفرعية (من ضمن 190 دولة) للمدة (2006-2000)	جدول (18)
88	تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2002) (مليون دولار/%)	جدول (19)
89	تطور الانفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (20)
91	نسب انجاز مشروعات الموازنة الاستثمارية حسب القطاعات	جدول (21)

	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة	
94	(2020-2004)	جدول (22)
96	تطور الايرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2020)(مليون دولار/%)	ج دول (23)
100	النفقات الضريبية للشركات العاملة في العراق2015-2017 مليون دولار)	جدول (24)
102	مؤشرات النظام الضريبي في العراق للمدة 2004-2020(%)	جدول (25)
104	تقييم النظام الضريبي في العراق	ج دول (26)
109	تطور مؤشرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (27)
118	ايرادات الكمارك ونسبتها الى قيمة واردات ومبيعات البنك المركزي العراقي	ج دول (28)
121	الاتفاقيات الدولية المبرمة مع العراق	جدول (29)
123	معدل الضريبة الكمركية على بعض البضائع المستوردة حسب قانون التعريفة الجمركية	جدول (30)
125	تطور مؤشرات السياسة التجارية في العراق للمدة (2004 – 2020)	جدول (31)
130	تطور مؤشرات السياسية الاستثمارية في العراق للمدة (2004-2020)	جدول (32)
141	توزيع أفراد العينة حسب التخصص الاستثماري	جدول (33)
142	قيمة معامل الثبات α Cronbach's للمتغيرات الرئيسة	جدول (34)
144	معامل كرونباخ لابعاد قانون الاستثمار وتاثيرها في جذب الاستثمار	ج دول (35)
145	معامل كرونباخ لابعاد الاجازة الاستثمارية وتاثيرها في جذب الاستثمار	جدول (36)
147	معامل كرونباخ لابعاد الخريطة الاستثمارية وتاثيرها في جذب الاستثمار	جدول (37)
149	معامل كرونباخ لابعاد تخصيص الارض وتاثيرها في جذب الاستثمار	جدول (38)
150	معامل كرونباخ لابعاد السياسات الاقتصادية وتاثيرها في جذب الاستثمار	جدول (39)
152	معامل كرونباخ لابعاد اجراءات هيأت الاستثمار وتاثيرها في جذب الاستثمار	جدول (40)
152	معامل كرونباخ لابعاد المؤشر المركب للمخاطر القطرية وتاثيرها في جذب الاستثمار	جدول (41)
154	الجهات التي لا تلتزم بقانون الاستثمار على وفق استمارة الاستبانة	جدول (42)
157	معامل كرونباخ لابعاد قانون الاستثمار على وفق استمارة الاستبانة	جدول (43)
159	معامل كرونباخ لابعاد واقع عمل هياة الاستثمار على وفق استمارة الاستبانة	جدول (44)
160	معامل كرونباخ لابعاد الاجازة الاستثمارية على وفق استمارة الاستبانة	جد ول (45)
161	معامل كرونباخ لابعاد الخريطة الاستثمارية على وفق استمارة الاستبائة	جد ول (46)
162	معامل كرونباخ لابعاد السياسات الاقتصادية على وفق استمارة الاستباتة	جدول (47)
164	معامل كرونباخ لابعاد تخصيص الاراضي على وفق استمارة الاستبانة	جدول (48)
165	معامل كرونباخ لابعاد المؤشر المركب للمخاطر القطرية على وفق استمارة الاستبانة	جدول (49)
166	الجوانب الاخرى على وفق استمارة الاستبانة	جدول (50)

قائمة الاشكال

الصفحة	الشكل	ت
42	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة في العراق	الشكل
	للمدة (2020-2004)	(1)
45	تكلفة المشروعات الجديدة الواردة الى العراق للمدة (2002-	الشكل
43	(2020	(2)
55	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوين راس المال الثابت في	الشكل
55	العراق للمدة (2020-2004)	(3)
64	موقع العراق من مؤشر البنية التحتية القيمة المعيارية	الشكل
64	لمؤشرات التنافسية" 2020	(4)
84	وضع المؤشرات لبيئة اداء الاعمال في العراق للمدة (2006-	الشكل
	(2020	(5)
92	توزيع كلف الانفاق الاستثماري حسب القطاعات الاقتصادية في	الشكل
92	العراق للمدة (2004-2002)	(6)
110	تطور عرض النقد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة	الشكل
110	2020-2004	(7)
112	تطور سعر الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة	الشكل
113	2020-2004	(8)
115	تطور معدلات الصرف مقابل الدولار وتدفق الاستثمار الأجنبي	الشكل
115	خلال المدة 2020-2004	(9)
127	تطور الميزان التجاري، خلال المدة (2004-2002)	الشكل
127	(2020-2004) 05 (5)	(10)

133	تطور حجم الدين الخارجي في العراق للمدة 2020-2004	الشكل (11)
138	درجة لاستجابة لمقياس ليكرت الخماسي	الشكل (12)
139	توزيع أفراد العينة حسب جنسية المستثمر	الشكل (13)
140	توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي	الشكل (14)
140	توزيع أفراد العينة حسب وضع المستثمر	الشكل (19)

المقدمة

المقدمة:

يحتل موضوع السياسات الإقتصادية حيزاً كبيراً في اهتمامات الإقتصاديين إذ تعد الإطار الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الإقتصادية،ولاسيما تطلعها اللافت للنظر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استكمال عملية التتمية الاقتصادية ، طالما أن الاستثمار الأجنبي هو عامل مهم لتحشيد الموارد المالية المتاحة للتتمية في البلدان النامية. لهذا الغرض ، تلجأ الدول عادة إلى إبرام العقود مع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية ، حسب ما تقتضيه خطط التتمية والمصلحة العامة .

تعد البحوث التي تتناول السياسات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعات مهمة، إذ تعد مسألة في غاية الأهمية لدى متخذي وصانعي القرار الاقتصادي ،إذ أنها انعكاس للسياسات العامة في الدولة إذ تؤدي دورًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأثيرها المباشر في قرارات المستثمرين سواء أكانوا محليين أم أجانب، فضلاً عن ذلك ، تعد الشفافية وحماية الملكية وعدم التمييز من المبادئ الأساسية في السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الجهود لخلق مناخ استثماري سليم لجميع المستثمرين.

ورث الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية واقعاً اقتصادياً يتسم بالتخلف ... مع العديد من العقبات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة التي تتميز بحرية التجارة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر واعتماد اليات السوق ، في ظل تزايد الضغوط الإقليمية والدولية المحيطة بالعراق ، ومن هنا أصبحت هناك حاجة ملحة لبحث كل خطوة في رسم السياسة الاقتصادية ، لأنها تعني رسم سياسة العراق ، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية التي تهدف إلى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

ونظراً للمكانة المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد احتل مكانة متميزة في سلم السياسات الاقتصادية ، وتحديداً منذ عام 2004 ، إذ حصل هذا الاستثمار على العديد من أشكال الدعم والمساعدات المادية.والتشريعية، وأصبح دور الدولة واضحاً من خلال إصدار سلسلة من التشريعات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها القانون رقم 13 لعام 2006 ،والذي أسهم في تشجيع الاستثمار .

المتدمة

اهمية البحث:

ويمكن إبراز أهمية البحث بالنقاط التالية:

1- اذ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحاضر احدى وسائل تسريع عملية التنمية الاقتصادية في ظل ما يعانيه العراق من ضعف الادارة الكفؤة للموارد والهيمنة السياسية على مؤسسات الدولة وتفشي الفساد والمحسوبية ، والذي يعد نقصه عائقا اساسياً يمنع العراق من الانطلاق الى مرحلة النمو الذاتي، وكذلك أن الأزمة المالية والاقتصادية والصحية التي يشهدها الاقتصاد العالمي لها أثر سلبي في الجهود التي يبذلها العراق لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

2-كما تتبع أهمية اختيار الموضوع من رغبة العراق في تتويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، ولاسيما أن العراق يعاني من اختلالات اقتصادية نتيجة تعرضه لصدمات تقلبات أسعار النفط، ولاسيما في عام 2020، بسبب جائحة كورونا.

3- تقديم الحلول والمقترحات التي تسهم في زيادة فعالية السياسات الاقتصادية ودورها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلية

مشكلة البحث:

نظراً للاوضاع التي تمر بها السياسات الاقتصادية وحركة الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن صياغة مشكلة البحث في السوال الرئيس الاتي:

ماهو الوضع الحالي للعراق بالنسبة لقدراته على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

ولتحليل مختلف جوانب هذه الإشكالية الرئيسة يمكن وضع التساؤلات الفرعية المتمثلة بالأتى:

1-كيف يمكن تحديد العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في الإقتصاد؟

2-هل تلقى العراق حجماً من الاستثمار الاجنبي المباشر يتوافق مع السياسات الاقتصادية؟

3-هل نجحت السياسات الاقتصادية في العراق في تسهيل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

4- ما هي التحديات التي تمنع المستثمر الأجنبي من ان يُقبل على الاستثمار في العراق؟

المندمة

فرضية البحث:

"ضعف السياسات الاقتصادية الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر لم تستقطب سوى قدر ضئيل من التدفقات بسبب مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية والتشريعية التي أسهمت في عرقلة جذب الاستثمار الاجنبي إلى العراق".

هدف البحث:

نسعى من خلال هذه البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن إبراز أهم تلك الأهداف كما يلى:

1: تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

2:إبراز العقبات التي تواجه بيئة الاستثمار في العراق.

3:إبراز الأبعاد المتعددة للسياسات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

4:معرفة أبرز التحديات التي تواجة المستثمرين وهيأت الاستثمار التي تؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي.

5:افتراح اهم السياسات التي تساعد على جذب وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: تتمثل المدة الزمنية التي يغطيها البحث التي تمتد من سنة 2004 – 2020 المرحلة التي شهدت العديد من التغيرات أهمها: تنظيم الاستثمار في العراق من خلال العديد من التشريعات التي صدرت بعد أحداث 9 نيسان 2003 ، والمدة التي بدأ فيها العراق بالاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحدود المكانية:

تتخذ البحث حدودها المكانية في الاقتصاد العراقي ولمدة 17 سنة من 2024-2020 .



منهجية البحث:

في محاولة للإجابة عن المشكلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تتبع مسارات السياسات الاقتصادية في العراق وعرض وتحليل مؤشرات السياسات الاقتصادية للمدة 2020–2020 ومحاولة التوصل الى الدور الذي تمارسه مؤشرات السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، فضلاً عن ذلك الجمع بين الأسلوب التحليلي كنهج مناسب لمثل هذه البحوث والاسلوب الاحصائي.

هيكلية البحث: في ضوء فرضية البحث وتحقيق الاهداف تم تقسيم البحث الى أربعة فصول:

إذ عرض الفصل الأول توطئة نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الاقتصادية: وذلك من خلال التطرق الى الاطار النظري لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر والسياسات الاقتصادية والذي تم تقسيمه على ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول مدخلاً نظرياً للسياسات الاقتصادية، فيما يتناول المبحث الثاني مدخلاً نظرياً للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمبحث الثالث تناول التحليل النظري للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر. أما الفصل الثاني فقد تضمن مبحثين ركزا على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ومناخ الاستثمار في العراق،إذ تناول المبحث الأول، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما تناول المبحث الثاني تحليل مناخ الاستثمار في العراق .

في حين تتاول الفصل الثالث السياسات الاقتصادية ودورها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق، وقسم إلى مبحثين، إذ تتاول المبحث الأول تحليل السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، وخصص المبحث الثاني لتناول التحليل القياسي للسياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي الى العراق .أما الفصل الرابع فتناول عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر والسياسات المقترحة لجذبه الى العراق. إذ تناول المبحث الأول عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق نتائج الاستثمار الاجنبي المباشر على ووصلنا الاستبانة ، فيما تناول المبحث الثاني السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي الى العراق ، ووصلنا في نهاية البحث الى جملة من النتائج والتوصيات.

laäcaö.

الدراسات السابقة

ظهرت عدة بحوث نظرية وقياسية لتحديد مدى اهمية السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،سيتم تتاول بعض الدراسات العربية والأجنبية، وعرض ما توصلت إليه الدراسات السابقة لتوضيح الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1-دراسة (Joshua A، 2005) الموسومة بـ (السياسة المالية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى -بلدان مختارة: غانا ،جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا) والتي تهدف إلى تحديد العوامل التي من الممكن أن تسهم في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى اقليم أفريقيا جنوب الصحراء، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المالية وغير المالية لتقدير العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري وحجم السوق من أهم العوامل المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنطقة، من ناحية أخرى وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الأجنبي الوافد وكل من عجز الميزانية ومعدل الضربية، وهذا يستلزم أن تراجع الحكومات في إفريقيا جنوب الصحراء مواقفها بشأن تقديم الحوافز المالية.

2- دراسة (الربيعي، 2008) الموسومة بـ (أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية) وبهدف التأكد من هذه الحقيقة في الدول العربية تم تحليل مؤشرات السياسة الاقتصادية ، النقدية والمالية وسياسة التوازن الخارجي ، واستخدام نتائج هذا التحليل في تكوين مؤشر مركب لقياس المناخ الاقتصادي .ولدعم هذا التحليل تم تكوين نموذج إحصائي لقياس أثر التغيرات في مؤشرات السياسات الاقتصادية على مسار تدفقات الاستثمار نحو الدول العربية . وأخيرا تم تقسيم عدد من المقترحات التي بإمكانها أن تسهم في تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية،أسهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتغيرة وسياسات سعر الصرف غير الثابتة وضعف الأنظمة المالية والضريبية وارتفاع نسب العجز في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية ،في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة ،وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول.

3-دراسة (Emmanuel Dodzi K & Patrick Prudence ، 2013) الموسومة بـ (تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا: طريقة التكامل) والتي تهدف إلى العثور على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى غانا خلال المدة (

الممتدمة

(1990–2012)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات: غياب العلاقة التكاملية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي في غانا خلال مدة الدراسة ، ومن خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للاستثمار المباشر والمتغيرات الاقتصادية الكلية: يتضح أن سعر الصرف المعتدل ومتغيرات الاستهلاك الكلي يمثلان بداية استثمارية رئيسة في غانا،وزيادة الانفتاح التجاري عامل رئيس في التجارة الخارجية.

4-دراسة (عبد الرضا، حسن 2015) الموسومة بـ (مناخ الاستثمار في العراق للمدة 1997-2007) تهدف الدراسة الى: تحليل البيئة الاستثمارية في العراق وتشخيص عناصرها وبيان نقاط الضعف فيها، دراسة وتحليل تدفقات الاستثمار في العراق بشقيها المحلية والاجنبية ، قياس وتحليل المؤشرات الرئيسة لمناخ الاستثمار في العراق وتحديد السياسات الكفيلة بتحسين بيئة الاستثمار فيه ، استندت الدراسة الى المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل موضوع البيئة الاستثمارية او مناخ الاستثمار في العراق، ومن ثم اقتراح السياسات الملائمة لتحسينه، تناولت الدراسة اهمية الاستثمار وعلاقته بالاقتصاد الوطني كونه احد محددات الطلب الكلي واحد محركات النمو الاقتصادي وتطرقت الى ضعف التدابير والقوانين التي وضعتها الدولة امام المستثمر الاجنبي والعربي وان الاستثمار في العراق شهد زيادة ملحوظة في عام 2003 لكنه متواضع بالقياس الى تدفقات الاستثمار إلى الوطن العربي، وأشارت الدراسة إلى قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتقاطع بعض مواده مع بعض القوانين السارية في العراق.

5-دراسة (شعيبث، 2017) الموسومة بـ(دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – العراق حالة دراسية) تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق من اجل تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي، وذلك من خلال البيئة الاستثمارية في العراق ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية وايضاً تحليل تطور معدلات الاستثمار الاجنبي وتحليل الإجراءات التي اتخذها العراق بشأن تحسين المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها، واستند إلى فرضية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يمارس دوراً فعالاً ومؤثراً في برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل توفير السياسات والآليات المحفزة لها وبما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة،ومن اهم الاستثناجات : ان للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة خاصة في تطوير اقتصادات الدول المتقدمة والنامية ومنها العراق الاستقرار السياسي يعد مطلباً رئيسياً لخلق بيئة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لان المستثمر الأجنبي المباشر أي بلد إلا بعد أن يطمئن إلى النظام السياسي القائم وامكانية استقرار ذلك النظام .

المقحمة

6-(دراسة عبد الوهاب، 2020): الموسومة بـ(السياسات الاقتصادية وقدرتها في إصلاح مناخ الاستثمار في العراق وما هو في العراق بعد عام 2003) يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع مناخ الاستثمار في العراق وما هو التأثير الذي يمارسه المستثمر الأجنبي والمحلي، ففي ظل الرغبة الشديدة للحكومة بجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمرين المحليين، معتمدة على فرضية: وجود عوائق إدارية وامنية ومالية ونقدية فضلاً عن تفشي الفساد بأشكاله مارست تأثيراً معرقلاً لاتساع نطاق عمل الاستثمار وتتوع مساراته بحكم تأثيرها في بيئة الاستثمار ،وقد توصل البحث إلى اثبات هذه الفرضية، فضلاً عن ان تحسين مناخ الاستثمار متوقف على تغيير المنهجية الكلية للسياسات الإدارية والاقتصادية، مالية ونقدية وغيرها وكيفية التنسيق بعضها مع بعض بشكل فعال. كما إن البحث توصل إلى أن السبب الرئيس لسوء إدارة الاقتصاد هو الغياب شبه الكلي لركائز الحكم الرشيد؛ وذلك بسبب العوامل السلبية الضاغطة عليه. ومن ثم أدى هذا إلى عدم وجود سياسة واضحة تعتمدها الحكومة لتحسن مناخ الاستثمار.

المساهمة المتوقعة من الباحثة

- 1. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية مع عينة الدراسة (العراق)، إذ لم تجد الباحثة ما يشير إلى تناول جميع السياسات السابقة (المالية ، النقدية ، التجارية، الاستثمارية) واثرها في جذب الاستثمار الاجنبي.فجميع الدراسات السابقة قد تفردت في سياسة واحدة او اقصاها سياستين معا بينما تناولت الدراسة الحالية اربع سياسات في ان واحد ، وايضا لم يسبق البحث النظرق الى السياسات الاستثمارية في جميع البحوث والدراسات.
- 2. فضلا عن استخدام المنهج التحليلي فقد تميزت الدراسة باستخدام نموذج التحليل الاقتصادي الاحصائي لنتائج الاستبانة، من اجل تحديد أهم العوائق التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب، لغرض التعرف على محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تطويره، إذ قامت الباحثة بتوزيع 300 استمارة على 14 محافظة موجهة الى المستثمرين المحليين والاجانب وبنسبة 68% للمستثمرين المحليين و 32% للمستثمرين الاجانب.ووزعت استمارات لرؤساء الهيأت في المحافظات ،وجهت الى 14 هياة استثمار محلية والى هياة الاستثمار الوطنية في بغداد.

الفصل الاول: الاطار النظري للسياسات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر

التمهيد:

تشغل قضية السياسات الاقتصادية مكانة كبيرة في اهتمامات الاقتصاديين ، فهي الإطار الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية ، واليوم أصبحت الحاجة إلى هذه السياسات أكثر حدة بسبب التحولات الاقتصادية الكبيرة والسريعة ، والتحول نحو آلية السوق ، واعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر ،واعتماد استراتيجيات للتنمية الاقتصادية كل هذه المتطلبات تقودنا إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية.

لا يمكن في الوقت الحاضر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تلقائي دون وجود سياسة اقتصادية مرنة ومتوازنة مع كفاءة جيدة تتناسب مع بيئة المتغيرات الاقتصادية المحيطة ، وتسمح بخلق مناخ استثماري مناسب لتنمية الاستثمار المحلي والأجنبي بما يؤدي إلى الاستفادة من أساليب الإنتاج الجديدة والتجارب والتقنيات الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية. من وجهة النظر هذه وبهدف محاولة الحصول على فكرة واضحة عن دور السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر ، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الاول: مدخل نظري للسياسات الاقتصادية
- المبحث الثاني: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الاول: السياسات الاقتصادية (مدخل نظري):

يتضمن هذا المبحث تعريف السياسات الاقتصادية ، فضلاً عن ادوات السياسات الاقتصادية ومدى تاثيراتها في الاستثمار الاجنبي المباشر.

اولا -مفهوم السياسات الاقتصادية:

يعد مفهوم السياسات الاقتصادية من المفاهيم شائعة الاستخدام في أدبيات علم الاقتصاد، إلا انه مختلف باختلاف المدارس والتصورات الفكرية، لذا فإن محاولة البحث عن تعريف شامل يعد من الصعوبة بمكان، لذلك كان من الضروري إعطاؤه أكثر من تعريف،ويمكن توضيح مفهوم السياسات الاقتصادية من خلال الآتى:

على الرغم من تعدد مفاهيم السياسات الاقتصادية لكنها لها المعنى نفسه ، والغالب أنها "جميع السياسات التي تقوم الدولة باستخدامها للوصول إلى أهدافها الاقتصادية المنشودة مثل: تحقيق التوازن الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار، وزيادة الإنتاج "(الافندي، 2012: 509).

ويشير مفهوم السياسات الاقتصادية أيصاً ألى مجموعة الاجراءات والاساليب والادوات والخطط والبرامج، التي تلجأ إليها الحكومة للتأثير في حالة التنمية الاقتصادية، أو التأثير في حالة الاستقرار الاقتصادي" (الربيعي، 2011، 2).

كما تم تعريف السياسات الاقتصادية بمعناها الضيق بكونها" التدخل الحكومي في حركة النظام الاقتصادي بواسطة الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج والاستثمار والأجور والأسعار والتشغيل والعمالة والصادرات والواردات والصرف الأجنبي" (الخطيب، والاستثمار والأجور الأسعار الدول اربع سياسات تحقق ما سبق: "السياسة المالية ، السياسة النقدية، السياسة التجارية، السياسة الاستثمارية، اذا ارادت الحكومة رسم السياسة الاقتصادية للبلاد لابد من توافر السياسات الأربع (قنطقجي، 2020، 34). وتعرف أيضاً بانها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الحكومة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصادية للاقتصادية معينة . كأن تكون للاقتصاد القومي في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف الموضوعية وخلال مدة زمنية معينة . كأن تكون لسنة واحدة أو بضع سنوات ، ومن ثم لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن كونها (أهدافاً، وأدوات،

وزمناً). فضلاً عن كونها تعكس بلورة وتجسيدا للمبادئ أو الفلسفة التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق الطموحات الاقتصادية" (المعموري، النداوي، 2011، 10).

ومع ذلك ، تحتل السياسة الاقتصادية موقعًا مهمًا ، لأنها يمكن أن تحقق أهدافًا اقتصادية ، بالاعتماد على أدواتها المتعددة التي يمكن أن تتكيف معها لتؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كافة (هادف، وهراني، 2011، 8) .

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن السياسات الاقتصادية تشمل جميع الاجراءات المعتمدة في الاقتصاد ، والتي من خلالها يمكن التأثير في جميع المتغيرات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصاد كافة ، عن طريق تبني مجموعة من الأدوات، والوسائل ،والإجراءات، التي تحقق الأهداف المرجوة.

ثانياً: انواع السياسات الاقتصادية:

هناك عدة أنواع من السياسات الاقتصادية، يمكن للحكومة اتباع أحدها لتحقيق جملة من المتطلبات التي تراها مناسبة وذلك حسب الأجل، أو تبعاً للاثار المتوقعة منها ما اذا كانت على المدى القصير او المدى الطويل وفيما يلى توضيح الانواع للسياسات الاقتصادية:

1-السياسات الاقتصادية الظرفية (سياسات الاستقرار الاقتصادي):

ترتبط بالسياسة المالية، والسياسة النقدية، وهدفها الحفاظ على التوازنات الاقتصادية المالية وتعد هذه السياسات قصيرة الامد واثارها كمية.

2-السياسات الاقتصادية الهيكلية (سياسات الاصلاح الهيكلي):

وهي مجموعة من السياسات الاقتصادية، التي تعد بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج الاصلاحي، مثل: أدوات السياسة النقدية، والسياسة المالية، والسياسة التجارية، وسياسة الاستثمار، وتهدف هذه السياسات الى إحداث تغييرات على مستوى الهيكل الاقتصادي، وتتميز بكونها تعمل على المدى الطويل، في تغيير هيكل وبنية الاقتصاد (السامرائي ،2012، 135).وتعد هذه أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في جميع دول العالم.

وهناك علاقة وطيدة بين هذين النوعين من السياسات فعند الحاجة لإجراء تغييرات هيكلية لتحسين العرض الكلي لابد للحكومات من التصدي لبعض العوائق، من خلال اتخاذ إجراء تعديلات في السياسة الاقتصادية مثل: أساليب تحديد الأسعار، وكيفية إدارة الموارد العامة، والمؤسسات المملوكة للدولة،

والقواعد التنظيمية للقطاع المالي والقواعد والأنظمة الداخلية لسوق العمل، فضلاً عن شبكة الأمان الإجتماعي، والمؤسسات الإقتصادية.

ولا يقتصر دور السياسات الهيكلية على المساعدة في رفع معدل النمو الاقتصادي، بل تعمل على تهيئة الأوضاع لنجاح سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (عبد القادر، 2013: 46).

ثالثاً -نظريات السياسات الاقتصادية:

هناك نظريات عدة للسياسات الاقتصادية نتناول منها ما يلي:

1-نظرية الاختيار العام:

على وفق هذه النظرية فان السياسات الإقتصادية الكفوءه هي التي تحقق الهدف الاقتصادي بأقل التكاليف الإجتماعية، التي يعبر عنها بدلالة الخسائر في الرفاه الاجتماعي، الذي يمثل تقليل فجوة انحراف الأهداف المسطرة سلفاً عن تلك الأهداف الإقتصادية المطلوبة (البدري، 2019، 77).

2-نظرية دورة الاعمال السياسية:

تعنى هذه النظرية بدراسة وتحليل العلاقة التفاعلية بين السياسات الاقتصادية والاعتبارات السياسية الأخرى (الأفندي، 2012، 7). وقد كان الاقتصادي الكينزي Michael kalecki احذروا من دورة اقتصادية أطلق عليها إسم (دورة الأعمال السياسية إذ إن الحكومات في فترة الإنتخابات تلجأ لتطبيق سياسة مالية توسعية(Michali,2017,18) مثل: زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب من أجل زيادة حجم التوظيف وتخفيض معدل البطالة، ومن ثم خلق بيئة أعمال مشجعة تحفز الأفراد التصويت مجدداً لهذه الحكومة لكن في المقابل هذا الانتعاش في الدورة الإقتصادية فأنه قد يسبب فجوة تضخمية وارتفاعاً في الأسعار مما تضطر الحكومة بعد إعادة انتخابها لأن تتجه نحو كبح الطلب الكلي للقضاء على الفجوة التضخمية، ومن ثم خلق انكماش في الدورة الاقتصادية إلى حين وقت الانتخابات المقبلة(الأفندي، بدون سنة ، 7).

وهكذا تكون سياسات الطلب الحكومية المحفزة بالأهداف السياسية سبباً مهماً لتقلبات النشاط الإقتصادي. وقد اكد (آلن بلندر) أثر الدوافع السياسية في نظرية الاعمال السياسية كما حدث في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون قبل انتخابات 1972 إذ اتجهت السياسة المالية إلى اطلاق وظائف كبيرة في الولايات المتحدة وكانت النتيجة تصاعد معدل التضخم بمستويات كبيرة.(Blinder,2017,43).

رابعاً –أهداف السياسات الاقتصادية:

تسعى النظرية الاقتصادية لشرح المشكلات التي تواجه الاقتصاد الوطني وتقديم الحلول الناجعه لهذه المشكلات، وهذا يعني انه لا مفر من وضع سياسات اقتصادية، إلا انه قبل دراسة ووضع السياسات فانه من الواجب تحديد الاهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني ، لأنه من غير الممكن وضع سياسة اقتصادية معينة دون اهداف محددة لها، إذ ان الاهداف تختلف من سياسة إلى أخرى، باختلاف النظام الاقتصادي لكل دولة من دول العالم .

وعلى الرغم من اختلاف هذه الاهداف بحسب السياسات الاقتصادية المتبعة لكل دولة إلا ان هناك أهدافاً مشتركة تبرز بينها ومن امثلتها أهداف تعرف بالمربع السحري لـ(كالدور Kaldor)،الذي أكد أن تحقيق السياسات الاقتصادية يتم بواسطة أربعة أهداف اقتصادية أسماها (المربع السحري لكالدور) وهي : النمو، نسبة البطالة، التوازن الخارجي للرصيد التجاري واستقرار الأسعار (Carré, Kaldor 2015, 10) يعتمد الاتجاه الفكري لـ(كالدور) على الأفكار الكينزية التي تشجع الطلب الفعال، إذ يعتقد كالدور أنه لا يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة ما لم تحقق أربعة أهداف رئيسة هي ما يلي:

1-تحقيق النمو الاقتصادي:

يعد ارتفاع معدل النمو الإقتصادي الهدف الرئيس لأغلب السياسات الاقتصادية للدول ،فهو المؤشر الأكثر دلالة على مدى فعالية السياسات الاقتصادية، والمتمثل بزيادة حجم الدخل عبر الزمن، من خلال هذا الهدف يتم تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي ، وهذا ما يضع صانعي السياسة الاقتصادية في مهمة كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير (صلاح ،2016، 267) وتحسين المستوى المعيشي للأفراد،ذلك أن تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع (معدل نمو الاقتصاد الوطني) بمعدل اكبر من معدل نمو السكان يترتب عليه تحقيق النمو الاقتصادي.

2-تحقيق التشغيل الكامل:

تعد العمالة الكاملة احدى أهم اهداف السياسات الاقتصادية بسبب عبء البطالة ، وما تلحقه بالمجتمع من اضرار تقع على أولئك العاطلين عن العمل، وذلك يدفع إلى ضرورة أن تستهدف السياسة الإقتصادية بشكل رئيس الحد من معدلات البطالة في المجتمع (وحسب رأي كالدور) يتم تحقيق التشغيل الكامل بتحقيق معدل طبيعي للبطالة ويمكن قبولة في الاقتصاد حسب رأي كالدور كونه يبحث عن سياسة متكاملة كبحث اقلاطون عن الدولة الفاضلة (بروبة واخرون، 2020، 108).

3-تحقيق الاستقرار في الاسعار:

يجب أن يؤخذ هذا الهدف في الاعتبار عند تطوير أي سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي ،إذ يرى (كالدور) أن من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة منخفضة (صلاح ،2016، 267) من أجل الاستقرار الاقتصادي ، وتجنب فقدان الثقة في سياسات الدولة ، إذ يؤدي عدم السيطرة عليها، الى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، لأنها تترك آثاراً اقتصادية واجتماعية ضارة بالفرد والمجتمع على حد سواء. .

4-تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات):

ان من أهم اهداف السياسة الاقتصادية هو العمل على تحقيق التوازن الخارجي، أي التوازن في ميزان المدفوعات الذي يعد من أهداف السياسة الاقتصادية، فعجز الميزان التجاري يعد مشكلة بالنسبة لاقتصاد أي دولة، بزيادة وارداتها عن صادراتها، ويجعلها محملة بالديون وتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها، وإن الدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها تكون مضطرة الى اتخاذ اجراءات محددة من شانها ان تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها أو على الاقل موازنته. (حسب رأي كالدور) يجب أن يكون رصيد الميزان موجباً (بروبة واخرون، 2020، 108).

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف الذهبية للسياسة الاقتصادية تستخدم السلطات أدوات هذه السياسة الإقتصادية متمثلة في كل من السياسة النقدية، المالية ،التجارية و الاستثمارية .

خامسا: ادوات السياسة الاقتصادية:

تشير ادوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي تحقق الاهداف المطلوبة ويكون اختيار الوسائل محدداً بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التاثير فيها، وهناك العديد من السياسات في مجال الاقتصاد غير ان الاقتصاديين يجمعون على ان هنالك اربع سياسات اقتصادية رئيسة فعالة تحتل مكانة بين السياسات الاقتصادية لأنها تقوم بالدور الأعظم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالشكل الذي يحقق نمواً اقتصادياً ،و تعتمد في ذلك على ادواتها المتعددة وفيما يلى عرض لتلك الأدوات باختصار:

1-السياسة المالية:

تعد السياسة المالية ذات اهمية مميزة بين مختلف السياسات الاقتصادية إذ تقوم الدولة بالتاثير في اقتصادها عن طريق ادوات السياسة المالية المكونة من النفقات الحكومية والايرادات الحكومية ، وهذا التاثير يتم عبر ادوات مباشرة وغير مباشرة .

تعرف السياسة المالية بانها استخدام كل من الانفاق الحكومي والضرائب للتاثير في الطلب الكلي (الانفاق الكلي) والتي يتم تبنيها بهدف الحفاظ على الاستقرار العام للاقتصاد الوطني والحفاظ على استقرار الأسعار، وتشجيع الاستثمار (Tawfiq &Asem ، 2018,118). ويمكن القول أن المقصود بالسياسة المالية هي الأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير في الاقتصاد، و تقترن السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية من خلال اداتين هما:

الأداة الاولى هي الإموال التي تعرض جانب في الايرادات ميزانية الحكومة، أما الأداة الثانية للسياسة المالية فهي الإنفاق الحكومي الذي يعرض جانب النفقات في موازنة الحكومة (Omran:2017,6). وان ما تتطلبه هذه الادوات هو التدخل بشكل مباشر من قبل الحكومة اذ يمكنها اللجوء إلى العمل لتغيير الانفاق الحكومي أو اعادة هيكلته، أو من خلال اجراء تغييرات في المعدلات الضريبية واعادة هيكلتها (الخيكاني ،الموسوي،2015، 50).

"والسياسة المالية هي أداة الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الحكومة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستويات التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات". (بن احمد، 2020: 471).

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الادوات يمكن تحديدها بما يلي:

أ-النفقات:

احتلت النفقات صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في رسم أهداف السياسة الاقتصادية ،و يمكن تعريف السياسة الانفاقية بأنها ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة (غازي ،سمو،2019، 156).وتعد هذه السياسة

من أهم الوسائل المستخدمة في التأثير بحجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك بتأثيره على كل من الاستهلاك والاستثمار، فتأثيره في الاستهلاك عن طريق الزيادة في الطلب في أموال المستهلكين وما تنتج عنه من زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل الوطني، وتؤثر الدولة في الاستثمار عن طريق الإنفاق بتأسيس مشروعات إنتاجية أساسية يحتاج إليها الاقتصاد الوطني.

ب-الإيرادات:

وتعرف على انها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال السنة المالية باختلاف مصادرها وكما هو الحال مع النفقات العامة فقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث وتتوعت واختلفت طبيعتها باختلاف أنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة .

وفيما يتعلق باتجاهات السياسة المالية هناك اتجاهان هما (هادف، وهراني، 2016، 131): الاتجاه التوسعي: ويهدف إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة وارتفاع مستوى الانتاج والدخل، ومن ثم ارتفاع معدل النمو في الداخل ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو المزج بين الأداتين معا ، والاتجاه الانكماشي: يشير إلى تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي، والحد من التضخم في المجتمع داخل الاقتصاد، ومن ثم تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الأداتين معا (هادف، وهراني، 2011، 14).

2-السياسة النقدية: تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن توظيفها مع السياسات الأخرى لتجنب الاقتصاد من الأزمات والصدمات التي يمكن أن يواجهها.

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها جذب الاستثمار الاجنبي وتشير السياسة النقدية الى مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع من اجل الاشراف على النظام النقدي لإدارة كمية النقود، وتنظيم عملية إصدارها (فرد،2014، 40) والسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي كأداة تأثير في عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وتعرف السياسة النقدية ايضاً بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطات النقدية في ادارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق اهداف متعلقة بالتأثير في الناتج الكلى والأسعار (الافندي، 2012، 256).

اما ادوات السياسة النقدية: فتتمثل في سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة ،سعر الفائدة ويمكن تقسيم أدوات وأساليب السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية (المعبدي، 2021، 107):

أ:سياسة سعر الخصم: وهو يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها.

ب:سياسة الإحتياطي القانوني: يستطيع البنك المركزي ان يؤثر على المعروض النقدي بالزيادة من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني،مما يزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان.

ت: سياسة السوق المفتوحة : إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات.

ث:سياسة سعر الفائدة:قد يلجأ البنك المركزي إلى تقييد البنوك التجارية ويلزمها بالتعامل بسعر فائدة معين إن اتجاه السياسة النقدية يكون إما نحو الانكماش أو التوسع: وهذا يعني ان هناك اتجاهين للسياسة النقدية هما: (فرد،2014، 41).

أ-الاتجاه التوسعى:

وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنها زيادة دخول الأفراد والمؤسسات ومن ثم تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

ب-الاتجاه الانكماشي:

تتبع الدول الاتجاه الانكماشي للسياسة النقدية إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم، ويكون الهدف من ذلك هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق،ويدعو أصحاب هذا النهج إلى الحد من حجم الأموال

المتاحة في السوق من خلال السلطات النقدية ، والتي يطالبون بها بامتصاص "الأموال الزائدة من خلال اعتماد سياسات الحد النقدي.

3-السياسة التجارية:

تعد السياسة التجارية من أهم ركائز وأدوات السياسات الاقتصادية منذ القدم ، والتي تشمل الأنظمة والتشريعات الرسمية التي أقرتها الحكومة التي ترتبط بها تجاريًا عن طريق تقييد أو تحرير التجارة وفقًا لمتطلبات تلك العلاقة ، وهذه السياسة هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية.

يحدد مفهوم السياسة التجارية بوصفها مجموعة الأدوات التي تستخدمها وتطبقها الدول في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ، بواسطة أدوات تساعدها في تحقيق هذه الأهداف (الطاهر 2020: 89) وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق اهدافها تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الدولية على حزمة من الادوات، التي تستطيع التحكم من خلالها في التجارة الدولية ،بصورة مباشرة او غير مباشرة وهذه الوسائل مقسمة إلى ثلاثة انواع تتمثل: في الوسائل السعرية، والكمية والتنظيمية.

وتظهر الوسائل السعرية تأثير هذا النوع من الأدوات في أسعار الصادرات والاستبرادات، وتتمثل في الضرائب الجمركية، وهي أكثر الوسائل استخداماً في مجال التجارة الخارجية، والاعانات، والاغراق، وتخفيض سعر الصرف، وفيما يلي نستعرض هذه الوسائل(احسن ، 2020، 50):

أ- الرسوم الجمركية: تعرف على أنها "ضريبة غير مباشرة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات ام واردات.

ب- الإغراق: يقصد بالإغراق إتجاه شركات اجنبية الى بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها. ج- سعر الصرف: عدد الوحدات الواجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى .

اما الوسائل الكمية :فمن أهمها : حصص الاستيراد، وتراخيص الاستيراد.

وفيما يتعلق بالوسائل التنظيمية فهي تلك الوسائل التي تتدخل في إنشائها مجموعة من الدول، في محاولتها التأثير بالتجارة الخارجية باستعمال أساليب تنظيمية (سليمان، 2018، 10) ومن ابرز تلك الوسائل: المعاهدات التجارية، والاتفاقيات التجارية، واتفاقيات الدفع، والتكتلات الاقتصادية:

4- السياسة الاستثمارية:

بشكل عام تعرف السياسة الاستثمارية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيعه، وكذا جنسيته وملكيته، فضلاً عن استراتيجيته الإنتاجية ونمطه (كفية، نريمان، 2018، 730) كل هذه الجوانب تكشف عن وجود أنواع مختلفة لسياسة الاستثمار، والتي بالتأكيد لن تكون إلا متماشية مع الظروف والامكانات الاقتصادية المتاحة في مدة زمنية محددة، أو تسعى لتحقيق أهداف محددة يحتاج إليها الاقتصاد في مرحلة تاريخية معينة.

إن الهدف الأساسي للسياسة الاستثمارية هو تحفيز الاستثمارات (المحلية أو الأجنبية)، وتنمية وتفعيل دور القطاع الخاص ضمن المجالات والقطاعات المختلفة، وعلى وفق حاجة البلد، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة، إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، والتي يمكن أن تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي مرتفع، وزيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي) (Erin &Roberto 2016,2).

من خلال ما تقدم نستنج ان السياسات الاستثمارية هي مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، مع مراعاة تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، الأمر الذي يحقق درجة عالية من النمو والتوازن خلال مدة زمنية محددة.

أما أدوات السياسة الاستثمارية فيمكن اجمالها بما يلى (الوائلي ، 2010، 19-21):

أ-سياسة تحديد اولويات اختيار المشروعات الاستثمارية:

ب- سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار:

ت-سياسة توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:

ث- سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة:

ج- سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية:

ح- سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي:

خ- سياسة الاستثمار طبقاً لمصادر التمويل:

ذ- سياسة الاستثمار والمساعدات الأجنبية:

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر (مدخل نظري):

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المتغيرات الاقتصادية التي أثارت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، والمفكرين، والمدارس الاقتصادية وحتى حكومات دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة إذ تسعى الدول من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها". وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين: اعتمادًا على آلية استثمار الأموال ، يعد الاستثمار الأجنبي مباشرًا عند حدوثه في عمليات المشروع ، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو ما يحدث في الأسواق المالية.

ويتخذ الاستثمار الأجنبي أشكالا عديدة حسب البيئة، والوجهة، وهو ينقسم إلى نوعين:اعتماداً على آلية توظيف الاموال فيعد الاستثمار الأجنبي مباشراً عندما يحدث في عمليات المشروعات أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو الذي يحدث في الأسواق المالية.

تعددت التعريفات حول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، سواء كانت للمنظمات أم الهيات الدولية وكذلك للكتاب الاقتصاديين، نظراً لاهتمام الدول ولاسيما النامية منها بمناخ الاستثمار وتحسين محدداته بدافع الاستفادة من مزاياه.

وللتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: لابد من الاحاطة بكل مفردات هذا المحدد وعليه سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى العناصر التالية:

اولاً-مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

واجهت الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية صعوبة في تحديد الابعاد الخاصة للاستثمار الاجنبي وللوقوف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وردت العديد من التعريفات لبعض المؤسسات و الهيات الدولية ، تتمثل أهم التعريفات فيما يلي: حسب صندوق النقد الدولي(IMF) يعبر عن ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ،وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، (International Fund Monetary, 1991,5) أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فانها تعرف الاستثمار الاجنبي المباشر "على أن مصطلح الاستثمار يشمل الاستثمارات المباشرة" كالمشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات، كما يشمل الاستثمارات غير المباشرة

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،243,2009) وعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق منظور منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بأنه عملية تحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك بقصد إدارتها (World Trade Organization,1995,6) . وعرف الاستثمار كذلك من قبل معهد القانون الدولي بأنه " توريد الآموال أو الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية غير ملموسة (عمران ،عطية ، 2017 ، 462) .

وجاء تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في قانون الاستثمار العراقي ذي الرقم (13) والمؤرخ في 12 سبتمبر (أيلول) 2006: توظيف رأس المال في اي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني (قانون الاستثمار: 2006).

من خلال التعريفات السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، أما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة وهو يتفرع إلى أشكال عديدة منها، الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، والاستثمار المشترك، والاستثمار في مشروعات وعمليات التجميع، والاستثمار في المناطق الحرة.

ثانياً -أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر ،إذ تتباين صور واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل بانفتاح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي،ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة انفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز ،وكما ياتي :-

1-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الملكية تنقسم إلى :

أ-الاستثمار المشترك: وهو اتفاقية طويلة الأمد بين طرفين استثماريين ، أحدهما وطني والآخر أجنبي، قد يكون الطرف الأجنبي عدة أشكال ، سواء قد يكون الطرف الأجنبي عدة أشكال ، سواء كانت تمويلًا أم خبرة أم عملًا مشتركًا أم تقنية أم توفير معلومات السوق(علي، 176،2019).وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لكونه وسيلة مراقبة على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في دولها.

ب-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يقصد به الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات يلجأ اليه المستثمر بشكل كامل ودون مشاركة، وان هذه المشروعات التي يتم إنشاؤها تقيد بالملكية الأجنبية في قطاعات معينة والدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته ويعد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات (الاسرج، 2007، 13).

ج- مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ شكل اتفاقية بين طرفين وقد تلحق الفائدة للطرفين، للمستثمر الأجنبي الذي ينقل التكنولوجيا، والمعرفة، ورؤوس الأموال، والتقنيات والكفاءة ،بالوقت نفسه بالنسبة للبلد المضيف وان هذا الشكل من الاستثمار يشبه الاستثمار المملوك.

2-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشرة بحسب الهدف:

يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى: (بيوض، 2011، 24).

أ- الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات: يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاج سبيل التنمية المستدامة وتعويض إحتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج بسلع محلية الصنع. إذ تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية ولاسيما في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشروعات.

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية: وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشروعات
 الخيرية كالمنح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

ج- الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات: يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، ومن ثم الرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية

مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها ويسهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشروعات التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية.

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الدوافع والمحفزات: إستناداً إلى الدوافع والمحفزات، يمكن تصنيفه الى الاشكال التالية: (حميداتو، 2019، 326).

أ- الاستثمار الباحث عن الموارد: يهدف إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، والاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة .

ب-الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمار عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في اسواق الدول المضيفة .

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الأداء: يتحقق هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والاسواق المتكاملة.

4- أشكال أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة: نميز في هذا التقسيم منطقة التجارة الحرة، التحالفات الإستراتيجية والشركات متعددة الجنسيات.

أ- الإستثمار في المناطق الحرة تقوم بعض الدول التي لديها مناطق حرة محدودة بالتشجيع على جذب الاستثمارات والمستثمرين الأجانب بشكل مباشر بكون هذه الشركات التي تم تأسيسها في المناطق الحرة مملوكة بالكامل للأجانب.

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر على وفق وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا التصنيف شكلين: الاستثمار العمودي والاستثمار الأفقي.

ثالثاً -النظريات التي تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر:

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار . وفيما يلي يتم استعراض العديد من النظريات التي تناولت هذا النوع من الاستثمار الاجنبي وهي:

1-النظرية الكلاسيكية: تعتمد النظرة الكلاسيكية على حقيقة أن "الشركات متعددة الجنسيات تستثمر القليل لتحقيق أقصى فائدة ، وتقوم بتحويل جميع أرباحها إلى الخارج بدلاً من استثمارها في البلدان المضيفة،هذا استغلال لقدرات الدولة، لأن هذه الشركات تجلب التكنولوجيا المستهلكة في بلدانها فقط وتحتفظ بتقنيات الإنتاج الحديثة في أوطانها في إطار اختيار التكنولوجيا(خالص، 2015، 11).

2-النظرية النيوكلاسيكية: إذ أرجعت تدفقات رأس المال على أنها استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد.

3-النظرية المركانتيلية: على وفق الأفكار المركانتيلية المجسدة في نظرية السياسة العامة فإن الاستثمار الأجنبي لم يحدث نتيجة ضرورات اقتصادية وإنما كان نتيجة سياسة اختارتهاالدولة للاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومات الأم لتغري شركاتها بالاستثمار في الخارج بناء للدور المهم الذي تمارسه الشركات الأجنبية في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم (وظيفة سياسية للشركات في استراتيجية الدولة) (الجبوري 52014،

4-النظرية الحمائية: أما أصحاب النظرية الحمائية فالأمر يعود إلى رغبة الشركات الدولية في المحافظة على أنشطتها الخاصة بالبحث والتطوير والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية داخل هيكلها (الجبوري ، 2014 ، 63).

5:النظرية الماركسية: يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مباراة من طرف واحد،والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطى (بن منصور ، 2014، 119).

6-نظرية الميزة الاحتكارية:وضع أسس هذه النظرية الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر وقد بدأ (هايمر) تفسيره على افتراض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العواقب منها اللغوية، القانونية إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين وميولهم والتي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية وبسببها تتحمل هذه الأخيرة حتما تكاليف الإنتاج الإضافية (بن منصور، 2014، 120).

7-نظرية عدم كمال السوق: يتصف أصحاب هذه النظرية بالنظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي، وتوضح الدراسة التي قام بها (Hood & Young) أن هناك علاقة عكسية بين درجة المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين إتجاه إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات إلى بلدان تلك الأسواق، إذ في

حالة سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية سيؤدي ذلك إلى فقدان الشركات متعددة الجنسيات للميزات التنافسية التي كانت تمتلكها. كما يتفق(Caves& Parry) في هذا الخصوص. إذ يعدّان أن الدافع الأساسي في إتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة إحتكارية معينة الخبرة الفنية والاختراعات، تستطيع الاستفادة منها في الدولة المضيفة (ناصري ،2011، 17).

8-نظرية دورة حياة المنتوج (Raymond Vernon): هذه النظرية وضعت من قبل Vernon سنة 1966 وهي تساعد على فهم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي وقامت على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتاً بين الدول في مجال التكنولوجيا الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة. (سعيدي، 2015، 162)

9-نظرية الموقع:جوهر هذه النظرية يكمن في إرتباطه بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر،التي ستكون مقراً للاستثمار الخاص بالشركة، أي أن قرارها بالاستثمار يرتبط بموقع الدولة المضيفة بالتغيرات المحيطة بها لبعث نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية. يتوقف اتخاذ القرار بناء على العديد من العوامل بعضها خاص بالدولة المضيفة وبعضها يتعلق بالمتغيرات الدولية. كما تهتم هذه النظرية بالعوامل البيئية في الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات، العوامل المرتبطة بالسوق والعوامل التسويقية. من بين أهم العوامل الموقعية التي قد تؤثر في قرار المستثمر بالاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة هي الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمرين الأجانب. (سعيدي، 2015، 162).

10-نظرية الموقع المعدلة (Robock & Simmonds) تعد هذه النظرية بمثابة امتداد لنظرية الموقع، فهي تهتم بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية فضلاً عن عوامل أخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات والمنتج ونظم الاتصال والنقل كعوامل مؤثرة في الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة (كاكي،2019، 86).

11-النظرية الانتقائية لـ(جون دينينج) (Dunning): طبقاً لهذه النظرية فان اتخاذ قرار القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر يتطلب تحقق ثلاثة عوامل للدفع بالشركة الوطنية للتحول للاستثمار الاجنبي المباشر والمتمثلة في:مزايا الملكية، والاستخدام الأمثل للموارد ، ومزايا الموقع. (العامري ، 2008، 27)

12-نظرية المدرسة اليابانية:من أبرز رواد هذه المدرسة (كوجيمه) وقد حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام (1945) وما تتمتع به من مميزات تسييرية وتنظيمية، تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية،كما طورت هذه المدرسة نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية وتشمل هذه الأدوات السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، في حين تشمل الأدوات الجزئية القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي(العامري ، 2008، 27).

13-نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، تعبر هذه النظرية عن التكامل بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر هو "مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر هو "مدى قدرة الدولة على اجتذاب واستيعاب والمحافظة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي على وفقها من المتوقع أن تكون العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المؤسسية التي تخضع للسياسات الاقتصادية وتتغير بتغيرها، أقوى من العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الجامدة التي تعبر عن عوامل مسبقة التحديد تتوارثها الدولة كالموقع مثلا(دحو، مسعود،2017، 84).

وترى الباحثة بأنه من الأفضل للدول النامية الإستثمار في القطاعات المنتجة عبر الاعتماد على الموارد الداخلية وتعظيمها وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بما يضمن تحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي وضرورة نقل التكنولوجيا واستيعاب القوة العاملة وغيرها وكذلك ضرورة الاستفادة من أرباحها و توظيفها في أسواق الدول المنتجة.

رابعاً -محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بالعوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي للتوطن في الخارج، بعضها يرجع إلى الدول المضيفة ، وبعضها الآخر يرجع للمستثمر الأجنبي بحد ذاته من حيث المكاناته وتوافر الموارد لديه. وهناك عوامل تعود للدولة الأم وطبيعة السوق التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي. وتتفاوت درجة تأثير هذه العوامل في قرار الاستثمار بالخارج من دولة لأخرى ومن شركة لأخرى، فمن أجل الانتماء لمجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار الاجنبي يجب تحقيق كل الشروط الاساسية التي تتمثل في الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن تم الشروط التكميلية التي يمكن جمعها في

حجم السوق ومعدل نموه وتوافر الموارد البشرية المؤهلة، ووجود قاعدة متطورة لوسائل الاتصال، وضمان نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة.

ولكي يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدولة المضيفة يجب أن تتوافر بيئة استثمارية تنطوي على عوامل إقتصادية وسياسية وقانونية وتشريعية:

1-المحددات السياسية: تعد المحدد الأول لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة وشرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه إذ يتوقف عليها الاستثمار، فالاستقرار السياسي عامل مؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع بالاعتماد على مدى الاستقرار السياسي في البلد (Tocar,2018,174).

2-المحددات الاجتماعية: ان للبنية الأساسية البشرية تأثيراً في تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفه، اذ إن الدول التي تكون نسبة التعليم عالية فيها تكون أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى التعليم يعكس رغبة المستثمر الأجنبي للحصول على يد عاملة كافية ومتدربة، ورخيصة الأجور وعالية الإنتاجية(James,2010,9).

3-المحددات القانونية والادارية: يعتمد الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة رئيسة على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات جمركية ضريبية فضلاً عن الضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة فضلاً عن حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في اي لحظة إذ تؤدي النظم الإدارية دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إذا تميزت بسهولة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام، كما تعد الأطر القانونية عاملاً مشجعاً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بكفاءة. , Fernando, Caroline)

4-المحددات الاقتصادية: تعد المحددات الاقتصادية من أهم المداخل التي يعتمد عليها صانع قرار الاستثمار الاجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة في سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر. (عزوز، بولعسل ،2020، 2024).

أ-حجم السوق: يعد حجم السوق عنصراً مهماً باتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر. فكلما كبر حجم السوق كان أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر،أملا في تحقيق الاخير أقصى عائد، لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح مقبولة.

ب-سعر الصرف :إن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلباً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تخفيض أرباح هذا الاستثمار، فالتغيرات الحاصلة بسعر الصرف لها تأثير واضح في تدفقات رؤوس الأموال فعند تخفيض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تدفق رؤوس الاموال.

ت- معدل التضخم: تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ انها تؤثر تأثيراً مباشراً في سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن فساد المناخ الاستثماري.

ث-درجة الانفتاح التجاري: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يعود بالنفع على الدول.

خامساً-مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار انه "مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار (بركات ، مراد، 2019 ،138) وينطوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المقومات والمكونات، والأدوات والمؤشرات التي تؤثر في مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي في دولة ما، والمتمثلة بالتطورات السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية والبشرية، واسواق المال، والجهود الترويجية للاستثمار. ومن اهم موشرات مناخ الاستثمار (بركات ، مراد، 2019 ،138):

- 1- مؤشر سهولة أداء الأعمال.
- 2- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.
- 3- مؤشر كوفاس coface للمخاطر القطرية.
 - 4- مؤشر التنافسية العالمي.
 - 5- مؤشر الحرية الاقتصادية.
 - 6- مؤشر التنمية البشرية.

المبحث الثالث: التحليل النظري للعلاقة بين السياسات الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لاشك في أن السياسات الاقتصادية لأي دولة تشمل مجموعة من السياسات معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد تؤثر هذه السياسات في استراتيجية وضع سياسة استثمارية مستدامة عن طريق تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر بواسطة الأدوات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية.

اولا -العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتمد أثر السياسة المالية في ثقة المستثمر بشكل كبير، على نوع المستثمرين الذين تنوي الحكومة جذبهم. يهتم عادة المستثمرون على المدى القصير، بحجم العجز المالي أكثر مما يهتمون بالمتغيرات الأخرى. إذ إن أكثر ما يهم هؤلاء المستثمرين، هو قدرة الحكومة على إعادة تسديد دينها على المدى القصير. إذا تمكنت الحكومة من ادخار الاموال، سيتوافر لديها المزيد من الاموال لإعادة تسديد دينها على المدى القصير حتى ولو أعاق هذا الأمر النمو على المدى الطويل. لكن هذا النوع من المستثمرين هم تحديداً من يزيدون تقلب السوق، بدلاً من أن يحافظوا على النمو الطويل الأجل. (تقرير الاستثمار العالمي، 2012، 19) ويمكن تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي من خلال السياستين الأتيتين:

1-السياسة الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمار هو محور التنمية الاقتصادية الاساسي ،فهو اداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات، فعندما تفرض ضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض او يكون الاعفاء فيه واسعاً فسيوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لانه ذو ربحية اكبر، فكلما زادت فرص ضريبة الربح يزيد الميل للاستثمار، وينخفض مع انخفاضها .

يعد النظام الضريبي للدولة المضيفة من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي، ولأهمية النظام الضريبي نجد ان هناك علاقة قوية بين الضريبة والاستثمار إذ عبر عنها علماء الاقتصاد عن طريق (منحنى لافر) إذ عد لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، إذ تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة (Maric,2015,127).

يعد المستوى الضريبي من المكونات الأساسية لأي مناخ استثماري ، وتؤدي الضريبة دورًا مهمًا كأداة للتأثير في الاتجاه الاستثماري، لأن الزيادة في الضرائب المباشرة سواء كانت نسبية أم تصاعدية تؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار، لما لها من تأثير في القدرات المالية، بالنسبة للمستثمر ، نجد أيضًا أن الهيكل المالي للاستثمار حساس لهيكل ضريبة الدخل على الشركات ، وإذا كانت معدلاتها مرتفعة ، فإنه يعد عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي.

تُستخدم الضرائب لتوجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال الإعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أو من خلال التخفيضات في قيمتها ، من أجل تحديد فروع النشاط أو الترويج وتكثيف الفروع القائمة بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية،كما أن الضريبة سلاح ذو حدين ، فهي من ناحية تؤدي إلى جذب الاستثمار المباشر ، ومن ناحية أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد(Karaawy& Al Baaj).

إن الضرائب تؤثر في ميل الاستثمار من خلال تأثيرها في الربح، فالتأثير السلبي للضرائب في الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات ،أما التأثير الايجابي للضرائب بتخفيضها في معدلات الأرباح يؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة، ورفع الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم يؤدي إلى مضاعفة الاستثمار (شيراز ، 2021 ، 99).

وبذلك نستطيع أن نقول أن المستثمر (كممول ضريبي) ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما ارتفع العبء الضريبي عزف عن الاستثمار الاجنبي المباشر. تؤثر الحوافز الضريبية أيضاً في التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات، وتدفع المستثمر إلي سرعة تنفيذ المشروع ليستفيد بالقدر الأكبر من الحوافز وتختلف المعاملة الضريبية للاستثمار الأجنبي من دولة لأخرى حسب اتجاهات السياسة الاستثمارية للدولة والتي تتحدد بدرجة نموها الاقتصادي، فبعض الدول تتميز بتوافر مناخ استثماري جيد تتبع سياسة حرة للاستثمار ولا تجد ضرورة لتقرير حوافز إضافية له كما تتجه دول أخرى بتبنى سياسة الاستثمار المقترنة بحوافز ضريبية للمشروعات الاستثمارية التي تتبع الخطوط الإرشادية التي تضعها الدولة (الاعسر ، 2016، 354).

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول يؤثر بشكل كبير عبر البيئة الضريبية، وتمثل الضرائب المرتفعة أحد عوائق زيادة حجم الاستثمار ، بينما تمثل الإعفاءات الضريبية لاسيما في المراحل الأولى

لحياة المشروع الخاص عنصر جذب لتلك الاستثمارات، الأمر الذي دعا الكثير من الدول على اختلاف أنظمتها إلى تضمين تشريعاتها تقرير العديد من المزايا والمنح ولاسيما الإعفاءات الضريبية بوصفها عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الخاصة فضلاً عن العوامل الأخرى، وفي الوقت الراهن أصبحت كل الدول سواء النامية منها أم المتقدمة تتنافس لتقديم امتيازات وإعفاءات ضريبية مختلفة للمستثمر الأجنبي بهدف الاستفادة القصوى من التمويل الذي يوفره هذا المستثمر .

2-السياسة الانفاقية وعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

بناء على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات تشغيلية ، نفقات تحويلية ونفقات رأسمالية، وانطلاقاً من الآثار التي تتركها هذه النفقات على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى دور كل منها في الاستثمار الأجنبي المباشر .

أ-النفقات التشغيلية وعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تؤثر هذه النفقات في الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال دورها في خلق بيئة جاذبة للاستثمار وبذلك يمكن القول أن النظام الإداري السائد في الدولة يعد من العوامل المهمة لخلق بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار. سواء بتقليل زمن الحصول على رخصة إنشاء المشروع الاستثماري أم بتقليل البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، والرفع من كفاءة الجهاز الإداري القائم على مسائل الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط، والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها تعد مطالب رئيسة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار (جانقي، 2006، 6) . نستتج مما تقدم زيادة النفقات التشغيلية يمكن أن تؤثر يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار من خلال تقليل البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

بينما ضعف النظام الإداري يؤثر سلباً في الاستثمار وذلك يكون بانخفاض حجم الإنفاق العام على هذا القطاع وانعدام فعاليته، إن انخفاض حجم النفقات العامة على القطاع الإداري (اجور ودورات تدريبية)،وانعدام فاعليته هو ما يسهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (كوكالات ترويج الاستثمار مثلاً) ومن ثم التأثير سلبياً في مناخ الاستثمار، (سالكي، 2011، 134).

ب-النفقات التحويلية وعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن لهذه النفقات أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد ومن ثم زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع

الإنتاجية (الحق، وريمي: 2017، 111) كما يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى الإنتاجية (الحق، وريمي: المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضاً من إمكاناتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذي اتقنوه، يمكن لهذه النفقات أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل (سالكي، 2011، 137). مما يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على مايحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور مما يجعله أكثر قدرة في تنفيذ المشروعات في الدولة المضيفة وبذلك تزداد العمالة .

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص كدعم اومساعدات فتأثيرها واضح على الاستثمار الاجنبي المباشر ، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج (محلياً كان أو أجنبياً) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية.

ج-النفقات الرأسمالية وعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: أن الإنفاق على البنية التحتية يعظم من إنتاجية رأس المال الخاص، وهذا ما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجياً لهذه الاستثمارات، كما أن الدول التي نجحت في استقطاب هذا الاستثمار ركزت بشكل كبير على تحسين البنية التحتية لاسيما المادية،كما ان استثمار وتطوير البنى التحتية يولّد زيادة العائدات على المدى الطويل والذي يلغي قانون تناقص الغلة للشركات الخاصة ما يؤثر بصفة غير مباشرة في الإنتاج (Vangu&Kimbambu,2012,11).

إن النفقات الرأسمالية للدولة تتعكس على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، وبشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشروعات البنية الأساسية ،لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص ،ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار (حاكمي وشريفه، 2019، 153)

مما سبق يمكن القول ان فاعلية السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تكمن في توفير الموارد المالية يمكن تهيئة البني التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار .

ثانيا- العلاقة بين السياسة النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤثر السياسة النقدية في الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال استهدافها لمتغيرات اقتصادية، تعد أساسية في اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدول ، واعتماداً على السياسة النقدية يجب أن تكون آلاليات المنتهجة تمر عبر قنوات متمثلة أساساً في طبيعة الأدوات المعتمدة والمتمثلة بسعر الفائدة وسعر الصرف والعلاقة بينهما في ظل حركة رأس المال دولياً ،وقد استعملت الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية سعر الصرف إلى جانب سعر الفائدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا يعد من أهم المؤشرات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار في اتخاذ قراره الاستثماري وذلك لتأثيرها المباشر في حجم أرباحه،وفيما يلى نتناول كلاً منها ومدى انعكاسه على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-معدل سعر الصرف:

يعد معدل سعر الصرف احد أهم متغيرات السياسة النقدية في الانفتاح الاقتصادي اذ انه يؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ولسعر الصرف دور محوري في نوعية السياسات الاقتصادية الملائمة ومدى فاعليتها، كما أن له انعكاسات مهمة على قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات التي تحدث خارجياً، وتوجد علاقه عكسيه بين تقلبات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك بوصف أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها (السلطان، في الطلب العالمي للصادرات وانخفاض الواردات. فضلاً عن تأثيره في الاستثمار الأجنبي المباشر و المعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة الابرتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ، ومن ثم زيادة ما يدفع من العملة المحلية في مقابل اسعار تلك السلع ، مما يؤثر في قدرة المستثمر الاجنبي على الاستيراد.

ان التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري بوصفها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى ، ومن ثم عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الاجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، اذ ان احتمال انخفاض قيمة العملة تؤدي إلى تقويم الاستثمار بها على عائدات اقل عند قياسها بالعملة الاساسية للمستثمر، ومن ثم

يخشى المستثمر الاجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الاسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف.

أن سعر الصرف يمارس دوراً مهماً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، كلما كان يتمتع بالثبات النسبي فانه يسهم في توطين الاستثمارات الاجنبية ، اما إذا كان شديد التنبذب فلا يمكنه ان يكون عامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

2- معدل التضخم:

تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الداخلي في الدولة المضيفة وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وكليهما، يسهم في فشل البنك المركزي من أن يقدم سياسة نقدية مناسبة لاصلاح المناخ الاستثماري، كما لها دور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين لما لها من تأثير سلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، مما يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية (آمين، 2018، 274). ويتم الاتجاه إلى السياسة النقدية في معالجة التضخم، بإتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية، التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول، وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في فترات الانكماش.

3- سعر الفائدة:

إن لتغيرات أسعار الفائدة تأثيراً مهماً في الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصادية بشكل عام وذلك لأنه يؤثر في قرارات المستثمرين من أصحاب الأعمال ، ويكمن التأثير الذي يشكله سعر الفائدة في الاستثمار الاجنبي المباشر ، من خلال المنتج الذي سيقرر القيام بالاستثمار لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال ، أكبر من سعر الفائدة (Anna,2012,10) ،إذ أنه على وفق رأي (كينز) فان حجم الاستثمار يتحدد على أساس العلاقة بين سعر الفائدة السائدة في السوق وبين الكفاية الحدية لرأس المال (Rotondi, & Giorgio,

يؤدي سعر الفائدة المرتفع في الدولة الأم إلى جذب رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر وإلى ارتفاع معدل سعر الصرف ،هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية، من ناحية أخرى إذا

كانت معدلات الفائدة عالية في الدول الأخرى، فإن الاستثمارات سوف تغادر لتسبب تناقص العرض من العملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات سعر الصرف(2013,56).

ومن ثم فان تحديد شكل العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية وبيئة الاستثمار الاجنبي المباشر يختلف بحسب طبيعة اقتصاد البلد المعني أو مؤشراته الحقيقية، وانعكاس ذلك على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعظيم المنافع المتحققة،اذا كانت سياسة الدولة مرنة وواضحة وتتميز بالكفاءة والفعالية وتتماشى مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، فأنها تكون فعالة في جذب الاستثمار الاجنبي والعكس صحيح ، وكذلك كلما كانت السياسة النقدية تميل نحو توسيع الائتمان عن طريق خفض معدلات الفائدة او اي وسيلة أخرى تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة . كان ذلك حافزاً للاستثمار المحلى .

ثالثا-العلاقة بين السياسة التجارية و الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن لسياسات التجارة أن تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرائق متعددة، إذ أن فرض تعريفة عالية على قد يكون كافياً لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة الاسواق الكبيرة بدلاً من الصادرات، ويعطل بذلك إجراءات حماية التجارة فضلاً عن ذلك فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية لها أثر واضح في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، منها على سبيل المثال، اتفاقيات الخاصة بمناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) (محمد، 2012، 299).

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن 21 وبشكل أساسي في قطاع التصنيع والخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى.

هناك دور واضح ومهم للتنافس الدولي، ولاسيما بالنسبة للسلع المعدة للتصدير، فمع تدفق الاستثمار الاجنبي نحو القطاعات الانتاجية، يصبح المنتج المعد للتصدير متميزاً من حيث النوعية، فالطبيعة الهيكلية لتلك الاستثمارات، وما توفره من تكنولوجيه ورأس المال في تكوينها يجعل من تلك السلع المنتجة ذات طبيعة تنافسيه على المستوى الدولي (قاسم، حسين، 2021، 92).

وفي الواقع فأن الاختلاف في ميول التصدير بين الشركات الاستثمارية الأجنبية يعود إلى الاختلاف في السياسات العامة للبلد المضيف، نظراً لتباين القوانين والاجراءات المتبعة لحماية المنتج المحلي من جهة وتوجهات واهداف استراتيجية التصنيع والسياسة التصديرية للبلد، التي تتبثق من بنية الاقتصاد القومي ومدى قدرته على التأقلم مع التطورات المستقبلية التي تتلاءم مع متطلبات الاستثمار الاجنبي من جهة اخرى، فالمناخ الاستثماري للبلد المضيف وما هو متاح لتهيئته في ظل القيود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية يعمل على تحفيز الاستثمار وتشجيعه على النحو المطلوب.

إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي هذا التشجيع إلى تدعيم التخصص والى زيادة الإنتاجية من جهة، وإلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية من جهة اخرى وهذا سيؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون ويحاولون مجاراة المنتجين الأجانب ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز استثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة. (منير، ريم، 2017، 395).

يمكن القول انه كلما كانت السياسة التجارية تحررية ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه نحو معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية،كانت محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للأستثمار من اجل التصدير، والعكس في حالة السياسة التجارية المقيدة (سياسة حماية التجارة).

رابعاً -العلاقة بين السياسة الاستثمارية و الاستثمار الاجنبي المباشر:

كلما اعتمدت الدولة على نظرية نمو أو تنمية اقتصادية ملائمة للوضع الاقتصادي، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.أن المؤشرات الاقتصادية لفاعلية السياسة الاستثمارية والتي يمكن من خلالها قياس درجة جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار يمكن تحليلها على النحو الأتي:

1- معيار درجة الانفتاح الاقتصادي:

يرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بسياسة الحرية الاقتصادية والتجارية وتخفيف القيود على الاستثمارات، ويعرف الانفتاح الاقتصادي على أنه: "تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية"، أي الإجراءات والسياسات الاقتصادية كافة الهادفة إلى

نتظيم حركة التجارة، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الإنتاج الوطني (عودة، 2016، 56).

أن درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، كلما كانت عالية أصبح الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار، أما أهم مقاييس هذا المعيار يكون من خلال مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، درجة ومؤشر نسبة الواردات إلى الناتج القومي، كذلك مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي، درجة التركيز في الصادرات.

2-معيار القوة التنافسية للاقتصاد القومى:

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد المضيف أحد المحددات الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية كلما زادت هذه القوة، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح، وهنا يمكن استخدام مقياس (معدل نمو الصادرات)، فكلما زاد هذا المعدل، دل على إن الاقتصاد يمتاز بقوة تنافسية، ومن ثم يكون جاذباً للأستثمار.

ولعل هذا يرجع إلى أنّ زيادة المركز التنافسي تعني زيادة قوة وقدرة الاقتصاد المضيف على مواجهة أي ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.وزيادة القدرة على الإنتاجية التي تعزز القدرات التنافسية للبلدان مما يؤثر إيجابياً في زيادة الصادرات،والتي قد تزيد من النمو الاقتصادي اللازم(Anitha,2012,124).

3- معيار القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من خلال عدة مقاييس هي (العرباوي، 2021):

أ- قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي: إذ يعدّ هذا المؤشر من أهمّ الضمانات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد المضيف داخليا أو خارجيا، فكلما زادت هذه الاحتياطيات، زادت كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح.

ب- نسبة الدين الخارجي أو نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الدخل القومي:

كلما انخفضت هذه النسبة، دلت على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح. وتجدر الاشارة الى أن أزمة الدين الخارجي قد تعني استحالة عملية اقتراض خارجي فضلاً عن عدم القدرة على خدمة الالتزامات الجارية الناشئة عن الدين الخارجي .

ج- عجز أو فائض ميزان المدفوعات:الذي يؤثر في ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على الوفاء بالالتزامات، وهذا من شأنه أن يشكل تهديداً للاقتصاد المضيف لما يسببه من نزف للثروة وعدم قدرة الاقتصاد المضيف على مواجهة أية ظروف خارجية.

أما اذا كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات، فانه يدل على عدم كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح، وهذا ينطبق في حالة الفائض في ميزان المدفوعات، وينسب العجز أو الفائض في هذا المقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4-معيار قوة الاقتصاد القومي واحتمالات نموه وتقدمه:

كلما زادت قوة الاقتصاد القومي، ارتفعت احتمالات نموه وتقدمه مما يجعل الاقتصاد جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح (سكازون، 2016، 285)، ويستدل على ذلك بالمؤشرات التالية (العرباوي، 2021):

أ- معدل النمو الاقتصادي:كلما ازداد هذا المعدل من سنة لأخرى، دل على قوة الاقتصاد القومي، والعكس صحيح، ونتيجة لذلك تقوم معظم الدول بتبني سياسات واستراتيجيات هدفها تحسين المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي للدول، فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والامكانات غير المتوافرة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي. كما ان اهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الرئيس للنمو، فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، وايضاً الاستثمار يخلق اساسيات ومقومات التتمية الاقتصادية.

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة قوية بين الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، فعن طريق المضاعف والمعجل يؤدي الاستثمار الى زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم تفعيل الانشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة التشغيل والانتاج الحقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ليعبر ذلك عن علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلى الاجمالي

بأنشطته وقطاعاته وهذا ما اثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية، وعلى وفق ما سبق يجري احتساب الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مؤشرين: (قاسم، حسين، 2021، 92).

الأول- نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت. إن امكانية تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي بالاعتماد على تدفقات الاستثمار الاجنبي يتوقف على قيمة التدفقات والقنوات التي تتدفق فيها والقطاعات والانشطة التي تستفيد من ذلك، في ظل فلسفة اقتصادية واضحة المعالم للبلد.

ب- معدل التضخم: كلما زاد معدل التضخم، دل على ضعف الاقتصاد القومي، والعكس صحيح.

ج- حجم السوق واحتمالات نموه:" فالأسواق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كانت قريبة من المواد الخام أو من أسواق كبيرة أخرى، ويقاس حجم السوق المحلية بحساب متوسلط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، إذ أن ارتفاع هذه المعدّلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات".

مما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة إجمالية وهي أنه إذا كانت معظم هذه المؤشرات ايجابية بيصبح الاقتصاد جاذباً للاستثمار مع ضرورة وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، بهدف معالجة النقاط السلبية أما إذا كانت معظم هذه المؤشرات سلبية، فأن الاقتصاد في هذه الحالة لن يكون جاذباً للاستثمار الاجنبي على الرغم من انتهاج دول نامية عديدة سياسات اقتصادية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، إلا إنه ما زالت هنالك مخاطر وعوائق يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تتمثل بالسياسات الحكومية واليات استقرار الأسعار، ومعدلات الفائدة.

كما يمكن القول إن السياسات الاقتصادية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها دعماً ذاتياً لعملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتدعيماً لقوة الاقتصاد، وعلى الدول النامية منها خاصة البحث عن منافذ وسبل جديدة للتمويل، بعيدة عن الطرائق الكلاسيكية المتمثلة في المصادر الريعية والمديونية من العالم الخارجي وما تمثله من عبء على الاقتصادات الوطنية جراء خدمة الديون، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أنجع سبل التمويل الدولية الفعالة، لذا عملت الدول على تهيئة المناخ الاستثماري لجذبه واستقراره.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية في العراق

تمهيد

بعد سقوط النظام في العراق في نيسان 2003 ، وتغير الاتجاهات وسياسات الاقتصاد الكلي ، برزت دعوة لتبني سياسات جديدة تجاه الاستثمار ، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر ، في محاولة لمعالجة وإصلاح الخلل في الاقتصاد من خلال الدعوة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية وترويج الاستثمارات المحلية وتمثل ذلك في اصدار امر الاستثمار رقم (29) لسنة 2003 والذي لم يتم تفعيله لعدم اصداره من قبل سلطة عراقية منتخبة والقانون رقم (13)) لعام 2006 وتعديلاته.

يقتضي تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية في العراق التطرق إلى مبحثين أساسين هما:

- € المبحث الاول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق
 - المبحث الثاني تحليل مناخ الاستثمار في العراق.

الفصل الثاني..... تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية في العراق

المبحث الاول: تحليل الواقع الحالى للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

يتطلب تحليل الواقع الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من خلال معالجة العناصر الثلاثة الأتية:

اولاً -تطور حجم ورصيد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

1-تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق(*)

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بمراحل مختلفة ومتفاوتة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد في الفترة الماضية ، وامتدت آثارها إلى الوقت الحاضر وأسهمت في تحديد حجم ونوع هذه الاستثمارات.

يتضح من خلال الجدول (1) ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى العراق لعام 2004 بدأ بالظهور ليبلغ (300) مليون دولار ، اما في العام 2005 فقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق (515.30) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (71.77%) أما تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر عن العراق فقد بلغ (88.70) مليون دولار، وهذا الارتفاع يعود إلى تحسن الوضع الأمني والسياسي ، انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم وانهاء العقوبات الاقتصادية ، ويرجع هذا الارتفاع إلى صدور قانون الاستثمار عام 2006 ، في حين انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي الوافد إلى العراق عام 2006 بمقدار 383 مليون دولار ، بمعدل نمو سنوي (-25.67٪) نتيجة تدهور الوضع الأمني.

ارتبط واقع تدفق الاستثمار الأجنبي في العراق ارتباطًا وثيقًا بالاستهلاك العالمي للنفط والنمو الاقتصادي العالمي. قبل عام 2008 كانت قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى العراق تتزايد لتصل إلى (971.80) مليون دولار بمعدل نمو سنوي قدره (153.73) في عام 2007،مقارنة بالعام السابق بسبب تشريعات قانون الاستثمار العراقي ودخوله حيز التنفيذ، على الرغم من تفعيل أكثر السياسات والإجراءات جاذبية لهذا النوع من الاستثمار الذي يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2003 حتى عام 2008 إذ بلغ (1855.70 مليون دولار)، ثم حدث تراجع في النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على النفط، وحدوث أزمة الرهن العقاري العالمية، لذلك بدأت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي للعراق تتراجع تدريجياً حتى عام 2010 وانهيار أسعار النفط، إذ شهدت القيمة خلالها انخفاضاً قدره 1396 مليون دولار .بينما كان اعلى تدفق للاستثمار عام 2014، وبمعدل نمو بلغ 7.57%، جدول (1).

^(*) تشمل اقلیم کردستان

الجدول(1) الجدول (1) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2020)(مليون دولار%)

معدل النمو	الاستثمار الاجنبي	معدل النمو	الاستثمار الاجنبي	المؤشرات
السنوي%(4)	المباشر الصادر (3)	السنوي%(2)	المباشر الوارد (1)	
			300	2004
(30.52)	88.70	71.77	515.30	2005
243.86	305	(25.67)	383	2006
(97.41)	7.90	153.73	971.80	2007
325.32	33.60	90.95	1855.70	2008
113.99	71.90	(13.87)	1598.30	2009
73.71	124.90	(12.64)	1396.20	2010
193.03	366	34.82	1882.30	2011
33.74	489.50	80.65	3400.40	2012
(53.61)	227.10	50.89	2335.30	2013
6.34	241.50	7.57	10176.40	2014
(38.84)	147.70	(27.54)	7574.20	2015
106.03	304.30	9.32	6255.90	2016
(74.43)	77.80	(19.55)	5032.40	2017
141.64	188.39	(2.92)	4885.5	2018
3.21	194.20	(37.03)	3076.4	2019
(23.19)	149.22	2.89	2896.3	2020
	14.61		3207.965	متوسط المدة 2024-2020
	14.61		14.27	معدل النمو المركب للمدة 2020-2004

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى:

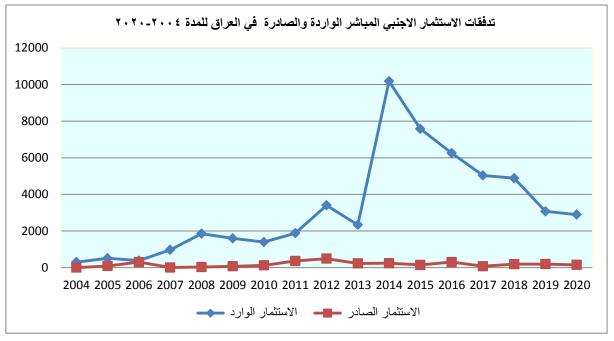
1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،تقرير مناخ الاستثمار للسنوات (سنوات متعددة)،الكويت .

2-الأعمدة (2 و 4) من عمل الباحثة.

3 -ملاحظة الارقام بين قوسين تعني سالباً .

في عامي 2015 و 2017، انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق بمقدار 2017، وعدر 201. و 203.40% انتيجة لتذبذب أسعار النفط و 5032.40% مليون دولار، بمعدل نمو سنوي (-38.84%) و (-74.43%)، نتيجة لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدهور الوضع الأمني في العراق. أما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فقد بلغ (147.70) و (77.80) مليون دولار على التوالي، في عام 2019، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العراق (3076.4) مليون دولار)، لكنه مايزال يعاني من التراجع، الشكل (1) يوضح ذلك التراجع.

الشكل (1) الشكل المياشر الواردة والصادرة في العراق للمدة (2004–2020) (مليون دولار)



المصدر: - من اعداد الباحثة اعتماداً على الجدول (1) ومخرجات برنامج Excel

شهد العراق تدفقات استثمار أجنبي مباشر متدنية بإجمالي 2896.3 مليون دولار للاستثمار الوارد و 149.22 مليون دولار للاستثمار الصادر عام 2020 ، على اثر الصدمتين المزدوجتين الصحية لوباء فيروس كورونا والاقتصادية المتمثلة بالانخفاض الكبير في اسعار النفط ، أذ فقدت الأسعار نحو نصف قيمتها في مارس 2020 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، إذ عانى هذا التدفق من آثار فورية بسبب عملية الإغلاق الاقتصادي العام عالمياً، وتباطؤ حركة الأشخاص والبضائع مما تسبب في تأخير فوري في تنفيذ المشروعات الاستثمارية وتعطيل الكثير منها. كما تسبب الوباء في تأخير الإعلان عن العديد من المشروعات الجديدة ، ويلاحظ في هذا الصدد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق مرتبطة إلى حد كبير بالتطورات العالمية في أسواق النفط والغاز الطبيعي.

يتضح لنا مما سبق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق يتزايد باستمرار منذ عام 2004 ، رغم أنه يبدو ضعيفًا للغاية خلال المدة (2008–2011). ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني المتدهور والذي كان يُعرف في ذلك الوقت بحالة عدم الاستقرار في شكل عامل طرد للاستثمار.

2-رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:أما عن رصيد العراق من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، فنحن نركز على المعلومات الواردة في قاعدة بيانات جميع الاستثمارات الأجنبية في أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الصادرة عن International Financial Times، إذ انها من أهم المصادر التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتتمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم. نستعرض من خلال الجدول(2) تطور الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

الجدول(2)
ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشرونسبته الى GDP في العراق للمدة (2004-2000)(مليون دولار)

رصيد الاستثمار الاجنبي	رصيد الاستثمار		الناتج المحلي الاجمالي	رصيد الاستثمار	السنوات
المباشر الصادر الي	الاجنبي المباشر الصادر		بالأسعار الجارية (2)	الاجنبي الوارد	
الناتج المحلي الاجمالي	(مليون دو لار)	الى الناتج المحلي		المباشر (مليون	
(%)	(4)	الاجمالي %(3)		دولار) (1)	
(5)	` ′		2442224		
0.17	87	3.40	36638.24	1245	2004
0.18	89	3.52	50056.91	1760	2005
0.61	394	3.31	65158,80	2143	2006
0.45	402	3.51	88809.41	3115	2007
0.35	435	4.02	131622.85	4971	2008
0.39	507	5.10	111300.40	6569	2009
0.46	632	5.75	142814.70	7965	2010
0.54	998	5.30	191176.90	9848	2011
0.68	1488	6.08	218032.20	13248	2012
0.73	1715	6.64	234637.70	15583	2013
0.86	1956	7.21	228490.90	17751	2014
1.26	2104	15.20	166821.70	25324	2015
1.45	2408	18.24	166602.50	31579	2016
1.30	2486	19.22	187534.4	36611	2017
1.26	2674	19.23	227511.7	41497	2018
1.31	2869	20.41	222434.1	44573	2019
1.68	3018	34.62	137085.7	47469	2020

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بناءً على:

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، للسنوات (سنوات متعددة)،الكويت ، تقارير الاستثمار العالمي، جنيف ، سويسرا ،صفحات متعددة.

2-الاعمدة (3 و5) من عمل الباحثة.

3- مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة

نلاحظ من الجدول (2) ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد(47469 مليون دولار) للعراق بنهاية عام 2020 وبمعدل نمو سنوي بلغ 34.62 %،وبالمقابل ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي الصادر نحو (3018 مليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي 1.68% للعام نفسه.

في هذا السياق، تتم مراجعة وتحليل حالة المشروعات من خلال أربعة مؤشرات رئيسة ، أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في العراق،وعدد المشروعات المنفذة،والتكلفة الاستثمارية لكل منها،وعدد المشروعات الجديدة والوظائف التي ستخلقها هذه المشروعات.

الجدول(3) مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في العراق للمدة (2004-2020)

عدد الشركات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	السنة
5	172	167.4	5	2004
8	1.364	1.798.8	9	2005
3	1.654	4.729.4	5	2006
3	593	473.8	3	2007
17	6.379	12.812.9	19	2008
22	10.678	7.843.8	24	2009
38	5.970	4.207.9	48	2010
30	6.025	8.120	35	2011
27	1.696	977.8	34	2012
45	9.561	10.227.2	53	2013
24	1.676	2.273.7	26	2014
13	938	816.1	15	2015
14	990	3.322	16	2016
13	938	2.553	15	2017
8	1.673	2.851	11	2018
11	838	2.117	13	2019
1	97	1.063	1	2020
282	54.138	72.146	332	الاجمالي

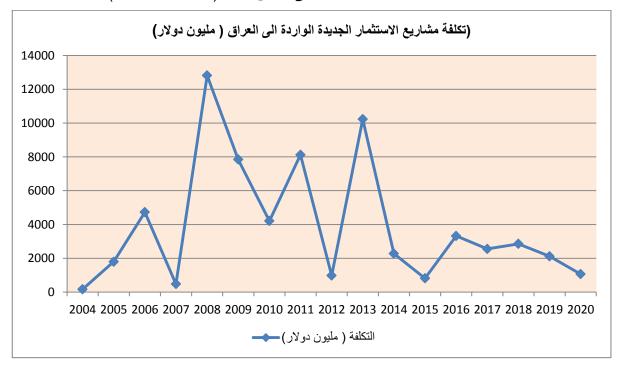
المصدر: الجدول من عمل الباحثة بناءً على:

1-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، (سنوات متعددة) تقارير الاستثمار العالمي، جنيف ، سويسرا، صفحات متعددة.

يتضح من الجدول (3) أن عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العراق بما في ذلك إقليم كردستان خلال المدة (2020–2000) بلغ (332) مشروعاً نفذتها (282) شركة عربية وأجنبية وتوظف نحو (54.138) ألف عامل وبلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات حوالي (72.146) مليار دولار.

إذ أن المشروعات الجديدة لعام 2004 أوجدت أكثر من 172 فرصة عمل ، مقابل حوالي 2020 وظيفة في 2013،ثم عادت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العراق خلال عام 2010، والتي بلغت مشروعًا إلى التراجع بعد الزيادة الواضحة التي شهدتها من حيث العدد خلال عام 2010 ، والتي بلغت مشروعًا واحدًا فقط مقارنة بـ 53 مشروعًا في عام 2013 كنتيجة مباشرة لتداعيات فيروس كورونا المستجد وإجراءات الإغلاق المصاحبة في المنطقة والعالم ، ولاسيما في الدول الرئيسة المصدرة لرؤوس الأموال ، بحسب جميع المؤشرات الموضحة في الجدول ، ونبين في الشكل (2) تكلفة المشروعات الجديدة الواردة إلى العراق.

الشكل (2) الشكل (2) تكلفة المشروعات الجديدة الواردة الى العراق للمدة (2002-2002)



المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى الجدول (3) ومخرجات برنامج Excel.

الفصل الثاني..... تحليل و اقع الاستثمار الأجنبي و البيئة الاستثمارية في العراق

نلاحظ من الشكل (2) إن تكلفة اجمالي المشروعات الجديدة في العراق انخفضت من 12.812 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 1.063 مليار دولار عام 2020، إذ شهد عدد المشروعات خلال عام الوباء اتجاهاً عاماً للانخفاض .

ثانياً: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:

يخضع التغيير في التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات المباشرة على مدد زمنية متتالية لعدة عوامل ، بما في ذلك تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الدولية والمحلية، والتطورات التكنولوجية، وتغيير محددات العرض والطلب على السلع الدولية والمحلية ، العالمية والمحلية.

1-التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:

استناداً إلى قاعدة بيانات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة العراق للمدة المدة المستثمرة في العراق للمدة المدة المستثمرة في العراق للمدة المدة المستثمرة في العراق وعدد (4) الاستثمارات الواردة للعراق مصنفة حسب الدول وعدد الشركات والمشروعات القائمة وعدد الوظائف وتكلفة هذه المشروعات .

إذ نلاحظ إن عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بلغ (281) مشروعاً نفذتها (236) شركة عربية واجنبية، وجاءت الإمارات العربية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وروسيا ولبنان والهند وسويسرا وأستراليا في قائمة أهم الدول المستثمرة في العراق حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حوالي (60٪) من إجمالي الاستثمارات الاجنبية في العراق خلال المدة (2020–2020).

احتلت الامارات العربية المرتبة الاولى من حيث مساهمتها في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وتم تنفيد تلك المشروعات من قبل 48 مشروعاً بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 21,135 مليون دولار فيما جاءت الولايات المتحدة بالمرتبه الثانية ،إذ بلغت (46) مشروعاً ، تمثل تكلفتها الاستثمارية حوالي فيما جاءت الولايات المتحدة بالمرتبه الثانية ،إذ بلغت (46) مشروعاً ، وحلت هولندا في المرتبة (12.047) من أجمالي التكلفة ثم تلتها المملكة المتحدة بنحو (33) مشروعاً ، وحلت هولندا في المرتبة الرابعه بنحو (23) شركة استثمرت (6.727) مليون دولار ، ويبلغ عدد شركات الدول الاربعة (121) شركة تمثل ما يعادل (43.1) شركة من إجمالي عدد الشركات متعددة الجنسية المنتشرة في العراق وتوزعت أنشطة هذه الشركات على مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق .

الجدول (4) أهم الدول المستثمرة في العراق للمدة (2004-2020)

عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	الدولة المصدرة	الترتيب
33	48	21.135	الإمارات العربية	1
39	46	12.047	الو لايات المتحدة	2
27	33	7.451	المملكة المتحدة	3
22	23	6.727	هولندا	4
20	20	4.482	روسيا	5
14	17	3.689	لبنان	6
12	12	2.162	الهند	7
9	10	2.617	سويسرا	8
7	7	1.073	استراليا	9
13	15	1.038	فرنسا	10
4	5	874	ايرلندا	11
2	2	856	كندا	12
1	2	850	برمودا	13
1	2	850	تايلاند	14
4	4	784	كوريا الجنوبية	15
6	7	666	الكويت	16
4	6	633	مصر	17
18	22	611	تركيا	18
236	281	68>545		المجموع

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بناءً على:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، (سنوات متعددة) تقارير الاستثمار العالمي، جنيف ، سويسرا ، مصفحات متعددة.

وفيما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في العراق، برزت مجموعة دول الشرق الاوسط كأهم منطقة مستثمرة في العراق، تمثل 39.1% من إجمالي المشروعات الجديدة في العراق، وتم تنفيذ هذه المشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 28.077 مليون دولار، كما يلاحظ ذلك في الجدول (5)، تأتي بعدها امريكا الشمالية، اوربا الغربية، الدول الاوربية الناشئة، اسيا والمحيط الهادي، وافريقيا.

الجدول (5) الجدول (5) أهم المجاميع الدولية المستثمرة في العراق للمدة (2000-2004) مليون دولار (2000-2004)

%	التكلفة (مليون دولار)	الاقليم
39.1	28.077	الشرق الاوسط
22.8	16.529	امريكا الشمالية
16.1	11.551	اوربا الغربية
13.4	9.679	الدول الاوربية الناشئة
7.2	5.324	اسيا والمحيط الهادي
1,4	986	افريقيا
100	72.146	المجموع

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، (سنوات متعددة)، تقارير الاستثمار العالمي، جنيف ، سويسرا ،صفحات متعددة.

2- التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

عند تحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر تبرز أهمية القطاعات الاقتصادية في تحقيق المزيد من النمو. أظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق أن معظم هذه الاستثمارات كانت موجهة إلى القطاع الأولي (النفط) من خلال شركات النفط الاجنبية ،فقد استثمرت شركة غازيروم (Gazprom) الروسية في استخراج النفط والغاز ، وشركة رويال داتش شل المعروفة باسم شل (Royal Dutch Shell Plc) التي تعد ثاني أكبر شركة طاقة خاصة في العالم ، لكن السمة المشتركة لهذه الدول أن معظمها يتركز بشكل أساسي في قطاع النفط ،في حين استثمرت شركة (ExxonMobil) في قطاع الاتصالات واستثمرت شركة هيأة مياه وكهرباء ابو ظبي (Abu Dhabi Water and Electricity Authority) في قطاع الكهرباء، أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق ما تزال تتمركز في قطاع النفط. ومن أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في العراق كما هو موضح في الجدول (6)).

الجدول (6) الجدول (2000–2000)

التكلفة (مليون دولار)	البلد	الشركة	ث
43.767	المملكة المتحدة	Companies 101to 220	1
10.711	روسيا	Gazprom	2
7.577	هولندا	Royal Dutch shellplc	3
4.676	الامارات	Bonyan international investment	4
3.267	الامارات	Dana Gas	5
3,000	الإمارات	Emaar Properties	6
2.300	الهند (للنفط والغاز)	ONGC	7
1.865	روسية	Lukoil	8
1.754	امريكا	Claremont Group	9
1.650	الو لايات المتحدة	ExxonMobil	10
1.676	هولندا	John Holland	11
1.200	فرنسا	Lafarge	12
872	الإمارات	Abu Dhabi Water and Electricity Authority	13
11.378		Other companies	
95.693			

المصدر: من اعداد الباحثة استتاداً إلى:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (سنوات متعددة)تقرير مناخ الاستثمار ، مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، الكويت .

يوضح الجدول (6) أهم الشركات المستثمرة في العراق فقد تصدرت شركة شل النفطية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في العراق إذ تنفذ مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 7.577 مليارات دولار، وان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى العراق تتزايد كلما وجدت مناطق فيها نوع من الاستقرار الأمني. إذ استثمرت شركة لافارج الفرنسية في مصانع الاسمنت في شمال العراق (بازان وتصلوجة) ، فضلاً عن الاستثمار في مصنع اسمنت كربلاء عام 2010 نتيجة للاستقرار الامني.

يعد قطاع النفط والغاز الطبيعي من أكثر القطاعات جذبًا للاستثمار في العراق ،إذ أن نسبة مساهمته من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية تقترب من 85%، يليه قطاع آخر، البناء ومواد البناء ،إذ بلغت مساهمته في إجمالي الاستثمارات الأجنبية 8%، يليه قطاع الفنادق والسياحة، الذي بلغت مساهمته من إجمالي الاستثمارات 1.3%، وهو ما يؤكد تقدم قطاع النفط والغاز الطبيعي في جذب الاستثمارات الأجنبية .

ما يزال قطاع النفط يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي ولاسيما مع الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال السنوات الأخيرة، ومن ثم ما يزال العراق بعيداً كل البعد عن استثمار قدراته الفعلية في باقي القطاعات الاقتصادية غياب كبير للاستثمارات الأجنبية فيها ،إذ تعد غير جذابة لغياب العوامل المشجعة، أو أنها لا تمثل قطاعاً مربحاً لدرجة الاستثمار الأجنبي ، إذ تمثل نسبة مساهمتها من الإجمالي إلى حدود 0.1٪.

ويوضح الجدول(7) ان التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب الكلفة الاستثمارية المتدفقة على الاقتصاد العراقي خلال المدة (2024–2020) تتركز بشكل خاص في قطاع النفط الخام بقيمة (10722) مليون دولار ، وقطاع الفندقة والسياحة بقيمة (1121) مليون دولار ، وقطاع الفندقة والسياحة بقيمة (159) مليون دولار ، يليه قطاع الخدمات المالية في المرتبة الأخيرة بـ (32) مليون دولار .

الجدول(7)
توزيع الاستثمار الأجنبي في العراق حسب القطاعات للمدة (2004 - 2020)(مليون دولار/%)

المساهمة النسبية %	حجم الاستثمار الاجنبي	القطاع الانتاجي	ت
84,7	10,722	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	1
8,2	1,121	البناء ومواد البناء	2
1,3	159	الفنادق والسياحة	3
1,2	187	المعادن	4
1,0	121	الاتصالات	5
1,0	121	الخدمات المالية	6
1,0	118	النقل والتخزين	7
0,6	45	المنسوحات	8
0,6	32	خدمات الاعمال	9
0,4	38	الطيران	10
100	12.664	الإجمالي	11

المصدر: من اعداد الباحثة استتاداً إلى:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (سنوات متعددة) تقرير الاستثمار السنوي ، الكويت ،صفحات متعددة.

مما سبق ، يمكن الاستنتاج أن القطاعات الاقتصادية التي توفر عوائد كبيرة تظل القطاعات الأكثر جذبًا لرأس المال الأجنبي والمشروعات الاستثمارية ، بينما القطاعات الأخرى مثل الزراعة وصيد الأسماك، والبناء ، والسياحة ، والتعليم ، والصحة ، وبعضها الآخر يبقى مقتصراً على الاستثمار المحلي إذ يتطلب المزيد من الجهد والتركيز لخصائص البيئة العراقية، حتى تتمكن من إقامة مشروعات في هذه المناطق تركز الاستثمارات الأجنبية بشكل أكبر على المجالات التي لا يوجد فيها استثمار ،مثل الأنشطة المالية .

غير ان الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز في نظر بعض الباحثين لا يمثل استثماراً اجنبياً حقيقياً لان المستثمر الاجنبي يسترد نفقاته خلال مدة (3) شهور مما يسمى بالتكاليف النفطية المستردة من وزارة النفط عيناً أي من خلال حصوله على ما يقابلها من النفط الخام. ولاسيما أن القانون الجديد استبعد قطاع استخراج النفط العراقي وانتاجه من احكام قانون الاستثمار الاجنبي الجديد الذي يعنى أن قطاع صناعة النفط ما يزال بحاجة ماسة لقانون خاص للاستثمار في قطاع النفط.

في هذا السياق ، قد تكون تداعيات صدمة انخفاض أسعار النفط على الموازنة العراقية لعام 2020 في ظل أزمة الركود في الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات (فيروس كورونا) ، فرصة لمراجعة أسلوب ادارة الاستثمارات النفطية مما يساعد على تتويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على تصدير النفط في صورة النفط الخام الذي تتحكم الأسواق العالمية في أسعاره وكمياته.

ثالثاً: الاهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

يمكن معرفة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من خلال مؤشرين: الأول: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ،و تكوين رأس المال الثابت ، وفيما يلي عرض لتطور المؤشرين في العراق:

1-الاهمية النسبية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق على الناتج المحلي الاجمالي:

يعد تحديد مساهمة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن اكثر المعايير شمولية لقياس انتاج الدولة من السلع والخدمات. ذلك ان الاقتصاد الذي يتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمار يميل إلى تحقيق معدلات نمو أعلى .

ان ظهور أهمية العراق على وفق مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي يعود لامتلاكه ناتجاً محلياً إجمالياً صغيراً وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة المقام في المعادلة المتمثلة بقسمة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع النسبة، وانخفاض هذه النسبة يعني ان نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق كان أسرع من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، والجدول (8) يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، في شكل نسب مئوية من الناتج .إذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 36.638 مليار دولار عام 2004، إلى 88.809 مليار دولار عام 2007، وهذا يعود إلى التحسن النسبي الحاصل في اسعار النفط العالمية وزيادة عائدات النفط المصدرة من 22.453 مليار دولار عام 2004، ويعتمد بدرجة ارتفاع حجم إنتاج وتصدير النفط الخام بوصف العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويعتمد بدرجة كبيرة على هذا المورد إذ ارتفعت صادرات النفط من (1.9) برميل / يوم عام 2004 إلى (2.3) برميل/ يوم عام 2004 الى نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الأجمالي برميل/ يوم عام 2007 ،كما إن نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الأجمالي ارتفعت من 28.0% عام 2004 الى 20.1% عام 2007 بسبب الزيادة الكبيرة في الاستثمار الاجنبي المباشر كما في الجول(8).

الجدول (8)

مؤشر نسبة مساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-

الايرادات النفطية	اسعار النفط	صادرات العراق من	نسبة مساهمة الاستثمار	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
(مليون دولار)	بالدولار	النفط الخام (مليون	الاجنبي الى GDP	السنوي % (2)	بالاسعار الجارية (1)	
(6)	(5)	برميل/يوم)	(3)%			
		(4)				
22453619	31.4	1.9	0.82	35.7	36638.24	2004
26857692	45.7	2.1	1.03	36.62	50056.91	2005
31975489	54.2	1.2	0.59	30.17	65158,80	2006
42361469	66.4	2.3	1.09	36.30	88809.41	2007
65037252	94	2.5	1.41	48.21	131622.85	2008
44232777	61	2.6	1.44	(15.44)	111300.40	2009
57199433	77	2.59	0.98	28.31	142814.70	2010
87566504	105	2.8	0.98	33.86	191176.90	2011
10057551	105	3.2	1.56	14.05	218032.20	2012
95289828	105	3.3	1.00	(7.62)	234637.70	2013
81779612	96	7.5	4.45	(2.62)	228490.90	2014
44002907	49	5	4.54	(26.99)	166821.70	2015
58633109	40	3.3	3.75	(0.13)	166602.50	2016
57101029	52	3.6	2.64	12.64	187534.4	2017
64840666	65	3.6	0.21	21,3	227511.7	2018
45,755000	65	3.6	0.14	(2,2)	222434.1	2019
44,123000	66	1.9	0.2	(38,4)	137085.7	2020

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى:

- 1- البنك المركزي العراقي، (سنوات متعددة)،المديرية العامة للاحصاء والابحاث،احصاءات الحسابات القومية،
 وبالاعتماد على الجدول (1).الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر.
 - 2- صندوق النقد العربي، (سنوات متعددة) تقرير الاقتصاد العربي الموحد، الامارات ،أبو ظبي.
 - -3 منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوابك)، (سنوات متعددة) تقرير الأمين العام للمنظمة، جنيف.
 - 4- ملاحظة: الارقام بين قوسين سالب.

أما في عام 2009 فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 111.300 مليار دولار ومعدل نمو سلبي سنوي (15.44-%) والناجم عن تأثير الأزمة الأقتصادية العالمية وإنعكاسها السلبي على الأقتصاد العراقي من خلال تخفيض سعر النفط في سوق النفط الدولية إذ بلغ 61 دولاراً/برميل ، مما انعكس على حجم الايرادات النفطية التي بلغت نحو 44.232 مليار دولار عام 2009، اما نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (1.44%)، والملاحظ أيضاً أن حجم الناتج المحلي الأجمالي عاد وارتفع بصورة تدريجية مرة أخرى في الاعوام 2011,2010 ،2012 وذلك بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي وتأثيره الأيجابي في سوق النفط الدولية إذ ارتفع سعر النفط إلى (105.87) دولارات/ برميل، فضلاً عن ارتفاع حجم صادرات النفط الخام في العراق والذي تخطى

لأول مرة حاجز ثلاثة ملايين برميل ، إذ وصل إلى (3.2) مليون برميل في اليوم،مما أدى بدوره إلى ارتفاع الايرادات النفطية، مما تجدر الإشارة إليه إن كمية الصادرات النفطية انخفضت عام 2020 إلى (1,9) مليون برميل/يوم بعد أن كانت (3.6) مليون برميل/يوم عام 2019 وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الايرادات النفطية إلى 44.13 مليار دولار بعد أن كانت 45.722 مليار دولار عام 2019، إذ مما أثر سلباً في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لنشاط النفط الخام لعام 2020 مقارنة بعام 2019، إذ انخفض الناتج إلى 137.087 مليار دولار عام 2020 بعد أن كان 222.434 مليار دولار عام 2019 ، مما أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق .

ومن خلال ما تم عرضه يتضح تذبذب الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق خلال المدة من (2004 -2020) ويرافقه ايضاً تذبذب ملحوظ في نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي ، وأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي تعد هامشية وضعيفة ومتذبذبة .

2-الاهمية النسبية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت:

تعد تقديرات تكوين راس المال الثابت من المؤشرات الإحصائية الضرورية والمهمة في الاقتصاد الوطني لأنها تقدم عرضاً تاريخياً للخطة الاستثمارية الحكومية وتظهر مدى صلاحية وصحة ودقة مسار الخطة الاقتصادية نحو الهدف المحدد لها ، وأن توافر هذه الإحصائيات ضروري لوضع خطة اقتصادية متكاملة وموضوعية لأنها تعكس حجم وتركيب الطاقات الإنتاجية"(جاسم، 2017، 425).

ويعرّف أجمالي تكوين رأس المال الثابت ،"بأنه ذلك الجزء من القدرة الإنتاجية للأصول الثابتة والموجهة إلى أنتاج السلع الرأسمالية من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد: كالمكائن والآلات والأبنية والإنشاءات ووسائط النقل (العبدلي، سليمان ، 2013، 283) ،ويعد مؤشر تكوين رأس المال ذا أهمية كبيرة لأنه يشكل عاملاً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية وأن الزيادة في رأس المال سنتعكس في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى في ارتفاع انتاجية عناصر الانتاج الأخرى كالأرض والعمل ، ومن ثم فهو عامل محفز لزيادة الإنتاجية كمكافأة للمدخرين نتيجة لتضحيتهم والناجم عن تأجيلهم للاستهلاك الحاضر (الجو، الجلبي، 2020، 249 – 250).

بعد سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003 وبعد الاهتمام المتزايد بالاستثمار لدفع عملية التتمية في البلاد ، ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، إذ أدى الإنفاق العام إلى حقيقة مهمة، وهي استمرار هيمنة القطاع العام في العراق بعد عام 2003 ، لامتلاكه الطاقات الإنتاجية المادية، وذلك خلافاً لما ورد

في توجه الدولة نحو اقتصاد السوق كما يتضح ذلك من الجدول(9) الذي يشير إلى العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوينات رأس المال الثابت في العراق إذ نجد إن اجمالي تكوين راس المال الثابت عام 2004، بلغ ما مقداره 1.966 مليار دولار في الوقت الذي بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين رأس المال ما نسبته 15.25%.

الجدول(9)
مؤشر نسبة مساهمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة
(2020-2004) (مليون دولار/ %)

نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين	معدل النمو السنوي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	الاستثمار الاجنبي	السنوات
رأس المال (3)	(2)%	(1)	المباشر	
15.25	-	1966.83	300	2004
7.43	252.42	6931.49	515.30	2005
3.32	66.31	11527.71	383	2006
16.20	(47.95)	6000.32	971.80	2007
9.53	224.66	19480.75	1855.70	2008
13.88	(40.90)	11513.88	1598.30	2009
6.22	94.88	22438.27	1396.20	2010
7.80	7.55	24132.47	1882.30	2011
10.40	35.54	32710.01	3400.40	2012
4.95	44.3	47201.27	2335.30	2013
21.63	(0.34)	47040.78	10176.40	2014
17.75	(9.29)	42671.08	7574.20	2015
25.94	(43.47)	24120.34	6255.90	2016
18.52	12.64	27168.30	5032.40	2017
15.31	17,9	32022,84	4885.5	2018
9.74	42,5	45635,46	3076.4	2019
9.52	(33,3)	30426,63	2896.3	2020
12.5	23.2	23207.39	3207.965	متوسط المدة (2020-2004)

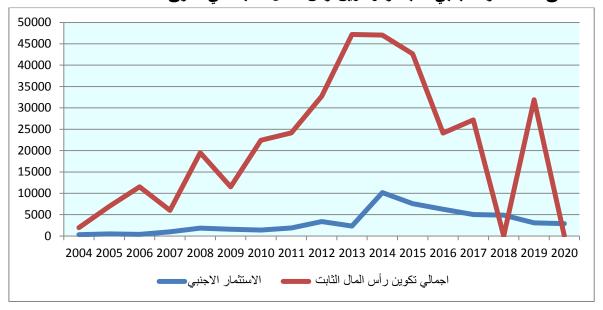
المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاستناد إلى:

1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، (سنوات متعددة) احصاءات الحسابات القومية ، بغداد.

شهد معدل نمو تكوين راس المال الثابت انتعاشاً في العام 2008 إذ ارتفع إلى 224.66 % وبنسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت التي بلغت 9.53 % والسبب يعود إلى نجاح مؤسسات الدولة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب وزيادة قدرة العراق في تصدير النفط فضلاً عن ارتفاع الايرادات النفطية وزيادة اسعار النفط وتحسين الوضع الامني واستقراره النسبي (وزارة التخطيط، 2012، 37) وواصل ارتفاعه ليصل إلى 44,3 % عام 2013، مسجلاً نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي

المباشر في تكوين رأس المال الثابت حوالي 4.95%،ويعود ذلك إلى نمو الاستثمارات الحكومية بمجملً مكوناتها فضلاً عن هذا دور المنح في تعزيز هذه الزيادة . ولمزيد من التوضيح ينظر الشكل (3). الشكل (3)

تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوين راس المال الثابت في العراق للمدة 2004-2000



المصدر: - من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (9) ومخرجات برنامج Excel

يتضح من الشكل (3) ان تكوين راس المال الثابت انخقض عام 2020 إلى حوالي 30.426 مليار دولار، وبنسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوينه شكلت حوالي 9.52% ،والسبب يعزا إلى انخفاض أسعار النفط الدولية كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب فيروس كورونا الذي أصاب الصين، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقل لأكثر من 100 دولة، وخسارة عدد كبير من المستثمرين، مما يتسبب في احباط مشروعات الاستثمار في المستقبل، ومن ثم انعكس ذلك بالسلب على الإنتاج والتشغيل، وكذلك خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي نتيجة خسارته المتمثلة في عدم قدرته على استقطاب مستثمرين جدد .

يتضح مما سبق على الرغم من التوجهات الاصلاحية التي انتهجتها الحكومة للتحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار فقد انعكست بصورة متواضعة في نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت خلال مدة الدراسة ، وهي نسبة ضئيلة ولا تتناسب مع احتياجات العراق المتنوعة في مختلف مجالات البنية التحتية التي تعرضت للتدهور والتأكل بسبب ظروف الحروب .

المصل الثاني..... تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية مي العراق

المبحث الثاني: تحليل البيئة الاستثمارية في العراق

ترتبط جاذبية أي دولة للاستثمار الأجنبي بمستوى فاعلية بيئتها الاستثمارية، من خلال محددات مناخ الاستثمار الأجنبي، والتي تقوم على بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية لذلك، ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى ملاءمة وجاذبية البيئة الاستثمارية، اذ أثبتت العديد من الأدلة الواقعية وجود أدلة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار اجنبي مباشر، لذا يتطلب تحليل الواقع الحالي للبيئة الاستثمارية ما يلي .

اولا:تحليل عناصر ومحددات البيئة الاستثمارية في العراق

أرجعت معظم الدراسات محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحددات السياسية والمحددات الاقتصادية والمحددات القانونية والتشريعية.

1- المحددات السياسية والامنية:

تعد المحددات السياسية والامنية من أكثر المحددات التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فدائما ما يأخذ المستثمر في اعتباره المخاطر غير الاقتصادية التي قد يتعرض لها، مثل التأميم والمصادرة والتدخل في شؤونه. فكلما كان النظام السياسي أكثر ديمقراطية ، وكانت هناك شفافية عالية للمعلومات، كان ذلك لصالح بيئة الاستثمار ،والعكس صحيح، في حالة الاستبداد، فإن البيئة غير الامنه تطرد الاستثمار. (حمزة ، 2012 ، 28) اذ يصاحب الاضطرابات السياسية والامنية تعرض منظمات الاعمال لمخاطر التخريب والمصادرة والتأميم مما يجعل المستثمرين المحليين والأجانب في حالة من عدم الاطمئنان على أموالهم وممتلكاتهم، لذا تصاحب هذه الاضطرابات هجرة رؤوس الاموال الوطنية واحجام المستثمرين الاجانب من الاستثمار في العراق ومن ثم فقدان العراق لأهم مصدر من مصادر التمويل اللازمة لتحريك النشاط الاقتصادي (الوزني، 2019، 330).

يعد فقدان الأمن نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي أحد المحددات للاستثمار الأجنبي إذ من المعروف أن رأس المال يتطلع أو يتجه نحو مناطق أكثر أمانًا لأن هناك علاقة مباشرة بين توافر الأمن والاستثمار الأجنبي، إذ أن انعدام الأمن يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع أيضا من كلفة النقل ويجزئ السوق ويفاقم التضخم، فضلاً عن انتشار ظاهرة العنف والإرهاب السياسي الذي جعل من العراق مكاناً غير آمن وخطيراً جداً، لم يقتصر اثره على التسبب في إحجام المستثمر الأجنبي

عن الدخول إلى البلد، بل أدى إلى طرد ما موجود من شركات وكفاءات أجنبية بدأت بالفعل في إعادة أعمار البلد، وهذه المشكلة الأمنية انعكست على التكاليف الاقتصادية للعمل، كونه يزيد من كلفة الامن والحماية للمشروعات الواردة ،اذ ادت حالة الأمن إلى تحجيم حركة الشركات الاجنبية العاملة في العراق مما ادى الى تأخير انجاز الاعمال وقيام الدول والشركات بسحب عمالها من العراق.

جاءت المحددات الأمنية في المرتبة الأولى وتعني قدرة المستثمر في التواجد والتنقل والسكن في العراق هو وافراد عائلته وأمواله المنقولة ومدى قدرة الأجهزة الأمنية على دفع المخاطر وإدراكه بوجود مستوى من المخاطرة ، وبحسب المؤشر العالمي للإرهاب واختلال الامن احتل العراق المرتبة الاولى في قائمة الدول المتأثرة بالإرهاب متقدماً على افغانستان ونيجيريا وباكستان والصومال وقد قدرت خسائر العراق نتيجة الاعمال الارهابية بنحو 100 مليار دولار إذا ما علمنا انه وخلال المدة من 2003 - 2017 تعرض لأكثر من 15845 عملية ارهابية وان نسبة تأثير هذه العمليات في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وصلت إلى 12.8% (محمد ،وسالم ، 2020: 67).

مما لا شك فيه أن التغيرات المتكررة في الحكومات والتغيرات في السياسة الناتجة عن ذلك بإمكانها أن تقلل من وجود المستثمر الأجنبي، وذلك لأن التغيير في السياسات نتيجة لتغير الحكومات في العراق، وتؤثر في قرارات الاستثمار، فقد يؤدي إلى تقويض ثقة المستثمر بالسياسات المتبعة من قبل العراق، وتؤثر في قرارات الاستثمار، فقد يطلب المستثمر معدلات أعلى للعائد للتعويض عن المخاطر الإضافية. وهذا يؤدي إلى استثمارات أقل بأسعار أعلى،كذلك فإن الشك وعدم التيقن قد يلحق بمصداقية سياسات الحكومة إذا ما ثار التساؤل حول مدى رغبتها أو قدرتها على تطبيق سياساتها أو مدى استدامتها على المدى البعيد، إذ أن قدرة الحكومة على تحقيق مصداقية أكبر لسياساتها الجاذبة والمطمئنة للاستثمار، مقيدة وإلى درجة كبيرة بشكل نظام الحكم.

تأثر العراق بشكل مباشر بالظروف السياسية والأمنية التي مر بها في ظل التغيير السياسي الذي حدث بعد عام 2003 ، ونلاحظ ضعف الاستقرار السياسي والأمني في بعض مناطق العراق مما أثر سلباً في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول (10) نلاحظ ترتيب العراق ضمن موشر السلام.

الجدول (10) ترتيب العراق ضمن مؤشر السلام العالمي/163 دولة للمدة (2008–2020)

عدد النقاط	عدد الدول	الترتيب عالميأ	السنوات
3.681	163	161	2008
3.616	160	161	2009
3.600	163	161	2010
3.411	163	162	2011
3.234	163	159	2012
3.196	163	158	2013
3.266	162	155	2014
3.481	163	161	2015
3.530	163	161	2016
3.516	163	161	2017
3.436	163	160	2018
3.369	163	159	2019
3.531	163	159	2020

المصدر: استخرج الجدول بالاعتماد على:

معهد الاقتصاد والسلام ،مؤشر السلام العالمي للسنوات (سنوات متعددة)،تقارير معهد الاقتصاد والسلام (IEP) أستراليا.

نلاحظ ان العراق يحتل مرتبة متاخرة جداً ضمن مؤشرات السلام العالمي مقارنة بباقي دول العالم ،إذ احتل المرتبة 159 عام 2020 من اصل 163 دولة بمجموع (3.531) نقطة ، وان ترتيب العراق يتراوح ما بين 160 و 161 من 2009 ولغاية 2020 باستثناء عامي 2013 و 2014 إذ احتل المرتبة 158 و 155 من أصل 162 دولة على التوالي. إذ شهدت المدة 2009 – 2014 تفجراً في الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في ظل ارتفاع معدلات القتلى والمصابين، والزيادة الضخمة في أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً، ناهيك عن تفاقم العمليات الإرهابية من قبَل تنظيم داعش في العراق.

عانى العراق في السنوات السابقة من فقدان الاستقرار الأمني، مما أدى إلى خسارة العراق لكثير من الاستثمارات الأجنبية،والجميع يعرف السنوات الصعبة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق،وبالتأكيد المستثمر الأجنبي في مثل هذا الأمن لم يفكر حتى في زيارة العراق، ناهيك عن جلب أمواله واستثماراته فيه (شعيبث، 2017 ، 292).

إن غياب الاستقرار السياسي والأمني يتسبب في أعلى الخسائر لرأس المال البشري. إذ يتبين من الجدول (11) غياب الاستقرار الأمني في العراق، والذي تصاعد بعد حرب عام 2003 حتى وصل ذروته في

عام 2006، ويلاحظ بعد عام 2007 الجهود المبذولة من قبل الدولة قد نجحت في محاولة توطيد الأمن حتى انخفض عدد القتلى إلى (4167) في عام 2010، ثم إن دخول داعش وانتشار الجماعات الارهابية والمسلحة أعاد الفوضى وعدم الاستقرار مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى في عام 2014، إلى 20.218 شخصاً.

الجدول(11) عدد القتلى في العراق للمدة (2004-2000) (مئات القتلى)

عدد القتلى	السنوات
11,737	2004
16,583	2005
29,526	2006
26,112	2007
10,286	2008
5,382	2009
4,167	2010
4,162	2011
4,622	2012
9,852	2013
20,218	2014
17,578	2015
16,393	2016
13,183	2017
3,319	2018
2,392	2019
902	2020

Source: Database of Iraq body count, Legitimacy (2020), security and war crime let-offs

وفي العامين (2019–2020)أدى العنف المستمر بحياة نحو 2.392 و 902 شخص من ألابرياء بين السكان العزل، كانت أكبر فئة من الضحايا هذا العام هي فئة المتظاهرين والمحتجين فيما سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاضاً واضحاً إلى 3.076 مليارات دولار و 2.896 مليار دولار في عامي 2019 و 2020 على التوالى (تقرير مناخ الاستثمار ،2020).

ويتضح مما سبق ان عدم الاستقرار السياسي والامني يعد عائقاً رئيساً في تدفق الاستثمار الاجنبي أو توسيعه في الاقتصاد العراقي،على الرغم من قيام الحكومة العراقية بالتصدي للكثير من الأعمال الإرهابية إلا أنه مازال يحدث الكثير من أفعال العنف التي تعد أكبر عائقاً للاستثمار في العراق.

إن تاسيس بيئة استثمارية مناسبة، يتطلب استقرار النظام السياسي وتعميق الحكم الديمقراطي والشفافية واطلاع الشعب على جميع التفاصيل سواء كانت متعلقة بشفافية الموازنة والتقارير المالية والمحاسبية ونظام المناقصات، فضلاً عن زيادة وتعميق دور مؤسسات المجتمع المدني واعطاء الصحافة والإعلام دوراً رقابياً على العمل الاقتصادي والسياسي .

2-المحددات الاقتصادية:

تعد البيئة الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، فهي التي تحدد التكاليف الكلية والأرباح والخسائر ومدى قوة الطلب والعرض ونوع السلع التي يجب انتاجها ومدى قدرة السوق على استيعابها وقدرة ذلك المستثمر على منافسة المنتجين والمستثمرين في السوق وغير ذلك مما تحدده البيئة الاقتصادية، وسيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في بناء بيئة جاذبة للاستثمار في العراق بما يلى:

أ-حجم السوق وآفاق النمو:

تركز العديد من النظريات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، إذ أن أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقاً كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير.

لذا ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في بلد ما مرتبط بحجم السوق، لكن حجم السوق في حد ذاته لا يهم بقدر تطور السوق ونموه في المستقبل. أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً ولكن يجب أن يكون السوق ديناميكيًا ويعرض الجدول (12) بيانات عن عدد السكان ومتوسط دخل الفرد العراقي إذ بلغ عدد سكان العراق رقعد سوقاً واعداً وكبيراً وداعماً للاستثمار يبرز من ذلك الارتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد سنوياً من الدخل القومي والذي كان دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع والخدمات وبذلك ستتمو تركيبة وتوجهات النشاط الاستثماري في العراق.

ولكن لا يعد عدد السكان مؤشراً كافياً للتعبير عن حجم الطلب الفعلي في السوق المحلية، إذ يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد، وبالرجوع إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي تؤخذ في غالب الأحيان للتعبير عن حجم السوق، ومتوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي التي تعد كمؤشر للقدرة الشرائية للأفراد، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق، لم يعرف تغيراً كبيراً في المدة (2004-2007)، غير أنه وبداية 2008 شهد العراق زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ في سنة 2018 قيمة 227.511 مليار دولار، وهو ما يعادل 6 أضعاف قيمته في سنة 2004. (جدول 12) أما عام 2020 فقد سجل بدوره مستويات منخفضة للناتج المحلي الإجمالي. كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي نلاحظ أنها سجلت انخفاضاً

كبيراً. فقد قدر متوسط دخل الفرد في العراق عام 2020 بـ 3.5 دولارات، وبنسبة تغيير بلغت (39.9%) بسبب انهيار اسعار النفط وتدني الناتج النفطي ، فالعراق شهد مستويات للدخل الفردي متذبذبه نوعاً ما كما موضح في الجدول (12) .

الجدول(12) مؤشر حجم سوق ونسبة التغير السنوي في العراق للمدة (2004-2000)

نسبة التغيير بالنسبة	متوسط دخل الفرد(الناتج المحلي الاجمالي	السكان الف نسمه	السنوات
لمتوسط دخل الفرد	دو لار/سنة)			
-	1.350	36638.24	27139	2004
1.4	1.790	50056.91	27963	2005
4.9	6.516	65158,80	28810	2006
1.78	2.992	88809.41	29682	2007
37.90	4.126	131622.85	31895	2008
(972.43)	3.5150	111300.40	31664	2009
25.05	4.3956	142814.70	32490	2010
30.45	5.7344	191176.90	33338	2011
11.15	6.3737	218032.20	34208	2012
20.58	7.6855	234637.70	35096	2013
(21.16)	6.3460	228490.90	36005	2014
6.44	4.5167	166821.70	36934	2015
1.9	4.6062	166602.50	36169	2016
8.5	5.0495	187534.4	37139	2017
1.8	5.9673	227511.7	38124	2018
(1)	5.6849	222434.1	39127	2019
(39.9)	3.4126	137085.7	40170	2020

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى:

1- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (سنوات متعددة)احصاء السكان والقوى العاملة . بغداد،العراق.

وهذا المؤشر متناسب مع ما يملكه العراق من موارد طبيعية وحجم سكاني ومن ثم يعكس كبر حجم السوق ، ومع ذلك فان حجم السوق العراقي عندما يؤخذ من حيث حجم السكان والظروف التي عاشها الاقتصاد العراقي التي ادت إلى زيادة كبيرة في اشباع حاجات السكان من السلع والخدمات التي تناسب الحياة العصرية ، سيكون سوقاً مستقبلياً كبيراً وعنصر جذب للمستثمر الاجنبي.

ب-البنية التحتية

تمثل البنية التحتية ركيزة أساسية تقوم عليها عملية الاستثمار، والمحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية. فتوافر بنى ارتكازية كفوءة ومتطورة تسهم في نجاح الاستثمار الاجنبي المباشر، كونها تعمل على خفض كلف الانتاج النهائية وتسهل عمليات النقل، إذا كانت هذه البنية تتميز بالحداثة والتطور فإنها ستعكس إيجابياً على تكاليف وأعباء المستثمر ومن ثم على اكتساب ثقته، بمعنى أنها تشكل عاملاً إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.

وتتمثل البنية التحتية في العراق في تدني كفاءتها النسبية ،بعد عام 2003 وإلى اليوم يلاحظ أن كثيراً من مشروعات البنى التحتية رديئة وليست بالمستوى المطلوب ويشوب تنفيذها الفساد، كما يلاحظ ايضاً ان الكثير من مناقصات المشروعات تباع من مقاول إلى أخر بحيث إن المقاول الاخير لا يستطيع اكمال المشروع ما يؤدي إلى التلكؤ بسبب ضعف قدرته المالية إلى جانب تفشي الفساد وهذا يرجع إلى عدم تدقيق القدرة المالية للمقاول والاعمال المنجزة التي قام بها.

يلاحظ في كثير من محافظات العراق أنها تفتقر إلى البنى التحتية الضرورية ، فالبصرة مازالت غير قادرة على الحصول على مياه الشرب الامنة والخالية من الاملاح على الرغم من انها من اكثر مناطق العراق انتاجاً للنفط وتقع على شط العرب (شبيب، 2020: 2) ويرجع ذلك إلى عدم جدية الحكومات المتعاقبة في النهوض بواقعها وتطويره على وفق تخطيط مستقبلي مدروس ،فضلاً عن الازمة المالية التي تعرض لها العراق مؤخراً بسبب سياسته الاقتصادية المعتمدة على الاقتصاد الريعي وحيد الجانب ،وبسبب انخفاض اسعار النفط بسبب تقشي فيروس كورونا ما كبد البلاد خسائر كبيرة وتعرض بناه التحتية للدمار.

وأن أهم عناصر البنية التحتية مما يشكل مرفقًا مهماً لعملية الاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل في قطاع الكهرباء أحد العوامل الرئيسة لدعم الاستثمار الاجنبي المباشر وتحقيق التنمية، بالرغم من التخصيصات المالية الكبيرة لقطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية، استمرت مشكلة العجز في إمداد الطاقة الكهربائية على مدار الأعوام (2010 ،2016، 2018)، على الرغم من التحسن الطفيف في مستوى التوريد ، والذي بلغ (692، 1245، 1887) ميغاواط على التوالي بنسبة عجز (59.63،%و 50.14%) على التوالي رغبد المير، 2021: 220).

في هذا المجال سنحاول تحليل مدى جاذبية العراق للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تحليل مدى مساهمة البنية التحتية للنقل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الجدول (13) الذي يوضح مؤشر البنية التحتية ومرافق النقل والخدمات اللوجيستية نجد ان الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية 56.8 يوماً كمتوسط للمدة (2027–2020).

الجدول (13)
أداء العراق في مؤشر الأداء اللوجيستي للمدة (2017–2020)(*)

الوقت	اشتر اكات	النقل الجوي	وقت الامتثال	الأفراد الذين	السنوات
المطلوب	الهاتف الخلوي	والشحن	الحدودي للتصدير	يستخدمون الشبكة	
للحصول	لكل 100	(مليون طن	السلعي بالأيام	العالمية للمعلومات	
على الطاقة	شخص	– کم)		الإنترنت (%) من	
الكهربائية				السكان	
بالأيام					
59.2	87.3	2407	33.9	18.2	2017
59.2	86.9	2704	33.9	20.1	2018
55.0	84.3	1938	59.0	41.0	2019
52.9	83.6	••	59.0		2020
56.8	85.5	2349	46.45	26.4	متوسط
					المدة(2017-
					(2020

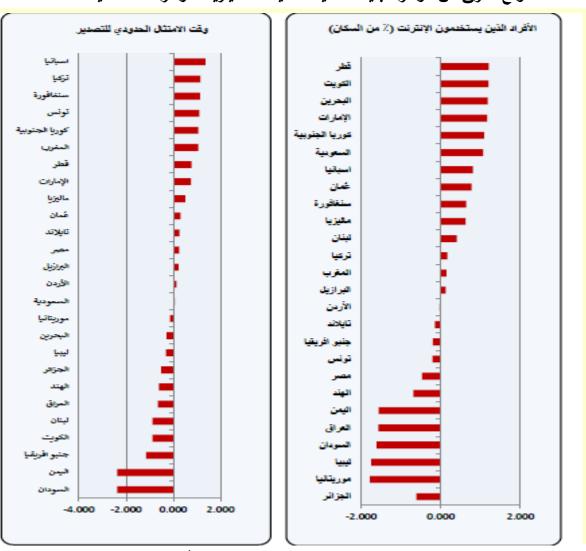
المصدر: صندوق النقد العربي، (2020)، النقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، 2021، ص40.

والجدير بالذكر إن العراق سجل قيماً معيارية سالبة، في جودة البنية التحتية للموانئ في حين أن الإمارات استحوذت على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في جودة البنية التحتية للموانئ والثانية على مستوى مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي 2.000 نقطة، تليها قطر والبحرين في المرتبة الثانية والثالثة بقيمة معيارية حوالي 1.000 على التوالي ثم تأتي عمان والمغرب والسعودية بقيم معيارية متقاربة بلغت حوالي 0.250 نقطة، أما بالنسبة لمؤشر النقل الجوي والشحن، فقد تصدرت الإمارات ترتيب مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية أكبر 3.00 نقطة، من خلال الشكل(4).

23

^(*) نظراً لاستحداث المؤشر للعام 2017، فانه تناول الاحصائيات من 2017-2020.

الشكل (4) موقع العراق من مؤشر البنية التحتية " القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية" 2020



المصدر: صندوق النقد العربي، (2020)، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية"،أبو ظبي، 2021، ص255.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل ستكون له مساهمة فاعلة وأكبر في جذب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما تم العمل على أتمتة هذا القطاع واستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية مما يجعله أكثر جاذبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (عزوز،2020، 206).

إذ إن إنفاق الحكومة بشأن البنية التحتية سيؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي من ناحية وانخفاض في مدخلات الإنتاج ، أي انخفاض الأسعار الناتجة عن انخفاض مدخلات الإنتاج من ناحية أخرى ، ومن ثم مستوى الإنتاج زيادة بجودة جيدة وكميات كبيرة وأسعار منخفضة مما يعني خلق قدرات تنافسية كبيرة. وهذا يعني تشجيع المستثمر الوطني والاجنبي على الاستثمار في العراق .

ج-السوق المالية والمصرفية

يتكون القطاع المالي من القطاع المصرفي ،وقطاع التأمين وأسواق الأوراق المالية ، ويعد القطاع المالي من أهم الأعمدة الاقتصادية الداعمة والمحفزة للاستثمار الاجنبي، ويقوم كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين، ويوفر قطاع التأمين الحماية ضد مختلف أنواع المخاطرة بما فيها المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المشروعات (عبد الرضا،وحسن 2015 : 20-23).

يعد القطاع المالي والمصرفي المنصة الرئيسة للأنشطة الاستثمارية، فاذا كان هذا القطاع يعمل بكفاءة عالية سيجذب أكبر عدد من الاستثمارات ومن ثم تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، والملاحظ في الاقتصاد العراقي انخفاض مستوى اداء المصارف التجارية وتخلفها مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي، اذ تعاني هذه المصارف من محدودية خدماتها فضلاً عن ضعف التقنية والاتصال ولاسيما الحكومية منها من ضعف حجمها وقلة عددها وتدني رؤوس اموالها وحداثتها في ممارسة اعمالها وعدم مواكبة التكنولوجيا المستخدمة في المصارف العالمية (علاوي، 2017، 286).

والجدير بالذكر أن عدد المصارف التي تعمل في العراق والمؤسسة حسب القانون العراقي 78 مصرفاً حتى عام 2020 :منها 27 مصرفاً اسلامياً، 39 مصرفاً تجارياً، 12 مصرفاً استثمارياً، ويتضمن المصارف الحكومية: 7 مصارف حكومية شملت مصرف اسلامي واحد ، و 3 مصارف متخصصة، و 3 مصارف تجارية . و 7 مصارف اجنبية ،اما المصارف الاهلية فقد تضمن : 62 مصرفاً اهلياً شملت 23 مصرفاً اسلامياً و 39 مصرفاً تجارياً ، اما عد فروع المصارف التي تعمل في العراق فقد بلغ 866 فرعاً حتى عام 2020 ، تشمل 413 فروع للمصارف الحكومية . وكان عد الموظفين الذين يعملون في المصارف العاملة في العراق بجميع اقسامها هو 30,162 حتى عام 2020 .

نلاحظ على الرغم من توافر هذا العدد الكبير من المصارف الاهلية العاملة في العراق ، إلا أن نشاطها وحجمها محدود مقارنة بنظيراتها (المصارف الحكومية) التي تدير ما يقرب من 89% من الجمالي موجودات القطاع المصرفي في العراق ، مقابل ذلك تدير المصارف الأهلية بشقيها العراقية والاجنبية حوالي 11% من موجودات القطاع المصرفي فقط . (البنك المركزي العراقي نشرات البنك المركزي معارف عاملة في العراق ما المركزي ،2020 ، 118-122) وقد كان مجموع موجودات أكبر (10) مصارف عاملة في العراق ما يقارب، 131802 مليون دولار عام 2020، وكانت الحصة السوقية الأكبر لمصرف الرافدين والرشيد

بنسبة 76 % ،من اجمالي موجودات القطاع المصرفي اما بالنسبة للمصارف التجارية والاسلامية العاملة في العراق فقد بلع حجم موجوداتها 62443 مليون دولار حتى عام 2020 (البنك المركزي العراقي نشرات البنك المركزي ،2020 ، 118–122)

نجد انخفاض فعالية المصارف الحكومية والأهلية في المجتمع العراقي، لأسباب مختلفة منها قلة ثقة المجتمع نتيجة حروب وسياسات الدولة والتغيير المستمر في الحكومات ، فضلاً عن غياب الدعم الحكومي لهذا القطاع، والعمل على توعية المجتمع بأهمية القطاع المصرفي وتأثيره في اقتصاد العراق بشكل عام،هذا فضلاً عن اجراءات وتعليمات البنك المركزي بخصوص رفع اسعار الفائدة وتحديد سقف أعلى للائتمان ومازال القطاع المصرفي في العراق غير فعال في مجال منح القروض لأغراض الاستثمار متجنباً أي درجة من المخاطر مما أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى المستثمرين ومن ثم انخفاض دور المصارف في جذب الاستثمارات.

ولقد غابت فعالية الوساطة المالية في العراق ولاسيما البنوك التجارية، إذ أنها لا تتعامل وبمرونة عالية مما يجعلها لا تستجيب بسرعة لمتطلبات القطاعين الخاص والأجنبي وفي مجال التمويل. (& Sabah,2018,12).

أن عملية إنشاء قطاع مصرفي سليم هي من الشروط الأساسية التي تسهم في تطوير ركائز نظام مالي سليم ، ويتم ذلك من خلال التحرك نحو تحديث وتطوير الجهاز المصرفي وإعادة هيكلته من أجل رفع مستوى المدخرات المحلية وتقليل ظاهرة هروب رؤوس الأموال ، فضلاً عن توافر البيئة المناسبة التي تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية (البطاط، والاعرجي ، والتميمي، 2016، 49).

فضلاً عن افتقار العراق للأسواق المالية المتطورة يشكل عاملاً طارداً للاستثمار الأجنبي المباشر، لما تمثله تلك الأسواق من أهمية كونها الممول الرئيس لشركات قطاع الأعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجأ اليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية. إذ بلغت القيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية عام 2004 نحو 8313 ملايين دولار وان معدل القيمة السوقية بلغ (2.27%)، في حين بلغ حجم التداول لسوق المالية نحو 15.060 مليون دولار ،أما في عام 2020 فقد ارتفعت القيمة السوقية للسهم 12469 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (9.99%) أما معدل القيمة السوقية فقد

بلغ (6.53%) في حين بلغ حجم التداول 23.796 مليون دولار (هيأة الاوراق المالية، 2020) وذلك بسبب المحددات القانونية مثل عدم اصدار قواعد صناديق الاستثمار وادارة المحافظ الاستثمارية وعدم اصدار تعليمات شهادات الايداع الدولية للأسهم العراقية وعدم إصدار تعليمات للشركة المساهمة الراغبة في شراء نسب من اسهمها عند انخفاض أسعار اسهمها، وهذا يشير إلى عدم فاعلية سوق العراق للأوراق المالية في التأثير بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر واقتصار التعامل على القطاع المصرفي أي أنها سوق لا تتصف بالكفاءة والبنية التحتية المالية السليمة.

3-المحددات القانونية والقضائية:

أصدرت الحكومات المتعاقبة في العراق العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الإعفاءات الضريبية والرسوم، إذ أصدرت قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 وتم تعديله بالقانون (2) لعام 2010،فضلاً عن مجموعة القوانين والتشريعات المكملة (قانون الضرائب وقانون الكمارك...الخ)، قد تشكل كثرة الاضافات على القوانين والتشريعات المرتبطة بعملية الاستثمار كالتعديلات والانظمة اوالتعليمات عائقاً لعملية الاستثمار وتطوره، ولاسيما حين تكون تلك التشريعات متداخلة النصوص ومتعارضة التعديلات والانظمة المرتبطة ، ستعطي سلبية للمستثمر الأجنبي بعدم الاستثمار في العراق، ويجعل المستثمرين متخوفين ومترددين كثيراً للقيام بمشروعات استثمارية جديدة.

ومن جانب أخر وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظام الإداري والقضائي ، إلا أن الفساد الاداري ما يزال يشكل محدداً أمام استراتيجيات الإصلاح، مما يجعل المستثمرين قد يضطرون إلى تحمل نفقات باهظة وبذل المزيد من الوقت والجهد، إذ أن الأنظمة الحالية مرهقة ومربكة، وقد تواجه بعض المعاملات الاستثمارية تأخيرات بيروقراطية، وعرقلة متفشية للتجارة والاستثمار، وتجعل آليات تسوية المنازعات ما تزال غير شفافة ونادرة. (14) Basem & Saeh، 2013، 14).

إن البيئة الاستثمارية في العراق مازالت تعاني من تشوهات تضعف تنافسية البلد في مجال الاستثمار، نتيجة تضارب قانون الاستثمار مع قوانين مؤسسات الدولة الأخرى . وإن المستثمر اذا ما أراد الاستثمار في العراق فأنه يصطدم بالبيروقراطية الشديدة نتيجة الإجراءات المملة والمعقدة وحاجته إلى مراجعة عدة جهات لإنجاز المعاملات والتراخيص التي يحتاجها قبل البدء بالعمل .

لذلك فأن التشريع أو القانون ينبغي أن يكون انعكاساً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الموجود في المجتمع العراقي، فهو أداة لترجمة السياسات إلى قواعد وإجراءات لتحقيق الاهداف التي تتبناها الدولة، فلابد من التوفيق بين السياسة التشريعية والسياسات الاقتصادية للعراق، ورغبة العراق في اقامة وحماية المشروعات الاستثمارية المقامة على أراضيه، وهذا يتطلب ابراز الدور الحقيقي لقانون الاستثمار ومدى رقم (13) لعام 2006 المعدل من قبل الهيأت العاملة على تطبيقه كالهيأة الوطنية للاستثمار ومدى قيامها بالدور المنوط بها قانوناً بغية توفير البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمر (صالح، اللهيبي، 2021)

فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعد من العناصر المهمة في تهيئة البيئة الاستثمارية ، كما ان للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الاجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية. لابد من وجود رؤية لسياسة الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية في العراق من خلال توفير بيئة تشريعية ومؤسسية لخلق بيئة استثمارية تلبي تطلعات المستثمرين .

ثانياً: تحليل البيئة الاستثمارية في العراق على وفق المؤشرات الدولية والإقليمية:

ولتحليل البيئة الاستثمارية العراقية سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن موسسات ومنظمات عالمية، إذ أثبتت مجموعة من الدراسات الاحصائية على وجود صلة بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ،من المهم والضروري الاطلاع على التقارير الدولية والاستفادة منها كونها اليوم في ظل العولمة التي جعلت العالم كالقرية الصغيرة، تحتل مكانة مهمة لدى رجال الاعمال، بمعنى آخر إن المستثمرين اليوم إذا أرادوا الاستثمار في دولة ما فهم يلجؤون للمؤشرات الدولية، لمعرفة مدى سهولة بيئة تلك الدولة لاستقبال استثماراتهم أم طردها.

تعد هذه المؤشرات بمثابة المرأة التي تعكس بيئة الدولة التي يرُوم المستثمرون الاستثمار فيها، وتشجعهم على الاستثمار فيها أو تثبطهم حسب ما ألت إليه نتائج تلك المؤشرات، ولذا نجد الدول المتقدمة حريصة كل الحرص للحصول على مراتب متقدمة في المؤشرات الدولية لكي تحافظ على سمعتها دولياً ، لان هذه المراتب ستزيد من مكانة هذه الدولة،على المستوى الدولي،وفي هذا الاطار سنحاول عرض أهم المؤشرات:

1- مؤشر المشاركة والمساءلة

يَعكس مُؤشر المُساءلة مدى قدرة مواطني البلد على المشاركة في حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وتوافر وسائل الإعلام الحرّة، ويُشير التقرير الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية وكما يتضح ذلك من الجدول(14) إلى أن متوسط مؤشر المساءلة للمدة (2004 – 2020) في العراق قد سجل أدنى درجة سلبية (-0.99 عام 2010)، في حين سجلت أعلى درجة سلبية (-0.99 عام 2010)، في حين سجلت أعلى درجة مما يعني تحسّناً طفيفاً ولكنه ما يزال أما ما سجلة المؤشر نفسه في عام 2016 فقد كان (-1.01) درجة مما يعني تحسّناً طفيفاً ولكنه ما يزال ضمن المعيار السلبي (الجدول 14).

الجدول(14) موشر المساعلة في العراق للمدة (2000–2000)

مؤشر المساءلة	السنوات	مؤشر المساءلة	السنوات
-1.06	2013	1.64-	2004
-1.14	2014	1.30-	2005
-1.13	2015	1.28-	2006
-1.01	2016	1.13-	2007
-1,02	2017	1.10-	2008
-0.44	2018	1.02-	2009
-1,04	2019	0.99-	2010
-1,15	2020	1.07-	2011
		1.08-	2012

Source: World Bank,(2020)World Development ,Database of World Bank, United Nations, 2021

إن المساءلة في العراق ضعيفة جداً ثم اتجهت نحو الانخفاض خلال المدة (2017–2020) ، وبشكل عام، فإن هناك تحسناً نسبياً في سلسلة هذا المؤشر مقارنة مع عام 2004، مما يشكل نقطة قوة مهمة هي وجود توجه نحو ترسيخ هذا الأصل في مؤسسات الدولة العراقية، إلا أن نتائجها ضعيفة وهذا واضح في الخطط الوطنية والاستراتيجيات على مستوى المؤسسات، فمن أهم أهداف الخطط والسياسات الكلية في العراق هو إرساء المساءلة وضرورة توافرها، إلا أن النتائج ضعيفة جداً.

2-مؤشرات الحكم االرشيد:

الحكم الرشيد والمعتمد من قبل البنك الدولي والذي تبلغ قيمته بين -2.5 إلى 2.5 فكلما حققت الدولة قيماً ايجابية (القيمة الأعلى) كان ذلك دليل على النجاح المتحقق في هذا المؤشر والعكس صحيح (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 2009. 1)، ومن اجل التوصل إلى قيمة هذا المؤشر يكون ذلك من خلال عدد من المؤشرات الفرعية هي الرأي والمساءلة والاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة والاطر التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد وعند استعراض قيم هذه المؤشرات ضمن الحالة العراقية والتي يمكن ملاحظتها من خلال الجدول (15) والذي يبين ان قيم المؤشرات الفرعية المعنية بتقييم الحكم الرشيد في العراق.

الجدول (15) مؤشر الحكم الرشيد في العراق للمدة (2004–2020)(الدرجة من %)

المتوسط	المسائلة	سيادة القانون	الجودة	الاستقرار	فعالية الحكومة	السيطرة على	السنوات
الاجمالي %			التنظيمية	السياسي		الفساد	
1,482556	4.326923	0.478469	3.431373	0	1.95122	1,463415	2004
3,471804	9.615385	1.435407	4.411765	0.485437	0.980392	3.902439	2005
3,716522	10.09615	1.435407	7.352941	0	0.97561	2.439024	2006
4,98895	15.86539	0.478469	7.281553	0.483092	2.912621	2.912621	2007
7,492376	16.34615	1.442308	12.62136	1.923077	9.223301	3.398058	2008
8,73716	18.00948	1.421801	16.74641	2.369668	9.569378	4.30622	2009
9,286657	19.43128	2.369668	15.311	2.369668	10.04785	6.190476	2010
10,39242	18.30986	3.286385	12.79621	4.265403	12.32228	11.37441	2011
9,447521	16.43192	3.286385	9.478673	4.739336	13.27014	9.478673	2012
9,209814	16.43192	3.755868	9.478673	4.265403	13.74408	7.582938	2013
8,873443	15.76355	6.730769	8.653846	2.380952	13.94231	5.769231	2014
7,999163	17.73399	5.769231	7.211538	2.857143	9.615385	4.807693	2015
9,298214	22.16749	3.846154	11.05769	3.333333	9.134615	6.25	2016
9,051909	20.68966	4.326923	9.615385	3.333333	9.615385	6.730769	2017
8,656294	21.18227	3.365385	9.615385	1.428571	9.134615	7.211538	2018
5,124693	21,16749	3,18227	9.615385	1.428571	9.134615	8,134615	2019
4,956917	21,16749	3.11567	9.615385	1.428571	8.134615	6.211538	2020
7,90159	6,88244	4,06787	12,3238	9,292	3,70097	18.224776	متوسط
							المدة

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على:

World Bank, world Development Indicator, (2021) Data Bank, United Nations, 2021

إذ يتبين من الجدول ذاته انه بالرغم من وضع الدستور الدائم للعراق في سنة 2005 ، الا ان مستوى الحكم الرشيد لم يتحسن الا بعد سنة 2008 وبنسبة طغيفة جداً ، وذلك بسبب اضطرابات الطائفية العنيفة وكان العراق في حرب اهلية بشكل نسبي للمدة (2006–2008)، بدأ مستوى الحكم الرشيد في الارتفاع الطفيف من سنة 2008 مقارنة بـ 2005 إذ ارتفع من (3.47%) إلى (7.73%) في المدة المذكورة.

استمر في الارتفاع بشكل طفيف ولسنوات لاحقة ووصل إلى أعلى مستوى له عام 2011 (10,39) وهو أعلى مستوى أو نسبة مئوية خلال المدة (2020-2020) وانخفضت في السنوات اللاحقة ولاسيما (2014-2015) بعد دخول التنظيم الإجرامي لداعش إلى العراق فضلاً عن عوامل اخرى بدأ في الارتفاع النسبي في سنوات أخرى ، إذ وصل إلى ما يقرب من (9%) (8,65%) في العامين 2017 و 2018 النسبي في سنوات أخرى ، إذ وصل إلى المستوى لمؤشرات العناصر الفرعية للحكم الرشيد. سجل مؤشر التصويت (إبداء الرأي) والمحاسبة أعلى نسبة بين المؤشرات الغرعية ، إذ بلغ (15) كمتوسط للمدة ، فيما بلغ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (9%) فقط ، ثم سيادة القانون بنسبة (4 %) وهذان مؤشران أثراً سلباً في انتشار ظاهرة الفساد وهذا المستوى اثر سلباً في المتغيرات الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية وهذا يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمار ، فاشتداد الفساد يضر بالنمو الاقتصادي ويقوض الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة بالاستثمار وهذا يقلل من حوافز الاستثمار ويقوض الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة بالاستثمار وهذا يقلل من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر . كل ذلك أدى إلى تدني مستوى الحكم الرشيد في العراق . إذ بلغ (7.9%) فقط خلال المراتب التي نالها العراق في هذا المؤشر .

3-مؤشر مدركات الفساد:

يعد الفساد الاداري من المحددات التي تقف عائقا أمام اجتناب الاستثمار كونه يعمل على زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص على الرغم مما تقدمه بعض البلدان من حوافز استثمارية كبيرة "،فضلاً عن بيروقراطية الدوائر الحكومية المتمثلة ببطء العمل الإداري في انجاز المعاملات، مما ينتج عنه الكثير من التسويف والمماطلة ومن ثم المزيد من الوقت والجهد والمال والتي قد تقضي إلى صعوبة انجاز المشروعات الصناعية .

يقيس هذا المؤشر بصفة عامة "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويتكون من أفعال ارتكبت لتمكين المسؤولين من الاستفادة على حساب الصالح العام، كما يقيس من جهة أخرى مدى

الفصل الثاني..... تحليل و امّع الاستثمار الأجنبي و البيئة الاستثمارية في العراق

شفافية الصفقات ومختلف الإجراءات ويكشف مختلف الممارسات داخل الحكومات والشركات والمجتمع ككل،وتصنف الدول على وفق معايير موحدة في سلم مقياسي (من 0 لأسوأ حالة في 10 كأفضل الدول) ولقد استبدل هذا المدرج عام 2012 (من 0 إلى 100) (Transparency Internationail,2020).

يعد الفساد الإداري عائقاً مالياً رئيساً أمام الشركات والأعمال ،ويعمل الفساد على التأثير سلباً في البيئة الاستثمارية والذي يكون تابعاً لحجم ودرجة التغلغل والاختراق للمؤسسات الحكومية، وهذا بدوره يؤدي إلى استحواذ عدد قليل من الأشخاص على الاجازة الإستثمارية واحتكارهم للسوق، وتكوين كتلة لا يمكن مجابهتها لما لها من نفوذ مادي ومعنوي، فإن هذا الفساد وتراكمه يؤدى إلى انهيار الاقتصاد الوطني لأي بلد(خليل، 2021، 466).

يعاني العراق من آفة الفساد الإداري والمالي وهذا يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمار ، وهذا واضح من خلال المراتب التي نالها العراق في هذا المؤشر. يلاحظ من الجدول (16) ،إن العراق حقق مراتب متعددة خلال المدة (2004 – 2020) اذ حل بالمرتبة 160 عالمياً وبتقييم 1.9 نقطة عام 2007. وحل بالمرتبة 176 عالمياً وبتقييم 1.5 نقطة لعام 2010 من ضمن 180 دولة شملها التقرير ، وحل بالمرتبة 162 عالميا وبتقييم 1.5 نقطة لعام 2020 من ضمن 180 دولة شملها التقرير .

يلاحظ من الجدول (16) أنه في عام 2005 ، احتل المركز 16 وسجل العراق المرتبة 129 من إجمالي 146 دولة وحصل على أعلى درجة 1,2 من مؤشرات الفساد ، في حين حصل على أدنى درجة في عام 2008 ، بدرجة 1.3 في تسلسل 178 ، من مجموع 180 دولة في العالم ، تباينت بعدها مؤشرات الفساد في العراق ، لتصل في عام 2019 إلى مؤشر الفساد 1,8 ، في تسلسل (162) من أصل 180 دولة الأمر الذي استدعى إعلان عدد من الشركات العالمية عدم رغبتها في الاستثمار بالعراق .

أن العراق قد تصدر دول العالم في جريمة الفساد المالي والاداري، فخلال السنوات الثلاث التي تلت عام 2017 ،يقع ترتيب العراق في آخر سلم الشفافية لدول العالم ، ما يدل على التقصير في محاسبة سراق المال والمفسدين وعدم اعطاء اهمية قصوى للهيكل الرقابي واجهزته المتنوعة بهيأة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي في مختلف الوزارات فضلاً عن ديوان الرقابة المالية .وتصدر منظمة الشفافية الدولية ايضا مؤشر الرشوة الذي بقى يرصد الرشوة لكونها أسوأ مظاهر الفساد .

الجدول(16) الجدول (2000) اتجاه مؤشر مدركات الفساد في العراق/180 دولة للمدة (2004–2020)

علامة مؤشر الفساد	المقياس من صفر -100 (حيث	تسلسل العراق	عدد الدول المشتركة	السنوات
علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق	يكون الصفر الاكثر فساداً و 100			
	الاكثر نزاهة			
1,1	12	113	130	2004
1,2	16	129	146	2005
1,6	14	170	194	2006
1.9	3	160	163	2007
1.3	3	178	180	2008
1.4	4	178	180	2009
1.5	4	176	180	2010
1.5	8	175	178	2011
1.8	9	175	183	2012
1.8	5	169	176	2013
1.6	5	171	177	2014
1.6	6	170	175	2015
1.6	11	161	168	2016
1.7	12	166	176	2017
1.8	13	169	180	2018
1,8	13	168	180	2019
1,8	12	162	180	2020

Source: Transparency(2021) International(TI), corruption perception (CPI) for a

number of years, On the site online

على الرغم من اتخاذ العراق العديد من إجراءات مكافحة الفساد والتوجه نحو تفعيل دور الشفافية من خلال إنشاء هيات مكافحة الفساد وإصدار القانون لكن في ظل انتشار مدركات الفساد الاخرى بالرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية، هذا ما يبرر ادراج العراق في الفساد وانعدام الشفافية خلال المدة (2024–2020).

تنعكس آثار الفساد على الاقتصاد العراقي،بصورة عامة والاستثمار بصورة خاصة كونه يروج على إن العراق بيئة غير صالحة للاستثمار ومن ثم يسهم في هروب رؤوس الاموال المحلية وعزوف رؤوس الأموال الاجنبية عن الاستثمار في العراق (شعيبث ،شذى ، 2017، 242).

يؤدي الفساد إلى زيادة العمولات والرشاوي مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الاستثمار ومن ثم احجام الشركات الاجنبية عن الاستثمار في العراق أو دفع الرشاوى من قبل بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد يتبع المستثمر استراتجيات متعددة في إدارة المخاطر، مثل شراء عقود التأمين، وإقامة علاقات شخصية مع القادة السياسيين مما يزيد من فرص الفساد وتقليل الفائدة التي يجنيها العراق، لذا فالفساد المستشري في

الفصل الثاني..... تحليل و امّع الاستثمار الأجنبي و البيئة الاستثمارية في العراق

العراق يعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر، فلابد أن تتمتع الجهات المنظمة والمشرفة على الاستثمار الأجنبي المباشر بانضباط مهني وتتعامل بنزاهة وشرف مع المستثمرين الأجانب فالموظف الحكومي ما زال يعيش على أسلوب عمل تقليدي وسلبي ، وهذا يتعارض مع التتمية التي تتطلب أسلوب عمل منظماً وجاداً .وقد تواجه بعض المعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تأخيراً متعمداً ، لذا لا بد من العمل على تبسيط الإجراءات التي لها مساس بعمل المستثمر.

4-مؤشر الحوكمة المصرفية

ويمكن ان تعرف الحوكمة المصرفية "بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين" (مصعور، 2015 380).

تحتل الحوكمة المصرفية أهمية كبير لدى المحليين والماليين والمراقبين من داخل وخارج الجهاز المصرفي، بسبب مخاطره المحيطة بطبيعة العمل المصرفي والتي تتطلب تبني رؤية واسعة واعمق للحوكمة المصرفية من قبل المؤسسات الأخرى من اجل حماية حقوق واموال المودعين فضلاً عن حقوق حملة الاسهم، وتمايز المصارف بوجود تداخل في المصالح بين الاطراف المعنية بشكل معقد، ولهذا يقتضي توافر نظام حوكمة واضح وجيد يسهم في توضيح حقوق لكل الاطراف وواجباتهم" (نعيمة 419 ،2017).

وهناك دور كبير للبنك المركزي في تفعيل الحوكمة وارسائها على مستوى المصارف من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والسيطرة الداخلية من أجل تحقيق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين ويضمن سلامة المركز المالي وتقوية الاستقرار المالي والاداري(الجنابي، ونعمة، 2021، 7).

ويتضح من خلال الجدول (17) مدى فاعلية الحوكمة في العراق، أو تقاس فاعلية الحوكمة بين أعلى فاعلية (17–(17) وأقل فاعلية (2.5–(17) وأقل فاعلية (2.5–(17) وأقل فاعلية (2.5–(17) وأقل فاعلية أو جودة الحوكمة، في حين كلما كان الرقم سالباً وصغيراً دل كان الرقم موجباً وكبيراً دل على ضعف أو تدنى فاعلية الحوكمة، ويوضح الجدول الواقع الفعلى للعراق ليبلغ مؤشر فاعلية

الحوكمة المصرفية في عام 2004 ((-1.89)) ، أما في عام 2005 فقد بلغت ((-1.70)) ، اما في عام 2006 فقد بلغ مؤشر فاعلية الحوكمة المصرفية ((-1.72)) .

الجدول (17) مؤشر فاعلية الحوكمة المصرفية في العراق للمدة (2004–2020)

مؤشر الحوكمة المصرفية	السنوات	مؤشر الحوكمة المصرفية	السنوات
1.35-	2013	1.89-	2004
1.44-	2014	1.70-	2005
1.44-	2015	1.72-	2006
1.45-	2016	1.68-	2007
1.47-	2017	1.53-	2008
1,49-	2018	1.40-	2009
1,50-	2019	1.38-	2010
1,52-	2020	1.29-	2011
		1.34-	2012

المصدر: استخرج الجدول استناداً إلى:

البنك الدولي، البيانات العالمية للحوكمة للبنك الدولي (2020)، موقع متاح على الانترنت Governance Matters البنك الدولي، Vill, world bank,

اما في عام 2011 فقد بلغ مؤشر فاعلية الحوكمة المصرفية أعلى مستوى له (20.1-) ، أما في عام 2020 فقد بلغ مؤشر فاعلية الحوكمة المصرفية (1,52-) ، مما يعني ضعف فاعلية أو جوده الحوكمة المتواضعة من التدني الواضح في فاعلية الحوكمة والمشكلة عدم نجاح البرامج والخطط الاقتصادية مما يعني فشل الاداء الحكومي وتقديم الخدمات لمواطنيها، وإن تطبيق الاصلاحات الخاصة بالحوكمة يتوقع ان تقوم على تحسين بيئة الاعمال من أجل تعزيز الشفافية ومن ثم يمكن أن تدعم العمل المؤسساتي الحكومي الفعال وتسهم في نمو القطاع الخاص فضلاً عن دورها الاساسي في جذب الاستثمار الاجنبي وتأسيس قطاع خاص كفوء ، لذلك فان مفهوم الحوكمة متلازم مع امكانية بناء النظام الديمقراطي ، ويسعى النظام الديمقراطي إلى تحقيق اهداف النمو في الانتاجية المستدامة.

الفصل الثاني..... تحليل و اقع الاستثمار الأجنبي و البيئة الاستثمارية في العراق

فضلاً عن أن الحوكمة تعزز أسس الاشراف الكفوء على المصارف، وتسهم في تقويه البنيه الاقتصادية ولاسيما في مجال تعبئة المدخرات، وإن الاشراف الجيد يعكس وضع المصارف على أنها تعمل في حالة الامان والدقة وإن رأس المال المملوك وكذلك الاحتياطيات كافة لمواجهة المخاطر التي تحدث في بيئة الاعمال.

5-مؤشر بيئة الاعمال

ومن بين هذه المؤشرات المهمة هو مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الذي يتوشر البنك الدولي سنوياً منذ عام 2006 تقريراً سنوياً يتضمن اللوائح النتظيمية لبيئة الأعمال الذي تؤثر في الشركات المحلية، يسلط المؤشر الضوء على مدى السهولة أو الصعوبة الذي يواجهها رجال الأعمال عند فتح المشروعات. وتقيس الجوانب الذي تعزز من النشاط التجاري وتقيده، كما يتضمن التقرير تدابير موضوعية للوائح الأعمال التجارية لـ 190 دولة ،وهو يبين بشكل واضح وصريح مدى ملاءمة بيئة الاعمال للاستثمار فيها فكلما كان عدد الاجراءات الذي يعتمدها أكثر عدداً وأطول وقتاً وأكثر كلفة يدلل على سوء بيئة الاعمال والعكس صحيح .

ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات عبر قياس المسافة الإجمالية للوصول إلى الحد الأعلى للأداء في 10 مواضيع، يتألف كل منها من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل موضوع. وقد وضعت أسس للقياس والمقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول كافة ، لذا فان مؤشر بيئة اداء الاعمال يتكون من (World bank,2020,13) .

حافظ العراق على مراتبه المتدنية في هذا المؤشر إذ انخفض ترتيبه في مؤشر أداء الأعمال عام 2020 إلى المرتبة 172 من أصل 190 دولة محققاً 44.7 نقطة من أصل 100 نقطة يعتمدها التقرير لقياس التطور في أداء الأعمال، إذ أهمل العراق على مر عقد كامل، إجراء إصلاحات على وفق معايير مؤشر أداء الأعمال منذ عام 2006 إلى 2020، إذ كانت الإصلاحات محدودة جداً.

فحسب معطيات الجدول(18) لم يعرف العراق أي تحسن في بيئته الاستثمارية خلال خمس السنوات الأخيرة وبقي يتذيل الترتيب بالرغم من أنه سجل بعض التحسن خلال 2019 إذ جاء في المركز 153 مقارنة بعام 2018 الذي حصل فيه العراق على المرتبة 165 من أصل 190 دولة شملها التصنيف.

وللوقوف على واقع بيئة العراق في ضوء هذا المؤشر لابد من تناول المواضيع الـ 10 ومقارنتها مع النموذج الدولي ضمن كل موضوع، ويتبين أخيراً موقع العراق من هذا المؤشر عالمياً من بين 190 اقتصاداً، والمواضيع ال 10 هي كالآتي:

الجدول (18)

مرتبة العراق في سهولة ممارسة أنشطة الاعمال ومؤشراته الفرعية (من ضمن 190 دولة) للمدة (2020–2006)

	انفاذ	التجارة عبر	دفع	حماية	الحصول	تسجيل	توصيل	استخراج	بدئ	السنوات
اغلاق	العقود	الحدود	الضرائب	المستثمر	على	الممتلكات	الكهرباء	التراخيص	المشروع	
المشروع					الائتمان					
151	131	164	47	99	143	37		97	150	2006
151	131	164	47	99	143	37		97	150	2007
178	150	175	37	107	135	40		104	164	2008
181	148	178	43	118	163	43		111	175	2009
163	139	180	53	119	167	104		94	175	2010
183	141	179	54	120	168	96		102	174	2011
183	140	180	49	122	174	98	46	120	176	2012
183	141	179	65	128	176	100	46	84	177	2013
189	140	178	49	136	178	108	18	20	169	2014
189	141	178	52	146	180	109	36	9	142	2015
189	122	178	59	115	181	117	106	147	154	2016
189	138	178	52	123	181	115	133	104	164	2017
189	144	182	131	125	189	116	133	105	165	2018
179	144	182	130	112	188	115	129	98	153	2019
172	186	181	131	111	168	121	131	147	154	2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات ممارسة أنشطة اعمال، 2004-2020.

ملاحظة :تم دخول مؤشر توصيل الكهرباء بدل مؤشر توظيف العاملين في تقرير ممارسة اداء الاعمال في عام 2012 -1 مؤشر تاسيس المشروع :

يشمل مجموعة المؤشرات الخاصة ببند "بدء النشاط التجاري" جميع الإجراءات المطلوب من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن تتضمن الإجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة كافة واستكمال جميع المتطلبات والإشعارات بما في ذلك الوقت والتكلفة وطبيعة الشركة وعدد العاملين، وكذلك رأس المال المطلوب. (اسماعيل، حسن، 2017، 11).

والجدير بالذكر إن إجمالي عدد الإجراءات المطلوبة للرجال المروجين لتسجيل إحدى الشركات في العراق يشير ذلك إلى حاجة الرجل في العراق إلى 8 إجراءات في اليوم الواحد لتسجيل شركة، وهي نسبة تقديرية

لكن الواقع يقول إنها أكثر بكثير من (شهرين إلى 4 أشهر)، بحسب المؤشر، فيما تحتاج النساء إلى 9 إجراءات في اليوم الواحد لافتتاح شركة، و يكلف افتتاح مشروع تجاري في العراق 34% من دخل الفرد كتكلفة للتسجيل والحد الأدنى لرأس المال المدفوع هو مليون دينار عراقي وبنسبة 18.5% من دخل الفرد وهو عامل غير مشجع للاستثمار. إذ يحتاج استخلاص أوراق لإنشاء مستودع أو بناء شركة إلى 167 يوماً (Reports doing-business-2020)، وهي اطول مدة مطلوبة مقارنة بالدول مثل: كوريا ، الدنمارك، اليابان.

ب- استخراج تراخيص البناء:

ويشمل عدد الاجراءات والمدة الزمنية والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد. سعى العراق إلى تسهيل إجراءات استخراج التراخيص وتقليص التكلفة وعدد الإجراءات والمدة الزمنية للانتهاء من جميع تلك الإجراءات والخطوات القانونية للبدء في أي مشروع تجاري، .

يحتاج العراق طبقاً لهذا المؤشر (11) إجراءً لاستخراج تراخيص البناء في حين الدنمارك تحتاج (7) اجراءات فقط، ويحتاج العراق ايضاً إلى 167 يوماً لاستخراجها في حين تستخرج جمهورية كوريا رخصة البناء بـ 27.5 يوماً، وعلى مستوى تكاليف استخراج التراخيص ففي العراق تُكلّف 0.3% من متوسط الدخل القومي الفردي في الدخل القومي الفرد في حين لم يكلف استخراجها سوى 0.1% من متوسط الدخل القومي الفردي في خمسة اقتصادات في العالم. مؤشر رقابة جودة البناء تتراوح قيمته (0 للأسوأ –15 للأفضل) والعراق يحتل 5.5 في حين توجد ثلاثة اقتصادات تحتل 15 من هذا المؤشر (السوادن ، الصومال،جنوب افريقيا). علماً إن التكلفة المقدرة لبناء المستودع هي 270690213.00 دينار عراقي (doing-business-2020)

ت- مؤشر الحصول على الكهرباء:

تم استحداث هذا المؤشر في تقرير ممارسة انشطة الاعمال لعام 2012 ويشمل سهولة الحصول على الطاقة الكهربائية.

يتطلب في العراق (5) اجراءات للحصول على الكهرباء في حين النموذج الدولي هو الامارات العربية المتحدة اذ يتطلب الحصول على الكهرباء فيها إجراءين فقط، أما عدد الايام التي تستغرق للحصول على الكهرباء فهي 51 يوماً في العراق و 10 ايام في الامارات العربية المتحدة، أما بالنسبة لنسبة تكلفة الحصول عليها فهي 466.6% من متوسط الدخل القومي للفرد في العراق و 0.00% في اليابان، ومؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0 للأسوأ – 8 للأفضل) قيمة العراق على هذا المؤشر 0 يعني لاتوجد موثوقية وشفافية في التغذية والتعرفة لكن هناك ما يقارب 28 اقتصاداً، يحتل المرتبة 8.00 اي

لديه موثوقية وشفافية تعرفة كاملة. علماً ان سعر الكهرباء في العراق 12.0 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة.

ث-مؤشر تسجيل الملكية:

يعد تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع إلى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى، إذ يفيد سند ملكية العقار التجاري في تمكين مالكه من استخدامه لدى المصارف إذا أحتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله، وتقديمه كسند ضمان لأخذ قرض جديد. يشمل تسجيل الملكية ثلاثة مؤشرات فرعية (اسماعيل، حسن، 2017، 15).

ث-1-عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.

ث-2-الوقت بالأيام اللازمة لتغطية إجراءات نقل الملكية.

ث-3-التكلفة من قيمة العقار، وتشمل الرسوم وضرائب نقل الملكية وأي مبالغ تدفع للتوثيق.

يحتاج العراق إلى 5 اجراءات من أجل تسجيل ملكية مشروع ما بينما يحتاج إجراء واحد لتسجيل الملكية في أربعة اقتصادات في العالم، ويحتاج العراق إلى 54 يوماً لاجراء التسجيل في حين يحتاج يوماً واحداً في ثلاثة اقتصادات (الامارات ، السعودية ، البحرين) ، وإن نسبة تكلفة تسجيل الملكية تصل إلى في ثلاثة اقتصادات (الامارات ، السعودية ، البحرين) ، وإن نسبة تكلفة تسجيل الملكية تصل إلى 5.7% من قيمة العقار في حين لا توجد أي كلفة في خمس اقتصادات تناولها المؤشر . أما مؤشر نوعية نظام إدارة الاراضي الذي تتراوح قيمته (0 للأسوأ-30 للأفضل)، احتلت سنغافورة المرتبة الاولى في هذا المؤشر وبدرجة 29.00 في حين كانت قيمة العراق هي 10.5 وهذه لاتشير إلى جودة نظام الاراضي بشكل جيد (Reports doing-business-2020).

ح- مؤشر الحصول على الائتمان:

ويشتمل هذا المؤشر على أربعة نقاط جوهرية هي:(Reports doing-business-2020).

ح-1- مؤشر قوة الحقوق القانونية (0 للأسوأ -12 للأفضل) يقيس هذا المؤشر الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض. يحصل العراق على صفر ضمن هذا المؤشر في حين هناك اربعة اقتصادات تحصل على 12.00.

-2 مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0 للأسوأ – 8 للأفضل) يقيس هذا المؤشر القواعد والممارسات التي تؤثر في مدى التغطية، ونطاق ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. على وفق هذا المؤشر يحصل العراق على قيمة 0 في حين هناك 34 اقتصاداً يحصل على 8.00.

ح-3- تغطية مركز السجلات (من البالغين%) نسبة التغطية في العراق 1.2 % من البالغين في حين بلغت 100.00 % في ثلاثة اقتصادات شملها المؤشر. وهذا ما يدلل على ضعف التغطية في العراق.

ح-4- مركز المعلومات الائتمانية (من البالغين%) يوضح هذه المؤشر عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. يحتل العراق 0.0% من البالغين في حين وصل 23 اقتصاداً إلى نسبة 100% من البالغين من حيث المعلومات الائتمانية.

ج- حماية المستثمرين الاقلية:

يركز مؤشر حماية المستثمرين على الوسائل المهمة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة، وعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم، تقاس قيمة هذا المؤشر بناءً على استقصاء يشمل محامين من مؤسسات قطاع الأعمال وشركات الوساطة في الأوراق والأخذ في الاعتبار القوانين المنظمة لتداول الأوراق المالية والشركات، فضلاً عن قانون الإجراءات المدنية وقواعد المحكمة في تبيان الأدلة المقدمة لديها، تتراوح قيمة المؤشر الكلي من (0-10) يشمل مؤشرين فرعيين هما:

ج-1- مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0 للأسوأ – 10 للأفضل) هذا المؤشر هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. يحصل العراق على قيمة 4.7 وهذا يعني ارتفاع في تضارب المصالح في حين تحصل نيوزيلندا على 9.3 وهذا يعنى انخفاض تضارب المصالح.(,World bank,2020)

ج-2- مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (0 للأسوأ – 10 للافضل) هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق حقوق المساهمين، ومؤشر قوة الهيكل الإداري ، ومؤشر نطاق الشفافية في الشركات. يحصل العراق على وفق هذا المؤشر على 4.7 في حين تحصل كازاخستان على 9.00 والتي تدلل على ارتفاع حوكمة الشركات فيها وضمان حقوق المساهمين والعكس بالنسبة للعراق. (bank,2020,

ح-مؤشر دفع الضرائب:

ويشمل عدد الضرائب المدفوعة كالمدة المستغرقة ومجموع الضرائب كنسبة من الارباح التجارية .

عدد مرات دفع الضرائب في العراق هي 15 مرة في حين تكون 3 مرات في منطقة هونغ كونغ الادارية الخاضعة للصين، أما بالنسبة للوقت فهو يتطلب 312 ساعة سنوياً في العراق في حين يكون 50ساعة سنوياً في استونيا. إجمالي سعر الضريبة (من إجمالي الارباح%) 30.8% في العراق و 18.47% في 32 اقتصاداً، وارتفاع الضرائب يعوق بيئة الاعمال.

د- مؤشر التجارة عبر الحدود:

ويشمل مستندات التصدير وتكلفة التصدير ، إذ يقيس المؤشر الوقت والتكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية)، المرتبطة بالبضائع المصدرة والمستوردة عن طريق النقل البحري، اللازمة لتسجيل واستكمال جميع الإجراءات القانونية للمعاملات الخاصة بالتصدير أو الاستيراد، إذ يتضمن المؤشر جميع الوثائق والمستندات التي يحتاجها التاجر لتصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. يشمل المؤشر أيضا الوقت الذي يستغرق في تعبئة البضائع بالحاويات في المستودعات لمغادرة ميناء الدولة. في حين يشمل الاستيراد جميع الإجراءات المطلوبة منذ وصول السفينة إلى ميناء الدولة حتى تفريغها من الحمولة وإيصال البضائع إلى المستودعات. (اسماعيل، حسن، 2017، 18).

تبلغ تكلفة التصدير (الامتثال لقوانين الحدود) تكلفة تصدير العراق 85 دولاراً أمريكياً كنتيجة الامتثال لقوانين الحدود، في حين لم يكلف تصدير 17 اقتصاداً دولاراً واحداً، الوقت اللازم للتصدير (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) هو 1118 ساعة في العراق في حين لم يتطلب أي ساعة في 19 اقتصاداً ضمن المؤشر، وتكلفة التصدير (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) تتضمن 504 دولارات امريكية في العراق في حين لم تتضمن سوى 1.0 دولار في 25 اقتصاداً تتاولهم المؤشر، الوقت اللازم للاستيراد (الامتثال لقوانين الحدود) هو 1800ساعة في العراق في حين لم يتطلب 19 اقتصاداً اي ساعة للامتثال لقوانين الحدود عند الاستيراد. تكلفة الاستيراد (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية) تبلغ تكلفة الستيراد العراق 175 دولاراً أمريكياً في حين لم يتطلب 30 اقتصاداً تكاليف استيراد سوى دولار واحد. أما عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير في العراق فهي 500 مستندٍ في حين لم يتطلب 30 اقتصاداً أي مستند (Reports doing-business-2020).

الفصل الثاني..... تحليل واقع الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية في العراق

ذ- مؤشر نفاذ العقود :ويشمل الاجراءات ،مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.

يقيس مؤشر إنفاذ العقود الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية ومن خلال مؤشر جودة العمليات القضائية، والذي يقيم ما إذا كان كل اقتصاد قد اعتمد سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم. العراق يحتاج إلى 520 يوماً لحل نزاع تجاري في حين تحتاج سنغافورة إلى 164 يوماً. أما التكلفة (من قيمة المطالبة%) ففي العراق تشكل 18.1% (معدل الاسترداد% في إطار إجراءات الحماية من الإفلاس) من قيمة المطالبة البالغة 10781098 ديناراً عراقياً في حين تشكل 0.00% في آيسلندا. نوعية الاجراءات القضائية (0 للأسوأ-18 للأفضل) يحتل العراق في هذا المؤشر 1.5 في حين كانت قيمة أستراليا هي 15.50 وهذا ما يدلل على جودة الاجراءات القضائية في استراليا وتراجعها في العراق. (Reports doing-business-2020).

ر-مؤشر اغلاق المشروع: (تسوية حالات الاعسار):

ويدل تصنيف الدولة على وفق هذا المؤشر الرئيس على مدى تمتع الدولة ببيئة اعمال ملائمة وجاذبة أو طاردة لراس المال ويعد من أهم مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر، اذا تدل القيمة العليا على بيئة غير جيدة للاعمال والعكس صحيح، كما تمنح المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر أوزاناً متساوية، ويتم حساب المؤشر من متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة في كل مؤشر فرعي.

يقع العراق في المراتب الأخيرة في هذا المؤشر على المستوى العالمي إذ احتل المرتبة 168 من بين 190 اقتصاداً، في حين هناك ثمانية اقتصادات من بينها النرويج وآيسلاندا، لم تعان من تسوية حالات الاعسار كونها تعمل على إنقاذ الشركات على وفق ضوابط ومعايير علمية ودقيقة، وعليه فمرتبة العراق في هذا الموضوع تشير إلى صعوبة تسوية حالات الاعسار.

مما سبق نجد درجة تقييم المناخ الاستثماري العراقي ضعيفة جداً وتحتل مراتب متأخرة عالمياً، فمن خلال الجدول (18) يلاحظ أن العراق يسجل مراتب ضعيفة جداً في مؤشر أداء الأعمال، إلا أن هناك تحسناً نسبيا خلال المدة (2014–2016)، كما يتضح أن مؤشر التعامل مع إجازات البناء يسجل تذبذباً في مرتبة العراق؛ إذ يتبين أن هناك طفرة في المؤشر الأخير، فقد تقدم العراق من مرتبة 120 في عام 2012 إلى الله في عام 2013 إلى أنه يعود ليسجل أسوأ مرتبة في تاريخ العراق بخصوص هذا المؤشر ، إذ سجل 142 في عام 2015؛ إلى ان وصل إلى 154 في العام العراق بخصوص هذا المؤشر ، إذ سجل 142 في عام 2015؛ إلى ان وصل إلى 154 في العام

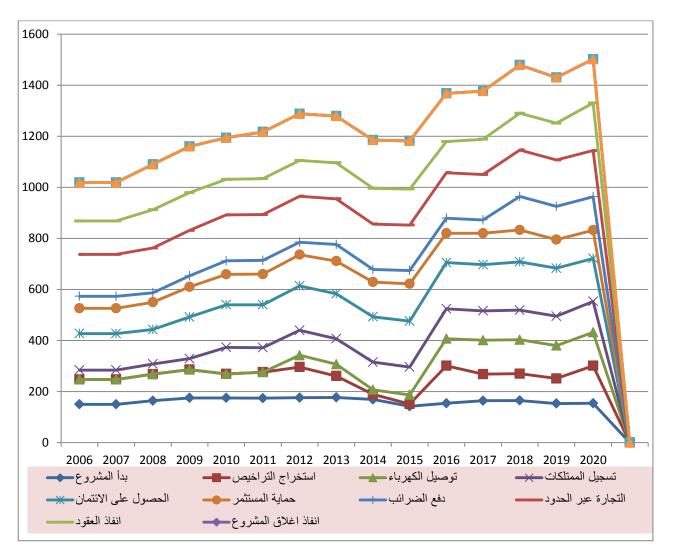
2020 وهذا راجع إلى تأخر الدولة في تطبيق الإصلاحات المؤسساتية التي تستهدف تحسين الأجهزة القطاعية، وكذا مجالات تسجيل الملكية وإنفاذ العقود أو تسوية حالات الإعسار، وهذا على الرغم من بعض التحسينات في أنظمة معلوماتها الائتمانية، وقيامها بتسهيل التجارة عبر الحدود.

يتضح من الجدول (18) ان العراق يحتل خلال المدة (2006 – 2020) مراتب عديدة إذ حل بالمرتبة (114) عالمياً من ضمن (155) دولة شملها التقرير عام 2006(مناخ الاستثمار، 2006) وعلى اساس 10 مؤشرات حلت بالمرتبة (150، 97، 0، 73، 143، 99، 47، 151، 151) عالمياً على وفق المؤشرات المذكورة أنفا وعلى التوالي ،واحتل المرتبة 141عالمياً عام 2008 من ضمن 178 دولة شملها التقرير (مناخ الاستثمار، 2008) وعلى اساس 10 مؤشرات حلت بالمرتبة (164، 164، 100، 0، 104، 135) عالمياً على وفق المؤشرات المذكورة أنفا وعلى التوالي ، وبالمرتبة 165 عالمياً عام 2013 من ضمن 185 دولة شملها التقرير (مناخ الاستثمار، 2013) وعلى اساس 10 مؤشرات حلت بالمرتبة (177، 84، 84، 46، 100، 176، 128، 136، 138) عالمياً على وفق المؤشرات على وفق المؤشرات على وفق المؤشرات على المرتبة (175، 84، 84، 100، 100، 176، 128، 136، 138) عالمياً على وفق المؤشرات المذكورة أنفا وعلى التوالي .

في حين احتل العراق المرتبة 172 من بين 189 اقتصاداً في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال عام 2020 (مناخ الاستثمار، 2020، 2021)، وعلى اساس 10 مؤشرات حلت بالمرتبة (154، 147، 167) وعلى اساس 10 مؤشرات حلت بالمرتبة (154، 147، 131، 131، 131، 131، 131، 142، 152) عالمياً على وفق المؤشرات المذكورة أنفا وعلى التوالي ،وهذا يكشف عن سوء بيئة الاعمال في هذا البلد، مما يؤثر في الواقع العراقي بشكل عام والاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص. يعد دليلاً على تميز البيئة الاستثمارية في العراق بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات،وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في العراق لم تسجل تحسنا ملحوظاً وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية بالنسبة للعراق.

كما يتضح من الشكل (5)، أن أسوأ مؤشر هو تسوية حالات الاعسار أو ما يسمى بإغلاق الأعمال وكذلك التجارة عبر الحدود والحصول على تسهيلات ائتمانية؛ هذه المؤشرات تدل على الضعف الكبير والأثر الخطير للسياسات الكلية غير المتحوطة وغير المشخصة؛ إذ لا توجد نظرة ثاقبة لأي سياسية كلية ولا تشخيص دقيق للمشكلات والتحديات ولا وصف للحلول والعلاجات، إذ إن مؤشر إغلاق الأعمال يدل على سوء العوامل القانونية وتعثر المشروعات في هذه المرحلة مما يجعل المستثمر يتردد كثيراً في الاستثمار في هذه البيئة لأنه سيدفع تكاليف باهظة عند إغلاق المشروع، فإنه سيتحمل فوق إغلاق مشروعه تكاليفاً تكبده خسائر كبيرة.

شكل (5) وضع المؤشرات لبيئة اداء الاعمال في العراق للمدة (2006–2020)



المصدر: - من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (18) ومخرجات برنامج المصدر

يتبين من خلال الشكل البياني السابق أن البيئة العراقية طاردة وغير جاذبة للاستثمار ، بسبب نقص البنية التحتية ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض كميات الإنتاج ، والفساد الإداري والمالي الذي يعقد الأمور ويرفع التكاليف في ظل غياب البيئة القانونية وغياب بعض القوانين وضعف بعضها الآخر وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية وعدم وضوح البرنامج كل هذا سيؤدي إلى زيادة المخاطر من جهة وانخفاض في العائد على الاستثمار ، من ناحية أخرى مما يعني ضعف التوجه نحو العراق للاستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الثالث: تحليل دور السياسات الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يمر العراق اليوم بمرحلة تحول اقتصادي في ظل تزايد الضغوط الإقليمية والدولية المحيطة به. لذلك هناك حاجة ملحة لدراسة كل خطوة في رسم السياسات الاقتصادية لأنها ستشكل مستقبل العراق . مع وجود التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات النقدية ، وضرورة التعامل معها، أصبحت الدول أكثر تكاملاً مع دول العالم ، ومن ثم لا يمكن النظر إلى سياساتها الاقتصادية بمعزل عن غيرها لذلك، تتسابق البلدان لتطوير سياساتها الاقتصادية بحيث تكون أداة مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

واجه العراق بعد عام 2003 نظاماً اقتصادياً جديداً من حيث الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة والعلاقات المالية الدولية إذ اتجهت الدولة إلى ايقاف المشروعات العامة الخاسرة سعياً لخصخصتها ، كما تزايد الاتفاق الحكومي في ظل انخفاض الايرادات الضريبية ، بل ان المشرع نص على امكانية سريان احكام القانون رقم 13 لسنة 2006 على مشروعات القطاع الخاص والمختلط القائمة منها والعاملة، كما تضمن تنظيم مشروعات القطاع العام المتعاقد عليها للتأهيل أو التشغيل مع القطاع الخاص والمختلط وتضمينها بالمزايا والتسهيلات والضمانات كافة والواردة في هذا القانون على وفق أحكام الفقرتين (أ-ب) من القانون وتعديلاتها.

للخروج من حالة التخلف التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لجأ العراق إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. بناءً على ما تقدم ، يستعرض هذا الفصل السياسات الاقتصادية في العراق، منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية حتى عام 2020 ، من خلال عرض أبرز الإصلاحات النقدية، والمالية، والتجارية ،والاستثمارية التي أثرت في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق.

وانطلاقاً مما سبق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور السياسات الاقتصادية التي يتبعها العراق وأثر تلك السياسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، من خلال تناول اربعة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الاول: تحليل السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق.
- € المبحث الثاني: تحليل السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق.
- المبحث الثالث: تحليل السياسة التجارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق.
- € المبحث الرابع: تحليل السياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق.

المبحث الاول: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق

تعنى السياسة المالية في العراق الأنشطة المتعلقة بالحكومة كافة بما في ذلك النفقات والإيرادات والموازنة وطرائق استخدام هذه الأنشطة للتأثير في الاقتصاد. وللسياسة المالية تأثير مباشر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق من خلال حاجة المستثمر إلى معرفة الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذه السياسة التي تتبعها الدولة بمختلف أنواعها ، بما في ذلك الضرائب والضمانات والحوافز ، لأنه إذا كان المستثمر قادراً على معرفة هذه التأثيرات ، سيكون قادراً على معرفة ما يحصل عليه الذلك كلما كانت مؤشرات السياسة المالية أكثر استقراراً ، زادت جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. من اجل ذلك ، عمد العراق إلى استعمال سياسته المالية لبلوغ هذا الهدف من خلال سياسة الإيرادات والنفقات، على وفق إستراتيجية تسمح له بالتدخل لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يلي:

الفصل الثالث: تحليل حور السياسات الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

اولاً- السياسة الانفاقية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2004-2020)

من أهم الوسائل المستخدمة للتأثير في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، عندما تسعى الدولة لمواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية ، فإنها تستخدم سياسة الإنفاق العام إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتقليصه حسب المشكلة التي تواجهها ،فتستخدم الإنفاق العام للتأثير في حجم زيادة النشاط الاقتصادي. أو يتناقص حسب الوضع القائم (عبد الرحيم وسعيد :2016، 47).

تميزت سياسة الإنفاق العام في العراق خلال مدة الدراسة بالنمو السريع في حجم الإنفاق العام بنوعيه النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية. والذي كان موجهاً لتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، فضلاً عن توسيع حجم الإنفاق الاستثماري الموجه لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي أطلقتها الحكومة.

1- النفقات الجارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

تعد النفقات العامة إحدى متغيرات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال مدة زمنية معينة، وتصنف النفقات العامة إلى نوعين رئيسين هما: النفقات الجارية، والنفقات الاستثمارية. من خلال تحديد المكونات الرئيسة للإنفاق العام يمكننا معرفة توجهات السياسة الأنفاقية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

تميزت سياسة الإنفاق العام في العراق خلال المدة محل الدراسة، كما مبين ذلك من الجدول (19). بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية، اذ ارتفع الانفاق العام إلى 87.659 مليار دولار عام 2020، مقارنة بـ21.694 مليار دولار عام 2004، وبنسبة 4.2% للعام نفسه، من الانفاق الكلي (الحكومي والخاص) في العراق كما يتضح ذلك من الجدول (20).

الجدول (19) تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2004–2000) (مليون دولار/%)

نسبة النفقات	نسبة النفقات	معدل نمو النفقات	النفقات	معدل نمو	النفقات الجارية	معدل نمو	النفقات العامة	السنوات
الاستثمارية/	الجارية/	الاستثمارية(%)	الاستثمارية	النفقات		النفقات		
النفقات	النفقات			الجارية(%)		العامة (%)		
العامة(%)	العامة(%)							
12.5	87.5	=	2700798	-	18993233	-	21694031	2004
12.3	87.7	(5.10)	2562979	(3.34)	18424864	(3.44)	20987843	2005
14.1	85.9	28.74	3597035	109.19	21961559	17.93	25558595	2006
16.8	83.2	45.95	5249810	18.71	26071582	18.41	31321393	2007
22.3	77.7	(76.18)	1255323	68.15	43840051	44.51	56393291	2008
17.4	82.6	(165.23)	8246716	(10.43)	39265865	(18.71)	47512582	2009
22.2	77.8	61.21	13293513	18.81	46650308	26.16	59943762	2010
22.6	77.4	65.16	15241122	1.81	52073124	12.36	67314244	2011
28.0	72.0	39.52	25172343	24.82	64998819	25.35	90171162	2012
29.9	70.1	37.52	34631861	3.90	67535854	11.74	102167722	2013
34.3	65.7	(10.4)	31003369	21.5	59389217	5,43	90392586	2014
35,6	64,4	(65.64)	32639996	(6.03)	60667093	(2.04)	95307089	2015
34.7	65.3	(23.98)	31356303	(1.52)	61002888	(7.73)	93359191	2016
28.8	71.2	3.69	23835682	15.34	60601389	(8.8)	85135421	2017
23.5	76.5	49.72	20714379	34.03	66478320	26.73	87527885	2018
24.8	75.2	33.48	27632530	25.84	83661463	27.26	111293993	2019
29.2	70.8	(5.86)	26004000	(29.41)	59054700	(21.23)	87659140	2020
			(43.28)		6.91		6.33	معدل النمو
								المركب2004-
								2020

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى:

1-وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، على الموقع ،http://www.mof.gov.iq

2-استخرجت النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

3-ملاحظة:الارقام بين قوسين تعنى سالباً.

تسهم العادات الاستهلاكية لأي مجتمع بدور رئيس في زيادة الطلب الكلي الفعال من خلال زيادة إجمالي الاستهلاك ، مما يؤثر بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن النفقات الجارية اخذت مسارها بالارتفاع باستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية، إذ ارتفعت من المجارية اخذت مسارها بالارتفاع باستثناء بعض السنوات 59.054 مليار دولار عام 2020، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجية باستثناء السنوات 2005، و 2009 ، 2015، 2016، 2016، وإن الاتساع في النفقات الجارية جاء كنتيجة لانتهاج سياسة انفاقية توسعية ولاسيما في مجالات النتمية البشرية كالتعليم والرعاية الصحية فضلاً عن زيادة القدرة الشرائية للموظفين عن طريق زيادة الرواتب وخلق دخول جديدة بإيجاد فرص عمل وامتصاص جزء من البطالة ، ومن ثم كانت هناك زيادة في الانفاق الحكومي الاستهلاكي، إذ شكل نسبة (5.2%) من الانفاق الجاري في عام 2020، إذ ارتفع من 33.147 مليار دولار عام 2020 (الجدول 20).

الفصل الثالث: تحليل حور السياسات الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول (20) الجدول (20) تطور الانفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2004) (مليون دولار/%)

نسبة			ب للقطاع العام	نسبة الانفاق الجاري			للقطاع الخاص	سبة الانفاق الجاري	ذ	السنوات
الانفاق	اجمالي الانفاق	نسبة الانفاق	نسبة الانفاق	الإنفاق	الانفاق	نسبة الانفاق	نسبة	الإنفاق	الانفاق	
العام	الكلي(9)	الحكومي	الحكومي	الاستثماري	الاستهلاكي	الحكومي	الانفاق	الاستثماري		
/الأنفاق		الاستثماري	الجاري الى	الحكومي	الحكومي (5)	الاستثماري الى	الحكومي	الخاص(2)	الخاص(1)	
الكلي		الى الانفاق	الانفاق	(6)		الانفاق	الجاري الى			
(%)		الاستثماري	الاستهلاكي			الاستثماري	الانفاق			
		(8)(%)	(7)(%)			الخاص(%)	الاستهلاكي			
						(4)	الخاص			
							(3)(%)			
2.3	119621848	6.2	6.6	24904600	33147600	2.7	1.4	48122505	13447143	2004
6.1	125078640	7.2	4.3	22279200	42276500	3.6	9.8	41739278	18783662	2005
5.1	170287600	2.3	4.2	15205100	68305200	1.7	9	62560327	24216973	2006
5.1	204743069	7.3	4.3	16427600	75682800	9.4	7.6	78399203	34233466	2007
7.2	206217312	2.7	6.4	44928600	95032300	2.0	1	25106957	41149455	2008
1.8	258020909	4.7	4.4	17592100	114197100	8.2	5.6	67893162	58338547	2009
5.1	301569585	6.5	6.3	25802400	126607100	6.5	5.7	87599145	61560940	2010
5.2	129318427	5.4	7.3	34809500	13833800	9.5	7.8	14510598	66164529	2011
6.2	334267747	5.8	6.3	51395500	177088200	9.5	7.4	18906174	86877873	2012
8.1	354999697	5.1	6.3	61658600	184443500	9.2	7.4	18248627	90648970	2013
6	376673684	3.1	6.2	66957300	188777800	1.2	5.2	26552569	94386015	2014
9.1	309950730	2.2	7.2	40186300	160229300	2.5	4.7	18215417	91319713	2015
8.1	299204270	9.2	6.2	31518200	161687500	9.8	4.6	13129579	92868991	2016
6	313157816	8.4	8.2	31549800	173083900	9.1	5.1	12676806	95847310	2017
6.2	327852013	7.1	5.3	30384800	184691500	6.7	6.7	13919747	98855966	2018
8.2	338391745	7.6	5.3	40246100	194927000	2.5	9	13230351	89988294	2019
4.2	252614383	9.2	5.2	28330332	140225300	2.3	2	11679497	72379254	2020
100	1.4	100	100	0.8	(4.93)	100	100	4.125	27.560	معدل النمو
										المركب
										-2004
										2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1-بيانات الجدول (19).استخراج النسب للحقلين (3,4، 7، 8).

2-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (سنوات مختلفة)، مديرية الحسابات القومية، صفحات مختلفة..

3- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، (سنوات متفرغة) النشرة الإحصائية السنوية، صفحات متفرغة.

4- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية .

وترافق مع زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي انخفاض الطلب السلع المحلية ،نتيجة اغراق الاسواق المحلية بالسلع المستوردة وبسبب انعدام الامن واستهداف اصحاب رؤؤس الاموال مما ادى ذلك الى هروب المنظمين ورووس الاموال الى الخارج بحثاً عن الامان والاعمال التجارية ذات العوائد السريعة .

2-النفقات الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

على الرغم مما تميزت به سياسة الإنفاق العام في العراق من ارتفاع النفقات الجارية ، لكن نلاحظ أن النفقات الاستثمارية اخذت مسارها بالانخفاض باستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية، إذ انخفضت النفقات الاستثمارية من 27.007 مليار دولار عام 2004، إلى 26.040 مليار دولار عام 2020، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء السنوات 2005، و2004 و2010، و2010، و2010، و2010، والمعدل نمو مركب سالب بلغ(43.28) للمدة (2004–2020)، (الجدول 2015) وإن الانخفاض في النفقات الاستثمارية قد اثر في الانفاق الحكومي الاستثماري إذ شكل ما نسبته (9.2%) الى النفقات الاستثمارية عام 2020، بقيمة 20.004 مليار دولار ، (الجدول 20) مقارنة بالانفاق الحكومي الاستهلاكي ، يعود السبب إلى وجود بنود إضافية في الموازنة العامة تمثلت في زيادة الحصيلة في رواتب القطاع العام والمخصصات لإعادة إعمار العراق ، وأن هذه البنود ولاسيما الاجور والرواتب ظلت مهيمنة على الانفاق العام وبتشكل عائقاً أمام التوسع في الإنفاق الاستثماري، وتحولها الى عنصر تسوية للموازنة بسبب تقلبات اسعار النفط وهذا يتمثل في اعطاء الأولوية النسبية للنفقات المرتبطة بالرفاهية الاستهلاكية على مسألتي النمو والاستقرار الاقتصادي، لأسباب اجتماعية واقتصادية عميقة ناتجة عن معاناة الشعب لسنوات طويلة من الحرمان،ما أدى إلى تقليص النفقات العامة ولإسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، ندرج في الجدول الاتي الحرمان،ما أدى إلى تقليص النفقات العامة ولإسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، ندرج في الجدول الاتي الحرمان،ما أدى إلى تقليص النفقات العامة ولإسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، ندرج في الجدول الاتي

واذا ما أمعنا النظر في الجدول (21) نلاحظ أن نسب تنفيذ الأنفاق الاستثماري الحكومي كانت كمتوسط للمدة (2004 – 2020) حوالي 41.8% للقطاع الصناعي، إذ استحوذ قطاع النفط على نسبة عالية من إجمالي الإنفاق الاستثماري ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة بوصفه قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج إلى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية ، كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (المباني والخدمات والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي ربع الاستثمارات المقدرة وبحدود 32.1% إذ قدرت نسبة الانفاق على قطاع المباني والخدمات من الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات ما نسبته 9,4% خلال المدة نفسها اما الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي ،والتربية والتعليم، فقد بلغت نسبة 9,4% خلال المدة نفسها اما الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي ،والتربية والتعليم، فقد بلغت نسبة 9,4% على التوالي.

الجدول (21) الجدول (200) نسب الانجاز لمشروعات الموازنة االاستثمارية حسب القطاعات خلال المدة (2004 – 2000) (مليون دولار/%)

ة والتعليم	قطاع التربي	والخدمات	قطاع المباني	الاتصالات	قطاع النقل و	زراغي	القطاع الز	ىناعي	القطاع الص	التخصص
%	الكلفة	%	الكلفة	%	الكلفة	%	الكلفة	%	الكلفة	السنوات
2.9	4234	25.6	1.23	12.2	2.1472	3.7	0.187	40.3	1.9403	2004
2.4	2.4	14.4	0.6	11.5	1.105	4.3	0.187	57.3	2.38765	2005
4.5	9.86175	9.8	0.81	7.3	2.2484	2.5	0.210	50.6	4.2100	2006
8.7	10.9272	12.4	1.26	6.6	3.2142	3	0.321	36.6	3.7100	2007
5.5	3.080	16.2	4.17	7	8.792	4.9	1.265	30.1	7.7564	2008
5	280	19.6	2.51	10.6	1.010	7	0.987	29.8	3.821	2009
3.7	2886	31.1	3.6	8.1	5.936	6.2	0.721	55.8	6.443	2010
5.2	83.332	29.4	5.432	6.8	1.128	8.9	1.654	52.6	9.698	2011
4.4	7.8056	26.4	7.987	7.7	13.6598	3.7	1.1100	10.8	3.254	2012
3.5	5.6175	51.7	22.321	8.7	13.9635	1.3	0.6	9.7	4.176	2013
1	1.698	52.8	25.298	4.8	8.1504	0.9	0.4654	10.8	5.154	2014
0.7	7644	15.9	6.932	4.7	5.1324	0.4	0.1876	58.5	25.432	2015
1.2	88.128	16.8	4.154	1.9	16.416	1.2	0.321	46.8	11.532	2016
0.5	5085	14.4	4.532	1.4	10.576	2.1	0.6765	51	16543.	2017
2.8	1077.9	17.6	6803.3	17.8	6883.0	0.3	1280.8	90.0	15371.9	2018
0.3	1100,9	16.2	7109.5	17.9	7362.8	3.4	1388.4	40.9	16547.7	2019
2.3	1134.7	16.9	7429.4	17.9	7880.3	3.4	1505.0	40.5	17.714	2020
3.2		22.7		9.4		3.3		41.8		متوسط
										نسبة
										التخصص

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على:

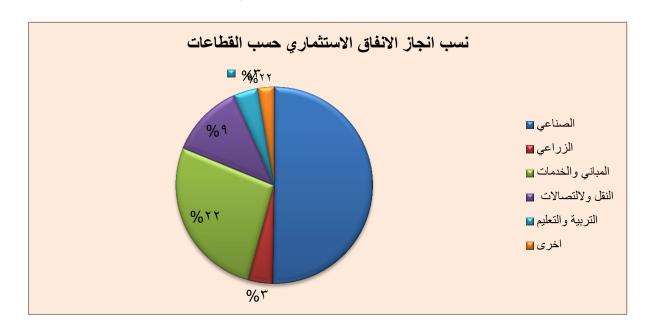
1- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية (سنوات مختلفة).

2- وزارة التخطيط، التقرير النصف السنوي الأول(2022) متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي 2018 - 2022.

يمكن تتبع مسار الإنفاق الحكومي الاستثماري في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (21) للمدة (2024-2020)، في الشكل البياني الاتي . ان الزيادة في الإنفاق العام في مجال البنية التحتية يشجع على الاستثمار.

توزيع كلف الانفاق الاستثماري حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)

الشكل (6)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (21) ومخرجات برنامج

نلاحظ استمرار حصول قطاع النفط على أعلى نسبة من تكاليف الانفاق الاستثماري (41%) وانحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة لعناصر البنى التحتية التي تعرضت إلى دمار كبير ،وهذا يدل على عدم فاعلية مخرجات الانفاق الاستثماري الحكومي في البنى التحتية والتي تمثل عاملاً حاسماً في عملية الاستثمار الاجنبي المباشر، لذا يجب ان يحظى هذا القطاع باهتمام كبير من قبل واضعي الخطط وراسمي السياسات الاقتصادية ويتمثل هذا الاهتمام بالتخصيصات السنوية الضخمة.

إن السياسة المالية التي سعت إلى توجيه الإنفاق العام نحو تمويل التنمية البشرية، وتطوير البنية التحتية من شأنها أن تؤدي دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية، لكن كان تأثيرها سلبياً في الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لما تميزت به سياسة الإنفاق العام في العراق من انخفاض النفقات الاستثمارية . فعلى مستوى الاقتصاد الكلي اذ تعثر السياسة الإنفاقية للاستثمار ويعود إلى انعدام التنسيق في السياسة الإنفاقية للاستثمار مما يودي إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي العام دون ان يرافق ذلك تحسن في الخدمات العامة .

تعد سياسة الإنفاق العام اداة فعالة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والتأثير في كل من العرض والطلب الكليين ، الا ان هذه الفاعلية تتأثر بالمقدرة

المالية للدولة وطرق تمويل الإنفاق الحكومي ،يمكن القول إن السياسة الانفاقية وثيقة الصلة بإيرادات النفط، إذ أسهم الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية في بداية الألفية الثالثة في زيادة حجم الإنفاق العام بوتيرة كبيرة لدعم الاقتصاد. وهو ما يفسر الاتجاه المعاكس لسياسة المالية العامة نحو التوسع، إلا أن انهيار أسعار النفط من شأنه أن يؤثر على تراجع الإنفاق العام وهو ما عكسته الازمة المالية العالمية 2008، وأزمة 2014، والأزمة المزدوجة 2020.

ثانياً السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2004-2020) السياسة الضريبية للعراق هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي لتغطية النفقات العامة من جهة والتاثير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى الضرائب ، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة ، ليست مهمة فقط كأداة للإيرادات ، ولكنها تستخدم للتأثير في قرارات المستثمرين ، أما الإيرادات غير الضريبية فهي تشمل الطوابع البريدية والاتصالات والتأمين وعوائد الاستثمار والأرباح والفوائد المصرفية والأرباح المحولة من الشركات العاملة والرسوم والتراخيص والغرامات، يمكن زيادة نسبة هذه الإيرادات من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين (عبد الرحيم وسعيد :2016، 47).

تحتل السياسة الضريبية المطبقة في العراق مكانة مهمة بين أساسيات اتخاذ القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي، إذ تؤدي الضريبة دورًا مهمًا كأداة للتأثير في الاتجاه الاستثماري، لأن الزيادة في الضرائب المباشرة كانت نسبية أو تصاعدية تؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كانت معدلاتها مرتفعة فيعد ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي، وتستخدم الضرائب لتوجيه وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أو من خلال التخفيضات في قيمتها ، من أجل تحديد فروع النشاط بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية، فعندما يتم فرض ضريبة على قطاع اقتصادي بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسعاً يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه أكثر ربحية، كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.

لكن عند مقارنه نسبة مساهمة الإيرادات الضريبة إلى إجمالي الإيرادات يتبين إن متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبة إلى إجمالي الإيرادات منخفض جداً إذ بلغ (0.67%) ، للمدة (2020-2004) في حين أرتفع متوسط نسبة مساهمتها إلى إجمالي النفقات العامة إلى (3.7%) أي بفارق (3.1%) للمدة نفسها وهذا يشير إلى عدم اهتمام الحكومة بتطوير هذا المورد الداخلي المهم من خلال تمويل الموازنة

العامة للدولة ، على الرغم من إمكانية زيادتها، أما بالنسبة لإيرادات النفط ، فإن متوسط مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة (80.7)%،وهذا يشير إلى اعتماد الحكومة الكبير على عائدات النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، مما يعرض العراق لمخاطر كبيرة تجعله غير قادر على تنفيذ خطط الموازنة وتمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية اللازمة والجدول(22) يبين هذه النسب.

الجدول (22) الجدول (20) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية للايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004–2000) (مليون دولار/%)

الايرادات	الايرادات	نسبة الايرادات	اجمالي النفقات	اجمالي	الايرادات	الاير ادات	السنوات
الضريبية/	النفطية/	الضريبية/	(4)	الايرادات (3)	النفطية(2)	الضريبية	
النقفات	الايرادات	الايرادات				(1)	
العامة(7)	العامه(%)	العامه(%)					
	(6)	3/1(5)					
	3/2						
0.507	90.0	0.4	21694031	22703957	20453619	110006	2004
1.594	87.7	0.12	20987843	27526031	23857692	334628	2005
1.583	87.6	0.12	25558595	33439362	28975489	404829	2006
2.806	87.5	0.2	31321393	43796692	38361469	879184	2007
1.525	87.3	1.3	56393291	67595172	59037252	860040	2008
3.338	85.2	0.0	47512582	47216689	40232777	1585973	2009
1.664	85,3	0.3	59943762	59981387	51199433	1609470	2010
1.140	91.1	1.9	67314244	59981387	79566504	1120644	2011
1.642	88.6	1.4	90171162	102759196	91057551	10281623	2012
2.369	88.7	0.7	102167722	97256217	86289828	1678398	2013
1.845	83.1	0.7	90392586	88783993	73779612	1667982	2014
4.788	56.2	0.7	95307089	71571359	40002907	4563584	2015
5.124	77.6	0.3	93359191	68656137	52633109	4784123	2016
5.124	78.6	0.7	85135421	66396152	51101029	4425255	2017
4.758	76.4	1.0	87527885	77011485	58840666	7163336	2018
6.177	80.3	1.0	111293993	88268968	70378855	5296119	2019
4.344	78.3	0.7	87659140	51215307	40123593	3808643	2020
3.773	80.7	0.6775	60807996	63185852	53287728	2974931	متوسط المدة
							-2004
							2020

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على:

¹⁻ بيانات العمود الأول ، وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية،(سنوات متفرغة)، قسم التخطيط والمتابعة.

²⁻ بيانات العمود الثالث والرابع ،وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، (سنوات متفرغة) قسم السياسة الضريبية.

³⁻بيانات العمود الخامس والسادس والسابع من اعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول(22) أن الضرائب في تراجع بشكل مستمر ، ولاسيما في السنوات الأخيرة ، ومقارنة بتدفقات الاستثمار ، يتضح أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت بالتزامن مع المدة التي كانت فيها قيمة الإيرادات الضريبية منخفضة ، فانخفضت قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من 10176 مليون دولار عام 2010 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020) مع الانخفاض الحاد في قيمة الإيرادات الضريبية وعليه نستتج أن تطور الإيرادات الضريبية كان عكس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومنه أثر ارتفاع الإيرادات الضريبية سلباً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

من خلال الجدول (22) نلاحظ أن الارتفاع في الحصيلة الضريبية الإجمالية خلال العام 2004 بلغ 0.110 مليار دولار مقارنة بإيرادات 2020،أذ بلغت الحصيلة الضريبية الإجمالية التي تحققت خلال عام 2020 بمقدار 3.808 مليار دولار، وهي نسبة منخفضة في الاقتصاد مقارنة بمتوسط النسبة ذاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان إذ تزيد على 10 أضعافها (صندوق النقد الدولي، 2020، 16).

وعلى الرغم من ضعف الحصيلة الضريبية في العراق، فإن الضرائب المباشرة هي أقوى أداة لتعبئة الإيرادات في البلاد إذ تسهم بتحصيل نصف الإيرادات الضريبية غير النفطية، فعلى عكس السمات العامة للنظم الضريبية في البلدان الأخرى ، نجد أن ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات في العراق هما أقوى أنواع الضرائب التي تولّد حوالي نصف الإيرادات الضريبية غير النفطية (وكانت ضريبة الدخل الشخصي تمثل 29 % من مجموع الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال العام 2015 في حين المهمت ضريبة دخل الشركات بنسبة قدرها 21 %، في المتوسط (صندوق النقد الدولي ، 2015، 20) يتبين من الجدول (23)، ان الضرائب المباشرة منخفضة خلال المدة (2004–2000) إذ بلغت يتبين من الجدول (23)، ان الضرائب المباشرة منخفضة خلال المدة (2020–2000) إذ بلغت (5.407) مليارات دولار وهي قيمة منخفضة جداً وذلك بسبب اعتماد العراق على ايرادات القطاع النفطي بشكل كبير، أما الضرائب غير المباشرة فقد اسهمت بشكل منخفض أكثر من الضرائب المباشرة إذ ان قيمة الضرائب غير المباشرة خلال المدة نفسها بما يعادل 5.593 مليارات دولار 1.136 مليار دولار كمتوسط للمدة قيمة التوالي ،والنسبة بين الضرائب المباشرة واجمالي الإيرادات العامة كانت 2.51% كمتوسط للمدة

(2004–2004)، والنسبة بين الضرائب غير المباشرة والمجموع العام للإيرادات العامة بلغت1.57% كمتوسط للمدة (2004–2020).

الجدول(23) تطور الايرادات الضريبية في العراق للمدة (2004–2020)(مليون دولار/%)

نسبة العجز أو	العجز أو الفائض في	نسبة	نسبة	الضرائب	نسبة	الضرائب	السنوات
الفائض في	الموازنة	الضرائب	الضرائب	غير	الضرائب	المباشرة	
الموازنة الى	مليون دو لار	غير	غير المباشرة	المباشرة	المباشرة /		
الناتج المحلي		المباشرة /	/ النفقات		الايرادات		
الاجمالي(%)		الايرادات	الجارية		العامه(%)		
		العامه(%)					
2.8	10099257	0.24	0.29	55931	0.23	54075	2004
13.3	65381879	0.71	1.07	198104	0.49	136524	2005
39.2	25558595	0.48	0.74	163821	0.72	241008	2006
14	12475299	1.20	2.24	527945	0.80	351239	2007
8.5	11201881	0.55	0.85	372739	0.72	487301	2008
(0.3)	(29589316)	2.02	2.43	954350	0.33	631623	2009
0.03	37625641	1.42	1.83	856188	1.25	753282	2010
11.61	21565318	0.62	0.71	374030	1.24	746614	2011
5.8	12588034	0.43	0.68	445080	9.75	9836543	2012
(1.9)	(4911505)	0.52	0.76	513877	1.19	1164521	2013
(8.2)	(1608593)	0.48	0.87	434624	1.38	1233358	2014
(7.0)	(23735730)	4.09	0.67	2927609	2.28	1635975	2015
(7.5)	(24703054)	3.16	0.50	2176258	3.79	2607865	2016
(1.6)	(18739269)	2.46	3.29	1633477	4.20	2791778	2017
(4.9)	(10516395)	3.83	4.44	2952942	5.46	4210394	2018
(10.4)	(23025025)	2.36	2.49	2083906	3.63	3212213	2019
(5.21)	(36443833)	2020	1.29	1136252	5.21	2672391	2020
				(8.94)		(4.11)	معدل النمو المركب للمدة
							2004-2020
5.55	12111389	1.57	2.13	1047478	2.51	1927453	متوسط المدة 2004-
							2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- بيانات العمود الأول: وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية (سنوات متفرغة)، قسم التخطيط والمتابعة.

2- بيانات العمود الاول والثالث :وزارة المالية، (سنوات متفرغة)،قسم السياسة الضريبية.

3-بيانات العمود الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع من اعداد الباحثة.

4-ملاحظة: الارقام بين قوسين بالسالب.

اما نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في تمويل النفقات الجارية ومتوسط المدة (2004–2020) فقد بلغت 2.13% ،بلغت الضرائب غير المباشرة 5.593 مليارات دولار لعام 2004 اما النفقات الجارية فبلغت 18.993 مليار دولار وكانت النسبة بين الضرائب المباشرة والنفقات الجارية قد بلغت 2020 ، فكانت الضرائب غير المباشرة قد بلغت1.136مليار دولار وايضاً النفقات الجارية قد بلغت2020 مليار دولار فكانت النسبة بين الضرائب المباشرة غير والنفقات الجارية قد بلغت20.05%.

ويمكن تناول دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق من خلال:

1- دور قانون الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

الصورة الواقعية للوضع الضريبي في العراق ليست جيدة بهذه النسب المنخفضة للايرادات، ولذلك من الضروري إجراء إصلاحات جادة للنظام الضريبي بأكمله في العراق على أن تكون الضريبة أداة فاعلة في تتشيط الاستثمار من أجل ديمومة النمو بشكل صحيح، اذ يستطيع صانعو السياسات تصميم سياسات ضريبية مختلفة لتتشيط الاستثمار، ومن هذه السياسات هو تخفيض معدلات الضرائب على الشركات.

لذا سعى المشرع العراقي في تشجيع الاستثمار في العراق بالقانون رقم (113) لسنة 1982 ، "إذ قرر منح إعفاء عشري (10) سنوات من الضرائب والرسوم للمشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهياة الوطنية للاستثمار، وفي الغالب إن إعفاء المستثمر من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وبقية الرسوم، ولا يحول شموله بالإعفاء عن الضريبة الكمركية مثلاً من دون شموله بالإعفاء من ضريبة الدخل وغيرها"(العبودي، 2021، 93).

تمت صياغة سياسات الإعفاءات الضريبية المشجعة لنشاط الأعمال في العراق ، متمثلة في التوجه نحو صياغة سياسات ضريبية مشجعة لإقامة المشروعات الصناعية ،إذ تُعفى مواردها الأولية من الضرائب المفروضة على الاستيراد، وكذلك الإعفاءات الضريبية على الإنتاج،المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 إذ أصبح هذا القانون عامل تشجيع وتحفيز لدخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي واستناداً إلى المادة (10) من قانون الاستثمار التي تنص على أن

المستثمر بغض النظر عن جنسيته يتمتع بالمزايا والتسهيلات والضمانات كافة ويخضع للشروط والالتزامات الواردة في هذا القانون، (البعاج والكرعاوي 2014: 318).

تم تحديد ضريبة دخل الشركات بمعدل ثابت قدره 15 % في كل من العراق، تخضع شركات النفط والغاز للضريبة بشكل منفصل بموجب قانون ضريبة النفط والغاز (قانون رقم 19 لسنة 2020)، يتم فرض ضريبة الدخل الشخصى على وفق المعدلات التالية:

حتى 250,000 دينار عراقي (حوالي 170 دولاراً أمريكياً): 3% بين 250,000 و 500,000 دينار (حوالي 170 دولاراً أمريكياً - 340 دولاراً أمريكياً): 5% ، بين 500,000 و 1,000,000 دينار (حوالي 340 دولاراً أمريكياً - 685 دولاراً أمريكياً): 10%، المبالغ التي تزيد عن 1,000,000 دينار عراقي (685 دولاراً تقريبا): (منظمة العمل الدولية، 2021، 36).

معدل الضريبة على دخل أرباح الشركات في العراق محدد على أساس تنافسي قدره 15 %، و أن هذا النظام، مثل نظام ضريبة الدخل الشخصي، يفسح المجال أمام منح الحوافز الضريبية والإعفاءات المؤقتة والاستثناءات، ولاسيما الاستثمارات في القطاع العام،ويبلغ مجموع الايرادات الضريبية في العراق من ضريبة دخل الشركات أقل من 0.2 % من إجمالي الناتج المحلي، و 0.4 % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، مقارنة بنسبة تترواح بين 5-8% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان الشرق الاوسط في السنوات الأخيرة .(صندوق النقد الدولي. 2015، 22).

إذ يجب تطبيق عمل السياسة الضريبية من خلال متابعة ودراسة برنامج السياسة المالية والاقتصادية للبلد، إذ لا يمكن للتشريعات الضريبية أن تسبق التشريعات المالية والاقتصادية ، وفي ضوء التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدها العراق والمراحل المتوقعة للبناء في الاقتصاد العراقي والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل(علوان ، 2006، 32).

ا-المرحلة الاولى:مرحلة تشجيع الاستثمارات وتنمية القاعدة الضريبية وفيها تكون نسبة الضريبة اقل ما يمكن وللمدة (5-10) سنوات.

ب-المرحلة الثانية:وفيها تبدأ نسبة الضريبة بالتصاعد أعلى مما هي عليه في المرحلة الاولى وأقل من المخطط له في المرحلة الثالثة أو الاخيرة ،مع الاخذ بنظر الاعتبار توجية نسبة من الايرادات الضريبية في تشجيع الانفاق الاستثماري.

ت – المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تكون فيها المشروعات الاستثمارية قد بلغت التنفيذ وتحقيق أعلى الارباح وقد حققت اوسع قاعدة مالية أو وعاءً ضريبياً يمكن للقانون الضريبي ان يحقق فيه اقصى ايراد ضريبي واقتصادي باقل كلفة اقتصادية.

2- دور الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن تؤدي الضرائب دورًا كبيرًا في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه أرباحها، وسيؤدي منح الإعفاءات الضريبية إلى زيادة فعاليتها الأمر الذي ينعكس في قدرة الضريبة على توجيه الاستثمارات ودعمها بشكل يعزز عملية التتمية، وتزامن الإصلاح الضريبي لعام 2004 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق، وتجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار التي أعطت للمستثمر، محلياً كان أم أجنبياً، مجموعة من الامتيازات، وأبرم العراق العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي.

يشير الجدول(24) إلى نماذج للشركات الأجنبية للأعوام (من 2015 إلى 2017) التي تم تضمينها في يشير الجدول(24) إلى نماذج للشركات الأجنبية للأعواء الضريبية) لغرض تطوير مختلف القطاعات الزيادة في النفقات الضريبية لغرض إنتاج السلع والخدمات محلياً وتحقيق المنافسة في ذلك خارجياً. "اذ تم منح الاعتفاء الضريبي لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (167) لسنة (2010)، وشركات تم منحها الاعتفاءات الضريبية بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) "، وكان له هدف اقتصادي وهو تشجيع إقامة المشروعات التنموية والبنية التحتية في العراق ، إذ أن معظم هذه المشروعات هي بناء محطات كهربائية ، وتزويد الكهرباء ، ومعالجة الصرف الصحي ، ومنظومات مقابيس ذكية ، أو مراكز سيطرة نظم ومن خلال بعض الحالات العملية المدرجة في الجدول (24) تتبين أهمية دور النفقات الضريبية في تشجيع مختلف الشركات الأجنبية في العراق، ان مبلغ الضريبة الواجبة للعام 2016، هو مبلغ 17.366055 مليار دولار لكل من (الشركة الاجنبية المستشمة والانشاءات المحدودة ، شركة تجارة ونصب وتشغيل اجهزة مدن الالعاب، مكتب تمثيل الشركة الاجنبية – العراق)على التوالي ،اذ أسهمت التخفيضات الضريبية وهي صور من صور النفقات الضريبية في تشجيع الشركات الاجنبية من خلال منح الزيادة في الاعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الضريبية في تشجيع الشركات الاجنبية من خلال منح الزيادة في الاعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الضريبية المستثمرة. وبهذا الخصوص تم اخذ القرار 167 لسنة 2010 الخاص بإعفاء

الشركات الاجنبية عن مشروعاتها التنموية المدرجة في المنهاج الاستثماري للموازنات العامة الاتحادية والتي شملت بالإعفاء الضريبي للمدة من 2013 لغاية 2017 .

الجدول (24) النفقات الضريبية للشركات العاملة في العراق للمدة (2015–2017) (مليون دولار)

مليون دو لار	قيمة الضريبة	مقر الشركة	تأسيس الشركة	اسم الشركة
2017	2016	بغداد	1980/4/47	الشركة الاجنبية للهندسة
4254340	17.366053			والانشاءات المحدودة
2016	2015	بغداد	2013 / 5 /24	شركة تجارة ونصىب وتشغيل
32346403	25.996882			اجهزة مدن الألعاب
2016	2015	بغداد		مكتب تمثيل الشركة الاجنبية /
6.386722	15.099326		2011/10/10	العراق.

المصدر؛ تم اعداد الجدول اعتماداً على : حمد :ناهض نجم، هادي :سالم عواد،(2019)،دور النفقات الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الدولي الخامس ،لطلبة الدراسات العليا ، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد ، ص 8-12.

نلاحظ ان العراق تبنى سياسة الإعفاء الضريبي التي اتبعتها معظم الدول العربية إيماناً منه بأن الإعفاء من الضرائب سلاح فعال لتشجيع الاستثمار ، لأنه يريح المستثمر ، من عبء دفع الضرائب ومن ثم زيادة صافي الأرباح مما يجعل المستثمر يفضل الدول التي تعطيه إعفاءات أكثر ،وعلى الرغم من أن الدول العربية قد اعتمدت على سياسة الإعفاء الضريبي بنسب محددة من عام إلى أخر ، إلا أن العراق قدم مزايا في عملية الإعفاء الضريبي بشكل كامل.

ولغرض أن تكون الإعفاءات الضريبية مجدية وفعالة في أطار يمكن من خلاله تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ينبغي أن يكون التوجه الحديث في السياسة الضريبية هو ترشيد الاعفاءات الضريبية والبحث عن الية لتخفيف العبء الضريبي عن المستثمر من خلال ما يلي: (البعاج و الكرعاوي ، 2014: 317):

أ- ضرورة توحيد الإعفاءات الضريبية في قانون واحد يسهل عملية الرجوع إليه عند التقويم ويحل مشكلات التعارض أو التناقض بين بعض القوانين .

ب- اعتماد مبدأ التفاوت على أساس المنطقة عند منح الحوافز الضريبية في بعض المناطق المختلفة

ت- إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية لغرض تحسين أداء المشروعات.

ث- تقليص مدة الإعفاء الضريبي إلى مدة اقصر.

ح- في حالة توقف المشروع عن العمل لأسباب قاهرة يجب ان يتوقف مدى سريان الإعفاء الضريبي ويعاود سريانه عند بدء المشروع.

ج-تعديل النصوص القانونية :حملة الاصلاح الضريبي وضعت هذا الهدف من اولويات اصلاحها - استحداث اليات قانونية متميزة لحل المنازعات بين المستثمر والادارة الضريبية وتشجيع مبدأ التصالح والتحكيم ،عادة المستثمر يبحث عن الدولة التي فيها نظام تحكيم ولايفضل النظام القضائي الذي تطول فيه المنازعات (محمد، ورياض، 2013، 435).

3- دور العبء الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين المواضيع الأساسية المتفق عليها مع الاستراتيجية الحكومية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو تقييم العبء الضريبي الإجباري على الأرباح المحلية ، باستخدام مقاييس كمية ومعلومات نوعية، لتقليل العبء الضريبي في العراق ، ومن ثم تقييم ما اذا كان يتلاءم مع اهداف جذب المستثمرين ومدى انسجامه مع اهداف السياسة الضريبية والنظام الضريبي (OECD.2003.12).

إذ إن متوسط الطاقة الضريبية في العراق للمدة (2024-2020) بلغ (3.576)%، في حين لم يتجاوز متوسط العبء الضريبي (0.35)% وهو منخفض للغاية ويشير إلى قصور النظام الضريبي في العراق وعدم إستغلاله للطاقة الضريبية الفائضة، أما متوسط الجهد الضريبي للمدة نفسها فلم يتجاوز (0.020) وهو منخفض جداً ويدل على أن الحكومة أهملت المورد الضريبي في تمويل الموازنة العامة طوال المدة (2020 (2004))، (الجدول 25) كما يشير إلى إمكانية فرض ضرائب جديدة ، أو توسيع القاعدة الضريبية ، أو زيادة معدلات الضرائب جميعها معاً منادخط ان مستوى العبء الضريبي لا يتلاءم مع اهداف جذب المستثمرين ولا ينسجم مع اهداف السياسة الضريبية والنظام الضريبي.

لذلك نرى أهمية زيادة فاعلية الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة، من خلال تحديث التشريعات الضريبية على وفق خطط مدروسة ، وعدم الاعتماد على رواتب وأجور العاملين في القطاع الحكومي فقط فيما يتعلق بالضرائب المباشرة ، ويجب توسيع القاعدة الضريبية لتشمل أكبر عدد من الفئات ذات

الدخل المرتفع، تتويع وتطوير القاعدة الضريبية في الضرائب غير المباشرة وتحسين وتطوير نظم الإدارة والتحصيل. (حسين ، محمد ،2017، 27).

الجدول (25) مؤشرات النظام الضريبي في العراق للمدة (2004-2020)(%)

الجهد الضريبي	مؤشر العبء	الطاقة الضريبية (%)	السنوات
(%)	الضريبي(%)		
0.006	0.14	21.676	2004
0.012	0.25	20.164	2005
0.011	0.21	18.533	2006
0.056	0.95	16.840	2007
0.039	0.70	17.884	2008
0.039	0.67	17.1647	2009
0.016	0.27	16.792	2010
0.023	0.39	16.804	2011
0.024	0.45	18.797	2012
0.029	0.49	16.877	2013
0.031	0.53	16.793	2014
0.012	0.19	16.024	2015
0.010	0.15	14.344	2016
0.008	0.18	21.676	2017
0.009	0.18	20.164	2018
0.008	0.14	18.533	2019
0.0113	0.19	16.840	2020
0.020	0.35	3.576	متوسط المدة
			2020-2004

المصدر: استخرج الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على الجدول (8) والجدول(12)

نلاحظ أن نسب العبء الضريبي قليلة جدًا وليس لها أي تأثير ، عند مقارنة هذه النسب للعراق مع بعض الدول النفطية وغير النفطية الأخرى وعلى وفق مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "هيريتيج" البحثية لعام 2021، تصدرت الجزائر النسبة الأعلى من العبء الضريبي من إجمالي الدخل المحلي، بمجموع بلغت نسبته %37.2، تليها تونس بنسبة %31.2 ثم المغرب بنسبة %27.6 بمتوسط 22٪ ، 21٪ ، 43٪ في سوريا ولبنان ومصر واليمن على التوالي، وقد تصدرت جيبوتي قائمة الدول العربية بنسبة 29.2 من حيث شدة الضغط الضريبي، في حين كانت الكويت الأقل ضغطاً بنسبة العربية بنسبة 29.2 من حيث شدة الضغط الضريبي الأرقام إلى تحليل فهي مرتفعة للغاية (The heritage foundation, 2021) لا تحتاج الأرقام إلى تحليل فهي مرتفعة للغاية

بالنسبة للعراق، وأن معظم هذه الدول تعتمد على ضريبة القيمة المضافة أو المبيعات ، ولهذا نرى أن ضرائبها فعالة ومؤثرة في اقتصادها.

إذا أردنا تدقيق النظام الضريبي العراقي والتغييرات التي حدثت بعد عام 2004 وحتى نهاية عام 2020 ، فقد خضع النظام الضريبي العراقي لتغييرات جوهرية تمثلت في عملية إصلاح شاملة لمختلف الجوانب التي تشجع الاستثمار الأجنبي، على صعيد الازدواج الضريبي الدولي ، بدأت الهيأة العامة للضرائب في التفاوض على إبرام العديد من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، (محمد، 2013,297)، ومنح الاعفاءات الواردة بقانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 وهي: (قانون الاستثمار ر006).

أ-"نص البند أولا من المادة (15) على اعفاء المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيأة الوطنية للاستثمار من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري، فضلاً عن ذلك نص البند ثالثاً من المادة المذكورة على زيادة عدد سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم بشكل يتناسب طردياً مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى (15) سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من 50% في حين نصت المادة (17) من القانون البند أولا على اعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم ادخالها إلى العراق خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار".

ب-قرار مجلس الوزراء رقم (167) لسنة 2010 وذلك استناداً إلى احكام القرار التشريعي رقم (767) لسنة 1987: " المتضمن الغاء الشركات المنفذة لعقود المشروعات التنموية من ضريبتي الدخل واعمار العراق والرسوم الأخرى المترتبة على المشروعات "اذ ان اهم بنود هذا القرار يتمثل بما يلي: (قرار مجلس الوزراء رقم (167) لسنه 2010). على الرغم من كل ما جاء من تغييرات بالنظام الضريبي لكن نلاحظ مساهمته في تمويل الموازنة العامة منخفضة جداً مما اثر هذا من دوره المهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

إن تقييم فعالية النظام الضريبي في العراق مهم للغاية للكشف المستمر عن كفاءة الضرائب، وذلك لتقويم الضرائب والحفاظ على فاعليتها، (علي، والشافعي، 2020: 17) ولبيان أهم ما جاء في النظام الضريبي في العراق نلاحظ الجدول (26):

الجدول (26) تقييم النظام الضريبي في العراق

النظام الضريبي في العراق	من حيث
قلة مراعاة قاعدة العدالة الضريبية مثل عدم وجود سماحات للمكلف بدفع ضريبة العقار	قاعدة العدالة
تختص بإعفاء الحد اللازم للعيش	
كثرة غموض نصوص قوانين الضرائب المفروضة، وإستخدام المشرع العموميات في	قاعدة الوضوح
كثير من الأحيان والإبتعاد عن ذكر تفاصيل ما يريد فرضه في القانون، ومن ثم زيادة	
الإجتهادات الشخصية.	
اقل مراعاة لقاعدة الملاءمة من حيث الوعاء السعر، وقت تحصيل الضريبة، من كلا	قاعدة الملاءمة
الجانبين: جانب المكلف بدفع الضريبة ،وجانب الحكومة مثل فرض المشرع ضريبة	
المبيعات الذي ضيق و عائه الضريبي ورفع من سعرها، وجعل جبايتها شهرية ومن ثم لم	
تكن ملاءمة للطر فين _.	
أقل مراعاة لقاعدة الإقتصاد في التحصيل لعدة أسباب منها عدم وجود نظام مصرفي	قاعدة الإقتصاد في التحصيل
متطور في العراق.	
الإقتصار على سياسة الترهيب مثل العقوبات والغرامات، وغياب سياسة الترغيب مثل	سياسة التحصيل
الحوافز أو المكافآت.	
منخفضة جداً	مساهمتة في تمويل الموازنة العامة

المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى نظرة تحليلية للقوانين العراقية.

1-قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1983 النافذ

2-قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1952 النافذ

3-قانون ضريبة العرصات رقم 26 لسنة 1962

4-قانون التعريفة الجمركية رقم 77 لسنة 1957 المعدل

5-أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم 28 لسنة 2003.

6-قانون الموازنة، سنوات مختلفة.

يعمل النظام الضريبي بشكل عام على مجموعة من القواعد التي يجب تطبيقها عند تشريع أي قانون ضريبي، ليس فقط في العراق بل في معظم دول العالم ، وعلى الرغم من أن وضعه يعود إلى عصر النظرية الكلاسيكية للاقتصاد ، ما يزال تنفيذها يتم إلى هذا الوقت .

نلاحظ من الجدول (26) قلة مراعاة قاعدة العدالة الضريبية إذ يتبع (الضريبة التصاعدية) التي تعني فرض ضريبة قليلة على اصحاب الدخول الواطئة وتزداد كلما زاد الدخل ، أما قاعدة الوضوح فنلاحظ ،كثرة غموض نصوص قوانين الضرائب المفروضة ، فالضريبة يجب ان تكون مفروضة على وفق قواعد محددة وواضحة بالنسبة للمكلف والادارة الضريبية، والقاعدة الثالثة (الملائمة) اقل مراعاة، لذا يجب

تنظيم احكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية، وايضاً نجد انها أقل مراعاة لقاعدة الاقتصاد، وعليه يجب عدم شمول هذه القاعدة بمبادئ الروتين الاداري، فضلاً عن انخفاض مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة وهذا يختلف عن النظام الضريبي في الدول المتقدمة كون نظامها الاقتصادي يتميز بالقواعد الاتية: (أنجاد، 2020: 124–125):

أ-ارتفاع في الحصيلة النهائية للضريبة حتى أنها تزيد في المتوسط عن 30 % من الدخل القومي.

ب-يتصف النظام الضريبي في هذه الدول بأنه متوازن إذ تسود الضرائب المباشرة من الحصيلة العامة للضرائب.

ت-سهولة التحصيل الضريبي وعدم انتشار التهرب الضريبي، وذلك بسبب وجود أنظمة ضريبية متطورة تعالج مسائل التهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الإدارة الضريبية.

وانه لتحقيق العدالة في النظام الضريبي العراقي لا بد من مراعاة تحفيز الطلب الكلي للعراقيين والذي بدوره سيزيد من حجم الاستثمار ونمو الاقتصاد العراقي ، بوصف الضرائب هدفاً رئيساً لتمويل الموازنة. كما ترى الباحثة أن دعوة بعض الباحثين إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الضريبية ، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة ، من شأنه أن يحد من الاستثمار من جهة ، ويزيد من تفاقم المشكلة الاقتصادية ،إذ سترتفع الأسعار في الأسواق، وستتراجع مستويات المعيشة ، في ظل قلة الرواتب وستنمو المداخيل بما يتناسب مع الزيادات المتوقعة في أسعار السلع ، بما في ذلك السلع الأساسية. تدني الدخل وانتشار الفقر وفشل المشروعات الاستثمارية الكبرى التي تتحمل نسبة كبيرة من الاقتطاعات الضريبية.والجدير بالذكر تزيد فعالية الضرائب كلما زادت الإيرادات التي توفرها لتمويل الإنفاق الحكومي ،أذ تعد الضرائب أكثر فاعلية كلما زادت تغطيتها للنفقات الحكومية ، وكلما ارتفعت الإيرادات الضريبية ،

ثالثاً - دور الموازنة العامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر:

تمثل الموازنة العامة اهمية كبيرة في السياسات الاقتصادية ، وتاثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ، إذ هناك تذبذب بين العجز والفائض في الموازنة، إذ ارتفع الفائض من 10.099 مليارات دولار عام 2004، إلى 11.201 مليار دولار عام 2008 ، ليسجل عجزاً

عام 2009، بمقدار 29.589 مليار دولار وبنسبة (0.3)% من الناتج المحلي الاجمالي ، ثم استمر انخفاض العجز إذ سجل فائضاً بمقدار 37,625 مليار دولار عام 2010 ،و 12.588 مليار دولار عام 2010، لينتقل عام 2019 ويسجل عجزا بمقدار 23.025 مليار دولار وبنسبة (10.4) % من الناتج المحلي الاجمالي. (أنظر الجدول 23) يرجع تذبذب وعدم استقرار هذا المؤشر إلى عدم قدرة الحكومة على ضبط نفقاتها والسيطرة على إيراداتها .

إن مواصلة نمو النفقات العامة على هذا المستوى يؤدي إلى زيادة نسبة العجز بصورة كبيرة، إذ اتسمت السياسة الانفاقية في العراق للمدة (2004–2020) بزيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري، ويدل ذلك على وجود اختلال كبير في هيكل الإنفاق العام في العراق اذ يشكل الإنفاق الجاري أكثر من 70% من اجمالي الإنفاق العام في حين حصة الإنفاق الاستثماري لا تتجاوز (30 %) جدول (19) ويعود هذا التذبذب الى ارتفاع وانخفاض اسعار النفط وسعر الصرف.

إن اتجاه الإنفاق العام العراقي الواضح لصالح الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية، لا يسهم بحل مشكلة انخفاض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر التي يعاني منها العراق ،فصعوبة البيئة الاستثمارية تعد من أعقد الأزمات الاقتصادية التي تواجه المسؤولين عن السياسة الاقتصادية، وإن حلها خلال الترشيد ورفع إنتاجية النفقات وبما يدفع باتجاه توفير المال الضروري للاستثمار، سواء أكان استثماراً حكومياً أم استثماراً خاصاً وأجنبياً تهيئ له الدولة سبل الدعم والنجاح، وبما يسهم بإيجاد البئية المناسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من المعلوم أن زيادة الإنفاق الاستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي سوف تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في أي بلد، وهذه الميزة لا يمكن لها أن تتحقق في العراق في ظل تدني مستوى الإنفاق العام الموجه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر (آل زيارة، 2014).

فضلاً عن ذلك فأن انعدام التنسيق بين السياسات المالية والاستثمارية للدولة يؤدي إلى نمو الإنفاق الاستهلاكي دون أن يقترن بتحسن في الخدمات الحكومية، وأن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري، الذي يحصل على نسبة قليلة من الدخل القومي مما يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد (كامل، 2021، 154).

مما سبق يمكن القول ،على الرغم من أهمية السياسات المالية في العراق ، إلا أنها لاتؤدي الا دورًا محدودًا محدودًا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالأخير اقتصاد ريعي يجعل للسياسات المالية دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بجعل السياسات المالية أداة فعالة في بناء بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق

تعد السياسة النقدية في العراق ،أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وهو مطلب أساسي لهذا الاستثمار ،إذ أنها تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال سيطرتها على المتغيرات الاقتصادية التي تعد محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في صنعه قرار الاستثمار ، وهي عرض النقد واسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدلات التضخم. ظهرت ملامح رؤية جديدة للسياسة النقدية تتماشى مع الاتجاه نحو اقتصاد السوق ومن خلال التشريعات القانونية الجديدة للسياسة النقدية:

اولاً-يشكل إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 الخطوة الأولى الجديدة التي بموجبها منح البنك المركزي الاستقلال الكامل،وعبر القانون الجديد عن اتجاه السياسة النقدية نحو اقتصاد السوق بموجب المواد (28، 29، 30) من الباب السادس، إذ أشارت إلى الأدوات النقدية غير المباشرة كونها مدخلاً للتأثير والسيطرة على المتغيرات النقدية (البنك المركزي العراقي ،2012 : 22).

ثانياً –إصدار قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والذي بموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة تقييدية لعمل المصادر إلى قوة رقابة على عمل المصارف.

ثالثاً -تشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 ،إذ عمل على تأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة. تأسس مكتب مكافحة غسل الأموال الذي بدأ عمله بموجب الأمر الإداري رقم (1308) بتاريخ 2007/4/19.

رابعاً -إصدار ضوابط تمكن المصارف من تتويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية لتحقيق قدرات تنافسية عالية والحصول على موارد مالية بشروط مختلفة وتقليل المخاطر في مجالات الاستثمار.

خامساً –تم تحديد علاقة البنك المركزي بالحكومة (المادتان 24 و 25) في إطار التشاور والتنسيق وتبادل المعلومات وحضور الاجتماعات الحكومية المتعلقة بنشاطه (قانون المصارف، 2004: 51).

مما سبق، أصبحت السياسة النقدية تمتلك تشريعات قانونية تزيد من فعاليتها وتضمن استقلالها من القرارات السياسية، وتنظم عملها وإجراءاتها، وتعطيها حرية أكبر في اختيار الأدوات والوسائل المناسبة.

إذ منح صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 للبنك المركزي العراقي (سلطة النقد) استقلالية تامة في مساعيه لتحقيق أهدافه في المرحلة الجديدة التي تتمثل في معالجة التضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والمحافظة على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فضلاً عن العمل على استقرار النظام المصرفي، وتعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي العالمي. (أحمد، 2020: 12).

ويعمل البنك المركزي العراقي، تماشياً مع الأهداف المذكورة آنفاً ،على تعزيز التتمية المستدامة ، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الازدهار في العراق. ومن بين مهامها إدارة سعر الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية للبلاد. (أمين ،حمدان، 2019: 10).

اولاً - عرض النقود وأثره في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

يعد عرض النقود من أهم أدوات السياسة النقدية، إذ يستدل من خلاله على أن السياسة النقدية هي سياسة توسعية أو انكماشية ،إذ تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى زيادة تكلفة رأس المال ومن ثم تحد من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، ويحدث العكس في حالة السياسة النقدية التوسعية ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال المعد للاستثمار، ومن ثم زيادة الطلب على الاستثمار.

بموجب القانون الجديد ، حصل البنك المركزي على استقلاليته عن وزارة المالية ، ولم يعد البنك المركزي بمثابة الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة، وبما أن العراق بلد نفطي يعتمد في إيراداته على العملات الأجنبية ، فقد أصبح بند تغيير العملة الأجنبية محط تركيز السياسة النقدية فيما يتعلق بتنظيم نمو الكتلة النقدية على وفق متطلبات الاستقرار الاقتصادي إذ شهد عرض النقد نمواً مستمراً حتى عام 2020، ويوضح الجدول (27) تطور الكتلة النقدية خلال المدة (2004-2020).

الجدول (27) تطور مؤشرات السياسية النقدية في العراق للمدة (2004–2020)

معدل التضخم %	معدل نمو	سعر الصرف	سعر الفائدة	عرض النقد	معدل نمو	عرض النقد	الاستثمار	السنوات
	سعر	دينار / دو لار	%	(مليون دو لار)	عرض	(مليون دينار)	الاجنبي المباشر	
	الصرف				النقد(%)			
27	-	1453	6	6984599	-	10148626	300	2004
37	1.10	1469	7	7759788	1.23	11399125	515.30	2005
53.2	0.13	1467	16	10538555	3.56	15460060	383	2006
30.2	(1.14)	1255	20	17307700	4.04	21721167	971.80	2007
2.7	(4.94)	1193	16.75	23629455	2.97	28189934	1855.70	2008
(2.8)	(1.92)	1170	8.83	24188066	3.37	37700030	1598.30	2009
2.4	0	1170	6.25	44225200	3.72	51743489	1396.20	2010
5,6	0	1170	6	53396522	2.07	62473929	1882.30	2011
6,1	(0.34)	1166	6	54661988	2.02	63735871	3400.40	2012
2,4	0	1166	6	63319877	1.58	73830964	2335.30	2013
2.2	1.80	1187	6	61240488	8.61	72692448	10176.40	2014
1.4	0	1187	6	55126733	1.12	65435425	7574.20	2015
2.2	0,25	1190	4.33	63465511	7.04	70733027	6255.90	2016
1.4	0	1190	4	64694611	8.08	76986584	5032.40	2017
0.4	0	1190	4	65402511	1.01	77828984	4885.5	2018
(0.2)	0.50	1196	4	72255511	1.14	86771000	3076.4	2019
0.8	3.17	1234	4	83754922	1.91	103353556	2896.3	2020
1.17	91.0	1238	7.71	45408943	3.34	54717895	3207.965	متوسط المدة 2004-
								2020
(18.62)		(0.95)	(2.3)	15.73	2.62	14.62	14.27	معدل النمو المركب
								للمدة 2004-2020

المصادر:

1-البنك المركزي العراقي ، (أعداد متفرقة) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية .

2-وزارة التخطيط، (سنوات متفرغة) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، النشرة الإحصائية.

3-البنك المركزي العراقي ، (سنوات متفرغة) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقارير السنوية .

4- استخرج معدل النمو والمتوسط بالاعتماد على بيانات الجدول نفسها ، والارقام بين قوسين سالب.

إذ ارتفع من 10.148 ترليونات دينار عام 2004 ، اي ما يعادلة 6.984 مليارات دولار ، ارتفع إلى 103.353 ترليونات دينار عام 2020 ،اي ما يقايله 83.754 مليار دولار ، وبمعدل نمو بلغ 1.91% ،وبمتوسط حسابي بلغ 54.717 ترليون دينار اي ما يقابله 45.408 مليار دولار للمدة (2004–2004) يعود ذلك إلى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي، كان الإنفاق الحكومي يتزايد سنوياً كنتيجة لارتفاع الايرادات النفطية، لتلبية حاجتها س الأنفاق الجاري والاستثماري.

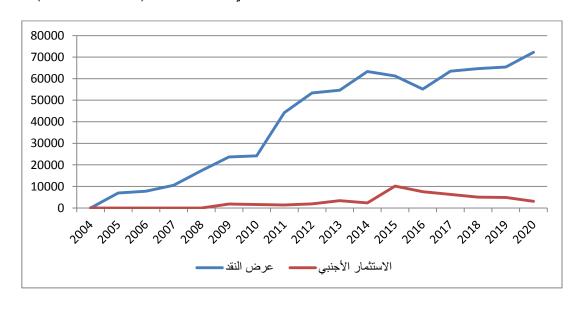
وإذا ما تابعنا تغيرات عرض النقود في الجدول (27) مع الحركة المناظرة والمحفزة لها للإنفاق العام الجدول(19) لتوصلنا إلى أن استقلال البنك المركزي قانونياً واجه معضلة في التحرر من قيود الحكومة ليس بصورة تمويل العجز، بل بصورة تمويل الإنفاق العام المتنامي بشكل كبير ومن ثم توسع الأساس النقدي بسبب موجات تسييل الدولارات النفطية إلى دنانير عراقية لمصلحة الموازنة العامة (داغر ،2014).

أدت الزيادة في عرض النقود إلى ارتفاع الطلب الفعال على السلع ثم زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة التضخم والذي يشكل عامل طرد للاستثمار ، رافق ذلك انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ارتفع من 10176 مليون دولار عام 2010 إلى 2896 مليون دولار عام 2010. يمثل الشكل التالي تطور عرض النقد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة(2004).

نلاحظ من خلال الشكل أن عرض النقد شهد تطورًا نتيجة التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط ، ورافق هذا التحسن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،مسجلاً بعد ذلك نتائج ايجابية نتيجة لتحسن السياسات الاستثمارية و تبني العراق قانون الاستثمار لعام 2006، وعليه يمكن القول أن نمو عرض النقد يؤثر سلبياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

تطور عرض النقد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2004–2020)

الشكل (7)



المصدر: من أعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (27) ومخرجات برنامج Excel.

ثانياً -أسعار الفائدة واثرها في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:

يعد سعر الفائدة من العناصر المهمة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، إذ يستخدمه البنك المركزي في التأثير بعرض النقود ويمثل الدور الرئيس لسعر الفائدة في تخصيص الموارد المتاحة للادخار بين الاستثمارات الأجنبية. إذ أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على استقرار الأسعار، والذي يشمل سعر الفائدة ، ومختلف الأسعار وقيمة الاستثمارات معًا ، ولتحقيق هذا التوازن، لابد من العمل على الاستقرار الاقتصادي والمالي ، ومن ثم رفع قيمة الفائدة من القرارات التي تؤثر على قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر، لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة قلت حركة الائتمان ، ومن ثم فإن هذا يؤثر في قرارات الاستثمار الاجنبي، لذلك فإن العديد من الدول التي تحاول تشجيع الاستثمار وتعمل على خفض سعر الفائدة بشكل ملحوظ وواضح ، وذلك لتشجيع المستثمرين على الاستثمار .

شهد الاقتصاد العراقي تغيرات بعد عام 2003 إذ اتجه نحو اقتصاد السوق لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولم يتخذ البنك المركزي العراقي سوى الإجراءات والقرارات لمواكبة هذه التغييرات ، ومن أهم هذه القرارات استقلالية معدل الفائدة على الودائع والقروض والائتمان والأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى كافة. كان هذا القرار في آذار 2004 تحولاً جذرياً في العمل المصرفي في الاقتصاد العراقي (البنك المركزي العراقي، 2017).

إذ قام البنك المركزي العراقي بتحرير هيكل سعر الفائدة ، لتحقيق هدفه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،وهو ما حاول البنك المركزي العراقي استهدافه، إلا أن تخلف الجهاز المصرفي، وضعف وساطته المالية وهيمنة القطاع العام على ما يقارب 80 %،و 20 % للقطاع الخاص وبأنشطة خدمية في الغالب، جعل من دور الفائدة متقلبا، لذلك فإن الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي واستحواذ القطاع النفطي على 63 % من (GDP) فضلاً عن كون إيراداته تسهم بأكثر من 94% من إيرادات الموازنة العامة، دفعت هي الأخرى إلى تضاؤل الفائدة المصرفية والوساطة المصرفية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (داغر ،2014: 38).

في حال اتبعت الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، فإن زيادة المعروض النقدي ستؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة ، ومن ثم تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، هذه الزيادة قد تؤدي في

الوقت نفسه إلى التوسع في حجم السوق ، وزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر، نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات (Alrubaie, 2008:10).

ويخفض البنك المركزي سعر الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ خفضت السلطة النقدية معدل الفائدة ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2020 إلى 4% بعد أن كان يبلغ 6% في عام 2004، ونتيجة لانخفاض اسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض النقد اصبحت قيمة ايداعات العملة المحلية اقل جاذبية نسبة إلى ايداعات العملة الاجنبية ونتيجة لذلك لم تسهم معدلات الفائدة في التأثير بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى العراق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجلت قيماً منخفضة جداً بمتوسط حسابي 1,9% للمدة 2024–2020 ، (انظر الجدول 8) لكنها تعطي مزيدًا من المرونة التي تؤدي دورًا مؤثرًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

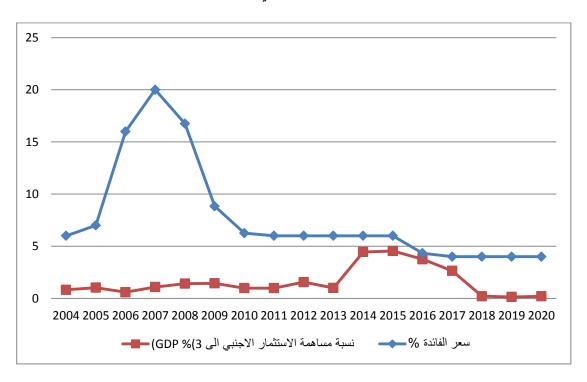
وهذا يعني أن السياسة النقدية في حالة مستقرة مفيدة للاقتصاد ، لكن عدم تغيرها يشير إلى ضعف الاعتماد على أسعار الفائدة لتوجيه السياسة النقدية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بالدول الأخرى، كما يشير إلى أن معدل الفائدة لا يشرح لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق.

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن سعر الفائدة يعد غير مؤثر في اقتصاد العراق، إذ حاول البنك المركزي، بعد عام 2004 اتخاذ معدل السياسة كعامل استقرار اسمي لتنبؤات التضخم، والتي لا تشكل معدلات مشجعة للاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض ،والحصول على التمويل من المصارف، ولكن تدهور النظام المصرفي، وعدم قدرة الوساطة المالية فضلاً عن سيطرة القطاع الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، قلل من دور الفائدة كعامل استقرار اسمي ، لذلك تبنى البنك المركزي سعر الصرف كعامل استقرار اسمي نظراً لأهميته في تعقيم الكتلة النقدية (احمد، 2019: 13). لذلك يجب ان يكون هناك دور للسلطة النقدية

نحو تفعيل دور سعر الفائدة ، الذي يعد أهم اداة في إدارة السياسة النقدية وتحقيق معدلات الفائدة التي تسهم في جذب رأس المال المحلى والأجنبي بكفاءة.

إذ خفضت السلطة النقدية معدل الفائدة ليصل إلى 6% عام 2004، الينخفض إلى 4.33% سنة 2016 وعرف انخفاضا آخر وصل إلى 4 % في 2020، ومن ثم فإن إجراء تخفيض نسب الفائدة إنما يندرج ضمن المساعي الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني والمؤسسات بتخفيض الأعباء عليها ومن ثم دعم الاستثمار الاجنبي المباشر ونتيجة لانخفاض اسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض النقد اصبحت العملة المحلية أقل فاعلية مقارنة بالودائع بالعملات الأجنبية، وبسبب ذلك قلت العملة الوطنية، ولم تسهم معدلات الفائدة في التأثير بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل (8).

الشكل (8) تطور سعر الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للمدة 2020-2004



المصدر: من أعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول (27) ومخرجات برنامج Excel.

وفي العراق يظهر ان سعر الفائدة الذي يعلنه البنك المركزي تغير خلال مدة البحث (2004-2020) بحوالي (-2.3)% كمعدل نمو سنوي مركب سالب، وهذا يعكس أن السلطات النقدية لم تستخدم أداة سعر الفائدة بشكل فعال للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، وقد أدى ذلك إلى نتائج ضارة في قدرة النظام المصرفي على تعبئة المدخرات الوطنية من جهة ، وقدرته على خلق وتوفير الائتمان اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى ، لذا فإن لتقلبات اسعار الفائدة العالمية أثر كبير في حركة الاستثمار الاجنبي المباشر ، لذا يجب ان يكون هناك دور للسلطة النقدية نحو تفعيل دور سعر الفائدة في إدارة السياسة النقدية وتحقيق معدلات فائدة تسهم في جذب رأس المال المحلى والأجنبي بكفاءة.

ثالثاً -سعر الصرف واثره في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق:

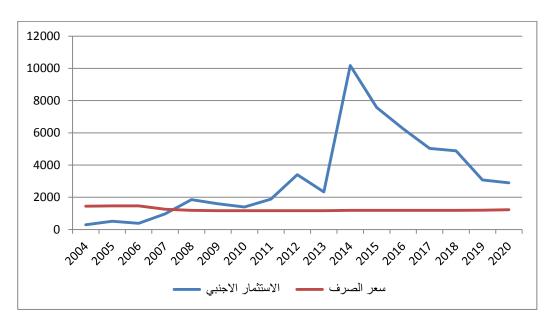
يعد تخفيض قيمة العملة عاملاً رئيساً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب وجود ارتباط عكسي بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية، استقرار سعر الصرف للعراق مهم جداً للمستثمر الأجنبي لأن استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المحصلة من الاستثمار في العراق المحولة إلى البلد الأم، وهذا بدوره يحفز الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق، من ناحية اخرى، فإن الشركات الاجنبية تتعامل مع ردود الفعل السلبية تجاه التقلب في اسعار الصرف، إذ يؤدي ذلك إلى عدم استقرار ارباح الشركات عند تحويلها إلى الخارج، ويعد هذا خطراً كبيراً يواجه المستثمر الاجنبي والذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتيجة انخفاض الصادرات المحلية وزيادة عرض الدينار بسبب ارتفاع الاستيراد الأجنبي وممارسة الضغط نحو الأسفل على سعر صرفه في السوق، ناهيك عن غياب قواعد وضبط عمليات الاستيراد وضعف الرقابة على إعادة التصدير من جانب وانخفاض القيمة الدولارية للاستيرادات من جانب آخر (السمان، عبد الهادي، 2019، 13).

تعرض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار لكثير من الازمات والمشكلات، ففي عام 2004 انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الى 1453 ديناراً للدولار عام 2004، بمعدل نمو سنوي انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الى 1453 ديناراً للدولار عام 2004، بمعدل نمو سنوي 1.10% ، وذلك بسبب السماح للعراق بتصدير نفطه إلى الاسواق العالمية بعد تغيير النظام السياسي فيه

،إذ اصبح سعر الصرف 1234 ديناراً للدولار عام 2020 ،بمتوسط حسابي1238 ديناراً للدولار للمدة الصبح سعر الصرف 2020-2004)، وبمعدل نمو مركب سالب بلغ 20.9% للمدة نفسها كما في الجدول (31)، بسبب السياسة النقدية للبنك المركزي في تعزيز ودعم سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار وخفض التضخم في الاقتصاد العراقي ودفع عجلة النمو نحو جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة ،مقابل طلب أقل على العملة العراقية أي انخفاض قيمة العملة الوطنية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف ومن ثم زيادة ما دفع من العملة الوطنية في مقابل اسعار تلك السلع، من جهه اخرى مما اثر في قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى ادت إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من العراق في السوق الدولي ،وهذا إدى الى زيادة الطلب عليها، وهذا حفز ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، من 300 مليون دولار عام 2004، إلى 2896 مليون دولار عام 2000 (الشكل ولهذا فان اتباع سياسة نقدية توسعية ادى إلى زيادة عرض النقد (الدولار) في السوق المحلية ومن ثم إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وأدى إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي مما ادى ذلك إلى زيادة الملت الاجتالي مما ادى ذلك إلى زيادة الملت.

الشكل (9) الشكل تطور معدلات الصرف مقابل الدولار وتدفق الاستثمار الأجنبي خلال المدة (2004-2020)



المصدر: من أعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (27) ومخرجات برنامج Excel.

رابعاً -معدلات التضخم واثرها في الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

يمثل التضخم "تغيرات في مستوى الأسعار العام، وهو مؤشر على درجة الاستقرار في البيئة الاقتصادية للعراق، وكلما ارتفع هذا المعدل، أصبح المناخ الاقتصادي غير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر. تخلق الأسواق ذات معدلات التضخم المتقلبة وغير المتوقعة حالة من عدم اليقين في تحديد الأسعار والربحية والأجور، وتكاليف عملية الإنتاج لشركات الاستثمار الأجنبي.

ان معدلات التضخم ترتبط بعلاقه عكسية مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فان انخفاض معدلات التضخم شيء ايجابي يعكس مدى تحسن الوضع الاقتصادي ويرافقه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد كما يسهم من رفع القدرة الشرائية ورفع قيمة عوائد الاستثمار ، وهذا يلفت انتباه المستثمرين الأجانب ويدفعهم إلى المجيء إلى العراق.

فعندما قامت السلطة النقدية بزيادة عرض النقد فانه أدى إلى انخفاض الفائدة ونتيجة لذلك هبطت كلفة رأس المال وازداد الاستثمار الاجنبي ومن ثم ارتفع الطلب الكلي إذا كانت زيادة الطلب الكلي أكبر من العرض الكل (بندر، كاظم، 2019:14).

وتدل بيانات الجدول (27) إن معدل التضخم شهد عدة تقلبات، خلال مدة الدراسة محققة أقل مستوياتهاعام 2019 إذ بلغت (0.2) %، مقابل 53.2 % عام 2006 ، وهو ما يعد أعلى متوسط خلال مدة الدراسة، بمعدل نمو مركب (-18.62) للمدة (2004-2004).

إذ شهد خلال المدة (2007–2020) انخفاضاً واضحاً في المستوى العام عكس نجاح السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي وقدرتها التمكينية على احتواء التضخم وتوفير استقرار عالٍ في سوق الصرف وعليه فأن التوقعات التضخمية التي يولدها سعر الصرف انعكست في استقرار المستوى العام للأسعار (البنك المركزي العراقي ، 2018، 4).

وختاماً يمكن القول إن إدارة السياسة النقدية خلال المدة (2004 – 2020) استطاعت إلى حد ما تحقيق نوع من الاستقرار النقدي بعد أن تمكنت من خفض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة تتلاقى ومعدلات التضخم التي يستهدفها البنك المركزي العراقي ، مما كان له أثر ايجابي في الاستثمار الاجنبي المباشر خلال مدة البحث ان استقرار اسعار التضخم ادت إلى انخفاض أسعار المواد والسلع الإنتاجية والتي تعني انخفاض تكاليف إقامة المشروعات الاستثمارية ، من خلال رفع الثقة بالعملة العراقية. وما تبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، الأمر الذي أدى إلى التاثير في الاستثمار .

المبحث الثالث - دور السياسة التجارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر:

لقد شرع العراق في برنامج تحرير التجارة الخارجية، معتمداً على سياسة الباب المفتوح ،الذي توج بإصدار الأمر ذي الرقم (54) لسنة 2004 والذي تضمن الانتقال من سياسة الحماية التجارية إلى سياسة الحرية التجارية وأن العراق اتخذ سلسلة من الإجراءات ، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية من 80 إلى 30 % (محمد، و رياض، 2013، 430) تماشياً مع توصيات صندوق النقد الدولي ويمكن الاستدلال عن دور السياسة التجارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المؤشرات التالية :

1-جهود الحكومة العراقية للرسوم الجمركية والإجراءات التنظيمية والإدارية على الحدود:

وتعني السياسة التي تدفع باتجاه تتويع الاقتصاد وتوسيع هيكل الإنتاج وعدم التخصص، وذلك برفع أسعار السلع المستوردة مما يساعد على زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر. ويهدف إلى تحقيق التوازن بين تكاليف الإنتاج المحلي وتكاليف الإنتاج الاجنبي مما يساعد على منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلي، وهو وسيلة فعالة لحماية السلع والمنتجات الوطنية، ويدخل تنظيم هذه الأمور في أطار ما يسمى بقانون التعريفة الكمركية (صالح: فيض الله، 2019، 186).

وقد قدم القانون رقم 13 لسنة 2006، المعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2010، والقانون رقم 50 لسنة 2015، مزايا كثيرة للمستثمر وذلك من خلال المواد (10، 11، 12، 13)، ويتمتع المستثمر باعفاءات عديدة تسمح له بسهولة تنفيذ مشروعة الاستثمار وذلك من خلال المواد (15، 16، 17، 18) ويمكن توضيح إلى أي مدى تنعكس زيادة الاعتماد على الواردات على عائدات الإيرادات الكمركية المتحققة

وعلى الدعم الذي تقدمه الدولة لأسعار السلع المستوردة من خلال منافذ بيع العملات التابعة للبنك المركزي في ضوء البيانات الواردة في الجدول (28).

الجدول(28)
ايرادات الكمارك ونسبتها إلى قيمة واردات ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2000)
(مليون دولار/%)

نسبة	العبء	مبييعات	نسبة	قيمة	الايرادات	السنوات
الايرادات	الكمركي	الدولار	الاير ادات	الواردات	الكمركية	
الكمركية	نسبة		الكمركية /			
/الأيرادات	الايرادات		الواردات(%)			
العامة(%)	الكمركية /					
	(%)GPD					
0.24	1.52	5741569	0.2	21302	5.576	2004
0.25	13.89	7358747	2.9	23532	6.955	2005
0.33	0,15	12735173	5.0	22009	1.110	2006
0.29	1.47	24155378	6.6	19556	1.305	2007
0.36	1.85	33487007	6.9	35012	2.446	2008
0,87	3.72	36153846	9.9	41512	4.149	2009
0.59	2.51	39970085	8.1	43915	3.596	2010
0.62	1.95	48908.119	7.8	47803	3.733	2011
0.43	2.03	53610634	7.5	59006	4.441	2012
0.52	2.18	54920668	8.6	59349	5.117	2013
0.48	1.89	43852148	8.1	53177	4.335	2014
0.49	2.10	33161331	7.3	47467	3.507	2015
1.52	3.26	41668067	15.9	34208	5.441	2016
1.56	5.54	46851890	27.4	37866	10.389	2017
1.84	6.24	57415690	31.0	45736	14.216	2018
1.72	1.10	51140780	26.18	58138	15.220	2019
1.56	1.66	40704580	27.22	48155	13.111	2020
1.03	2.67	34292735	12.29	41043	6.155	متوسط المدة
						2020-2004

المصادر:

1- الهيأة العامة للمنافذ الحدودية ، قسم الحاسبة، 2020.

2- البنك المركزي العراقي ، (سنوات مختلفة)، التقارير الاقتصادية السنوية، صفحات مختلفة

3-تم حساب النسب ومعدلات المتوسط الحسابي من قبل الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول.

إذ نلاحظ من الجدول أن متوسط الإيرادات الكمركية خلال المدة (2004–2020) نحو 6.155 مليارات دولار ، بينما بلغ متوسط قيمة الواردات (41.043) مليار دولار ، أي معدل تعريفة كمركية في حدود 12.29٪ من قيمة واردات البضائع ، مما يدل على مدى الفجوة بين حصيلة الايرادات الجمركية وقيمة البضائع المستوردة وبعدها عن النسبة التي حققتها العديد من الدول والتي تتراوح في الغالب بين 15و 2020٪ من قيمة الواردات (منظمة التجارة العالمية ، 2020).

في ضوء قرار تطبيق التعرفة الكمركية مطلع عام 2017، والذي جاء تطبيقه ضمن متطلبات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، نلاحظ ارتفاع حصيلة الإيرادات الجمركية منذ عام 2017، إذ ارتفعت هذه الايرادات من 5.760 مليون دولار بقيمة واردات بلغت 21.302 مليون دولار عام 2004، الى الايرادات من دولار مع قيمة الواردات التي بلغت (48.155) مليون دولار مما يدل على تحسن الأداء الكمركي على وفق معيار تحقيق زيادة في حصيلة الإيرادات الجمركية.

تعد نسبة الإيرادات الجمركية إلى قيمة الواردات نسبة منخفضة ، بينما نسبة المبيعات بالدولار من منافذ العملات بالبنك المركزي بلغت قيمتها في العام 2007 نحو 24.155 مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات نحو 19.556 مليار دولار عام 2007 ارتفعت مبيعات الدولار نحو 57.415 مليار دولار عام 2018 ، مقابل 45.736 مليار دولار قيمة الواردات وهذا يعني أن مبيعات الدولار أعلى من قيمة البضائع المستوردة والبالغة بسبب الفساد في نافذة بيع العملة ، ويمكن ملاحظة هذا القصور في الإيرادات الجمركية من خلال توضيح علاقة هذه الإيرادات ببعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى الواردة في الجدول (28):

يتضح أن العلاقة بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي مقبولة ، إذ لم تتجاوز نسبة الإيرادات الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.67٪ كمتوسط للمدة (2020–2004) في حين تتراوح هذه النسبة في الغالب بين 2 – 5٪ في كثير من الدول وهو ما يسمى بـ (العبء الجمركي) يمكن للناتج المحلي الإجمالي أن يتحمله لزيادة عائدات الضرائب الجمركية ولاسيما في الدول النامية التي تعتمد على الواردات لسد العديد من احتياجاتها من السلع المختلفة.

إذا انتقلنا إلى ملاحظة العلاقة بين الإيرادات الجمركية والإيرادات العامة الفعلية التي حصل عليها الاقتصاد العراقي ، نجد أن هذه العلاقة تتميز بالضعف والمتدنية أيضاً ، إذ شكلت 1.03٪ فقط كمتوسط

للمدة نفسها، وهو مؤشر آخر على انخفاض مساهمة الإيرادات الجمركية في حصيلة الإيرادات العامة للدولة ، الأمر الذي يتطلب من الحكومة ان تسعى من اجل تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية .

ومن هنا يجب على الدولة العمل على إصلاح السياسة التجارية، بما في ذلك إصلاح التعريفات الكمركية المفروضة على السلع المستوردة في إطار جداول السلع ومعدلات التعريفة الكمركية التي تراعي الأهداف الوقائية للمنتجات الوطنية ، وتسهم في تشجيع المؤسسات المحلية على اعادة أنشطتها الانتاجية وكذلك مراعاة إعفاء المواد الأساسية والسلع التي تحتاجها الطبقة الفقيرة.

ثانياً - اتفاقيات التجارة الدولية المتعلقة بتوسيع السوق ومن خلال تنفيذ التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية:

تجتذب الاتفاقيات التجارية المتوافقة مع منظمة التجارة العالمية من خلال إنشاء أسواق أكبر وزيادة إمكانية استغلال وفورات الحجم ، مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية، فضلاً عن ذلك ، غالبًا ما تحتوي اتفاقيات التجارة الدولية على أحكام في مجالات الاستثمار تكمل الجهود المحلية لخلق بيئة استثمارية سليمة، وعادةً ما تمكّن الاتفاقيات التجارية التي تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية الشركات من الحصول على موردين وبيع منتجاتهم بأسعار دولية تنافسية ، ومن ثم خلق المزيد من فرص الاستثمار . مع مراعاة خفض التكاليف.

إذ نصت المادة 22 من قانون الاستثمار رقم 13- 2006 المعدل "يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية على وفق اتفاقيات دولية بين العراق ودولته أو اتفاقيات دولية متعددة الأطراف كان العراق قد أنضم اليها" (وزارة المالية ، 2021).

سعى العراق منذ عام 2004 إلى إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع العديد من الدول ، نظراً للدور الذي يمكن أن تؤديه الاتفاقيات في تشجيع الاستثمار الأجنبي ، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية التي تربطه بتلك الدول من خلال الإجراءات والأساليب التي نصت عليها المعاهدات، يمكن تقسيم الاتفاقيات التي أبرمها العراق إلى ثماني مجموعات ، تضم 122 اتفاقية منذ عام 2003 ، كما هو مبين في الجدول(29).

الجدول (29) الاتفاقيات الدولية المبرمة بين العراق ودول اخرى

عدد الاتفاقيات	الدول	الاتفاقية	ت
بعد 9/3/4/9			
6 اتفاقيات	ایران	الاتفاقيات المبرمة	1
		مع ایر ان	
7 اتفاقيات	تركيا	الاتفاقيات المبرمة	2
		مع تركيا	
27 اتفاقيات	سوريا ،الاردن، لبنان، سلطنة عمان، الكويت السعودية،قطر ،الامارات	الاتفاقيات المبرمة	3
	العربية المتحدة،اليمن،مصر السودان،جزر القمر،ليبيا، تونس	مع الدول العربية	
	الجزائر ،المغرب،جيبوتي		
10 اتفاقیات	آذر بايجان، الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، اندو نيسيا، ماليزيا، تايلند، الفلبين	الاتفاقيات المبرمة	4
	،المالديف،كاز اخستان ،سنغافورة	مع الدول	
		الاسيوية	
10 اتفاقية	الصين،اليابان،كوريا،فيتنام ،استراليا ،نيوزيلندا	الاتفاقيات المبرمة	5
		مع دول الشرق	
		الاقصىي	
29 اتفاقية	بريطانيا،اسبانيا البوسنة والهرسك،الدنمارك،المانيا،النمسا،اوكرانيا	الاتفاقيات المبرمة	6
	،ايطاليا،بلجيكا،بولونيا،رومانيا،سلوفينيا،صربيا،مالطا،ارمينيا،البرتغال،التش	مع الدول	
	يك،السويد،النرويج،اليونان،ايرلندا،بلاروسيا،بلغاريا،روسيا	الاوربية	
	الاتحادية،سلو فاكيا،سويسر ا،فر نسا، هو لندا،قبر ص، هنغاريا		
27اتفاقية	افريقيا الوسطى،النيجر ،تشاد،جنوب افريقيا،زيمبابوي،غينيا بيساو مالي،	الاتفاقيات المبرمة	7
	موزمبيق ،الراس الاخضر ،الكاميرون اوغندا ،تنزانيا سيشل زامبيا ،كينيا	مع الدول	
	،مدغشقر، نيجيريا ،الكونغو الشعبية البرازافيل ،السنغال جمهورية غينيا	الافريقية	
	الثورية الشعبية		
6 اتفاقيات	الولايات المتحدة،تشيلي،البرازيل،كندا،فنزويلا،الارجنتين،كوبا	الاتفاقيات المبرمة	8
		مع دول امريكا	
122	86		

المصدر: تم اعداد الجدول اعتماداً على:

1-وزارة التجارة ، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ،(2019).

تم إبرام معظم الاتفاقيات مع دول أوروبية وعربية وأفريقية ، ويرجع ذلك إلى طبيعة التعاملات الاقتصادية وارتفاع معدل التبادل التجاري ، وكذلك حركة رؤوس الأموال فيما بين الدول وحجم التبادل، بحيث يظهر الجدول الاتفاقيات الموقعة حديثاً والاتفاقيات القائمة في مرحلة التفاوض أو التصديق ، فتح مجال التعاون المشترك مع الدول العربية وكذلك الدول الآسيوية والافريقية ، مما يدل على اهتمام هذه الدول برغبتها في الاستثمار في العراق،تعمل الاستراتيجية الاقتصادية العراقية في الوقت الحاضر على تشجيع تدفق

الاستثمار الأجنبي نحو العراق ، إذ تمارس السلطات العامة سياسة الاتفاقيات الدولية المنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر .

يعني قبول الاتفاقيات التجارية الجديدة أن العراق فقد مصدراً مهماً من مصادر الدخل من التعريفات الجمركية (*) التي قللها تماشياً مع فلسفة تحرير المبادلات التجارية، وقد يعوض النقص في هذة الايرادات الى حدوث زيادة في الاستيرادات نتيجة لخفض التعريفات الكمركية ، ولكنها ادت في الوقت نفسه إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات العراقي .

لابد من بيان أن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليست بالعملية السهلة من ناحية، والآثار التي تترتب على الانضمام قد تكون مكلفة بالنسبة للعراق في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعانيه من غياب البنية التحتية الصناعية والزراعية، أو الانتاجية والخدمية بشكل عام، لان الانضمام لا يتعلق بسياسة التعريفة الكمركية فحسب وانما الخضوع للاتفاقيات الداخلة جميعها في اطار منظمة التجارة العالمية ومنها فتح الحدود امام البضائع والخدمات الاجنبية وتطبيق قواعد الاستثمار الدولية.

ثالثاً -معدل التعريفة الكمركية ودرجة الفساد في المنافذ الحدودية:

كأداة للسياسة الاقتصادية تسهم التعرفه الكمركية في جذب الاستثمار الاجنبي،إذ مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية أصبح إعفاء السلع من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمراً حتمياً تفرضه الاتفاقيات التجارية والغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمار داخل العراق.

ولا يخفى على أحد أن الجمارك تقوم بدور رئيس في دعم الاقتصاد العراقي ورفد موازنة الدولة بالإيرادات المالية التي تحققها من الرسوم الجمركية المقتطعة على البضائع التي تدخل البلاد عبر منافذها الحدودية سواء كانت بضائع ثقيلة أم خفيفة،أم جميعها تخضع لهذه الكشوفات ، وتقوم دائرة الجمارك التابعة للهياة العامة للجمارك التابعة لوزارة المالية بتغيير الرسوم الجمركية باستمرار على وفق القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء من حين لآخر وتنفيذ تلك القرارات التي تراها الدولة مناسبة لتحقيق أهدافها.

^(*)تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها (من بينها العراق) تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية، تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة، وأيضا تقديم التزامات في الخدمات التجارية فضلا عن الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

بعد عام 2003، أصبح أمر سلطة التحالف بفرض ضريبة إعادة الإعمار بنسبة 5٪ على البضائع المستوردة هي القاعدة في المنافذ الحدودية العراقية ، ومن ثم تم إنهاء العمل بأمر من سلطة الائتلاف و الاتجاه إلى إصدار (قانون التعريفة الجمركية رقم 22 لسنة 2010) وتراوحت أسعار التعريفة الكمركية في هذا القانون ما بين 1 إلى 100٪ ، والجدول (30) يوضح بعض السلع المختارة وقيمة التعريفة الجمركية المفروضة عليها .

الجدول (30) معدل الضريبة الكمركية على بعض البضائع المستوردة حسب قانون التعريفة الجمركية

نسبة الضريبة%	السلعة المستوردة	نسبة الضريبة%	السلعة المستوردة
20	زجاج للنظارات	5	الحنطة والشعير
20	مكبرات صوت	5	الرز والسكر
20	أسلحة بيضاء	5	البقوليات
20	أقلام جاف وحبر	5	زيوت الطعام
20	أصناف من المفروشات	5	أنواع الصابون
20	المشروبات الغازية	5	أسلاك وكابلات عازلة
20	المثلجات	5	أجهزة أشعة مختلفة
20	المربيات	10	البيض واللحوم
20	أصناف من المفروشات	10	الشاي
20	أقلام حبر وجاف	10	معجون الطماطم
20	أسلحة بيضاء	10	أدوات منزلية مطبخية
20	مكبرات صوت	15- 10	الألبان ومشتقاتها
20	زجاج للنظارات	%30-10	فواكه وانواع من الخضروات
25-20	ساعات مختلفة	15	أسماك مجمدة
25	قداحات للسكائر	15	ملح الطعام
25	العطور	15	المكسرات
25	بيوت محمية للزراعة	15	مياه معدنية
25	أسماك طازجة	15	سيارات غير تخصصية
40-25	أسلحة وذخائر	15	القطن الطبي
30	أجهزة لتسجيل الصوت	15	الأسمنت
30	أجهزة استقبال تلفزيونية	15	أجهزة استنساخ
25	كاميرات فيديو	15	كاميرات وأجهزة عرض سينمائية
30	أجهزة منزلية كهربائية	25-15	الأقمشة
30	در اجات نارية	50-15	السكائر والسيكاروالتبوغ
30	العصائر	50	قطع اثرية قديمة
40	التمور والموز	50	طوابع بريدية
80	مشروبات كحولية	50	لوحات وصور مرسومة باليد
100	بنادق لصيد الأسماك تحت الماء	50	تماثيل ومنحوتات من مواد أصلية

المصدر: الوقائع العراقية ، قانون التعريفة الكمركية رقم 22، (2010)العدد 4170 ، الجزء الاول والثاني .

ركز قانون التعريفة الجمركية رقم (22) بموجب المادة (5) منه على الجانب الاستثماري من حيث الحفاظ على التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006،أي إعفاء متطلبات الإنتاج الخاصة بالمشروعات الصناعية والزراعية كافة من الضرائب الجمركية وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض المشروع حصراً ، بما في ذلك الإعفاءات العديدة للمشروعات الحاصلة على رخصة الاستثمار من هياة الاستثمار ، إذ أن المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهياة الوطنية للاستثمار في العراق يتمتع بإعفائه من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري حسب مناطق التطوير .

يتضح من خلال معدل التعريفات الكمركية المفروضة على السلع وحسب قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 ، أن هذا القانون كان بمثابة محاولة لاصلاح واقع الضريبة الكمركية في العراق وتفعيل دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر استناداً إلى ما تضمن من تغيرات في الأسعار الضريبية ، ومن هنا جاء تطبيق هذا القانون على وفق التعديل الثاني في أغسطس 2017 ، المتضمن توحيد الرسوم الجمركية على المفردات الكمركية ضمن قسم واحد ،والجدول(30) يوضح معدل التعريفات الكمركية في العراق.

وتباينت قيم الرسوم الجمركية بين الإعفاء الذي شمل استيراد بضائع وزارات الدولة وكذلك هيأت الاستثمار. كما تختلف الرسوم المفروضة على البضائع بين سلعة وأخرى، وبلغت أعلى تلك الرسوم على سلع مثل السجائر والكحول قيمة رسم (15–50٪) من قيمة الرسوم الجمركية، انخفضت الرسوم إلى (5٪) في بعض المواد الغذائية مثل الموز والرمان والحليب السائل والبسكويت ، في حين سجلت بعض السلع الغذائية قيم جمركية قدرها (5٪) مثل زيت الطعام والدقيق والحنطة والشعير في حين بلغت بعض السلع (15٪) مثل :الاسماك المجمدة ،وملح الطعام ،المكسرات،المياه المعدنية،القطن الطبي، كما بلغ بعضمها (30) من كاميرات فيديو والدرجات النارية ، واجهزة منزلية كهربائية (حدول 30).

يعد فقدان سيطرة الحكومة على المنافذ الجمركية من أبرز مصادر الهدر المالي في العراق على مستوى الحكومات العراقية منذ عام 2003 ،إذ يعتقد العديد من المراقبين أن السيطرة على المنافذ الجمركية تسهم فقط في تعظيم الإيرادات الحكومية ، في حين أن العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. لذلك يجب أن تهدف السياسة الاقتصادية في العراق إلى تحقيق التنويع في الإنتاج من خلال زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية والصناعية.

رابعاً - دور الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق:

ان هيكل الصادرات السلعية في العراق خلال المدة (2004-2020)يتسم بعدم التتويع إذ بلغ مؤشر تتوع الصادرات العراقية هو (1.3%) وهو يدل على انخفاض التتوع في هيكل الصادرات العراقية، وزيادة درجة التركز السلعي فيها، إذ يلاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات العراقية خلال المدة نفسها هي من النفط إذ بلغت الصادرات 98.62% كمتوسط للمدة (2004-2004) اما نسبة تغطية الصاردات للاستيرادات فقد كانت 13.70% كمتوسط للمدة نفسها، رغم كل هذه الإجراءات، إلا أن هيكل الصادرات تقريبا لم يتغير، إذ بقي النفط هو السلعة المهمة في هيكل الصادرات، والجدول (31) يوضح ذلك .

جدول(31) تطور مؤشرات السياسية التجارية في العراق للمدة 2004 – 2020(مليون دولار/%)

الميزان	الانفتاح	نسبة	نسبة	الاستيرادات	نسبة	نسبة	الصادرات	نسبة	الصادرات	نسبة	الصادرات	
التجاري	التجاري	تغطية	الاستيرادات		تغطية	مساهمة	غير النفطية	مساهمة	النفطية	الصادرات		السنوات
	%	الاستيرادا	إلى الناتج		الصادرات	الصادرات		النفط في		إلى الناتج		
		ت %(المحلي		(%)	السلعية		الصادرات		المحلي		
			الإجمالي%(الأخرى%		الإجمالية%		الإجمالي%		
(3492)	106.8	12.03	58.14	21302	8.36	0.6	110	99.4	17700	48.61	17810	2004
165	94.2	9.95	47.01	23532	10.07	0.3	70	99.7	23627	47.34	23697	2005
8520	80,6	7.84	33.78	22009	13.87	8.1	2469	91.9	28060	46.85	30529	2006
19973	66.5	5.18	22.02	19556	20.21	4.6	1817	95.4	37712	44.50	39529	2007
28714	75.2	5.62	26.60	35012	18.20	2.4	1500	97.6	62226	48.41	63726	2008
(2082)	69.2	10.84	37.29	41512	9.49	2.9	1136	97.1	38294	35.42	39430	2009
7849	66.1	8.51	30.74	43915	8.483	0.4	195	99.6	51569	36.24	51764	2010
31878	66.2	6.02	35.04	47803	16.66	0.3	219	99.7	79462	41.67	79681	2011
35203	82.8	6.28	27.06	59006	15.96	0.3	294	99.7	93915	43.20	94209	2012
30419	66.8	6.636	25.29	59349	15.12	0.4	339	99.6	89429	38.25	89768	2013
30804	66.1	6.34	23.27	53177	15.79	0.3	203	99.7	83778	36.75	83981	2014
3871	59.7	9.280	28.84	47467	10.81	0.4	191	99.6	51.147	30.77	51338	2015
709	45.7	8.30	20.53	34208	12.07	0.2	90	99.8	41208	24.78	41298	2016
19693	50.2	6.61	20.19	37866	15.20	0.5	292	99.5	57267	30.69	57559	2017
40624	61.7	5.31	20.10	45736	18.88	0.3	260	99.7	86100	37.65	86360	2018
23447	63.2	7.17	26.13	58138	14.03	0.7	578	99.29	81007	36.67	81585	2019
(1339)	28.9	10.35	35.12	48155	9.72	0.7	320	99.3	46491	34.14	46811	2020
(37.04)				4.91			6.48		2.61		5.85	معدل النمو
												المركب
												-2004
												2020
16173	62.2	7.78	30.42	41043	13.70	1.3	593	98.62	53993	38.93	57592	متوسط
												المدة 2004
												-2004
												2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى:

1- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

2-تم استخراج الحقل الثالث والرابع على الجدول نفسه.

3- ملاحظة: الأرقام بين القوسين سالب.

4- تم حساب معدلات النمو السنوي المركبة من قبل الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول

إذ ادى التوسع في الصادرات إلى تتشيط الاستهلاك المحلي ، لأن ارتفاع دخل المستهلك يزيد الطلب على السلع الأجنبية ، ومن ثم ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية، من خلال نمو قطاع التصدير ، تفاعلت جميع العوامل المذكورة بقوة وحفزت الاستثمار وشجعت الصادرات والاستهلاك أيضًا مما ادت إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي ،الذي ادى الى الزيادة في متوسط دخل الفرد، الأمر الذي يقود تباعاً الى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة ،والجدول (31) يبين ذلك التأثير .

خامساً - دور الميزان التجاري بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق

الميزان التجاري هو انعكاس لاقتصاد العراق، كما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد صانعي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني،يأخذ الميزان التجاري ثلاث حالات: إما أن يكون في حالة فائض أو في حالة توازن ، والحالة الثالثة في حالة عجز ، وكأحد سبل معالجة العجز وتحقيق التوازن تلجأ الدولة إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي،يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير إيجابي في الميزان التجاري للعراق وتحقيق توازن الميزان التجاري يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

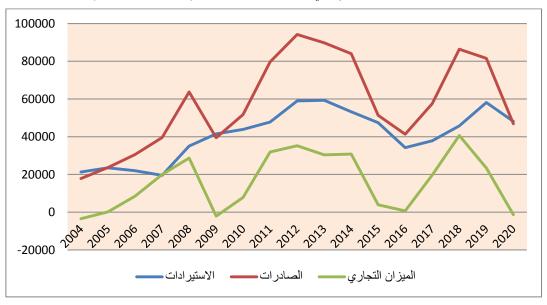
وبهذا فإن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري يعتمد على مدى قدرة العراق على تمويل أسواقاً على توفير مستلزمات الإنتاج ومدى اتساع أسواقه وارتفاع دخل الفرد فيه ليكون حافزاً على تمويل أسواقاً محلية ومدى قدرتة على توظيف الدخل المتأتي من هذه الاستثمارات لتدعيم صادراته والتقليل من مستورداته (الحمداني، 2018، 460).

من خلال ملاحظتنا للجدول(31) الذي يمثل تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري، فضلاً عن معدل التغطية للواردات نلاحظ أنه منذ عام 2004 والاستيرادات العراقية أكبر من الصادرات، إذ بلغت الصادرات 17.810 مليار دولار، أما الواردات فقد بلغت 21.302 مليار دولار أي أن هناك

عجزاً في رصيد الميزان التجاري قدره (3.492) مليار دولار، وبقي هذا النمو والتطور مستمراً حتى 2020، فقد بلغت قيمة الصادرات 46.811 مليار دولار أما الواردات فقد بلغت 2020 مليار دولار، أما عجز رصيد الميزان التجاري فقد بلغ (1.339) مليارات دولار في عام 2020، إذ انخفضت الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط، مع ظهور الأزمة المالية والصحية المزدوجة، والتي بدأت بانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي، وتبعتها الأزمة وانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار، أدى هذا إلى انخفاض العجز من (3.4) مليار دولار الى (1.3)، ومن المعلوم حسب النظرية الاقتصادية أن التخفيض يؤدي إلى عجز في المدى القصير ثم يعود إلى التحسن في المدى الطويل.

شهدت الصادرات العراقية تنبذباً خلال المدة (2020–2020)، ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري مازال محققا فائضاً وبمعدل تغطية محققاً نحو 13.70% كمتوسط للمدة (2004–2020) أما بالنسبة للواردات العراقية في هذه المدة فقد ارتفعت إلى 48.155 مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة بعام 2004 الذي بلغ 21.302 مليار دولار ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري محافظاً على الفائض وأما معدل التغطية فقد بلغ 7.78% كمتوسط للمدة (2020–2020) وبمعدل تغطية محقق ومقبول، يمكن تلخيص نتائج هذا الجدول في الشكل الاتي:

الشكل (10) الشكل تطور الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004–2020)



المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول(31) ومخرجات برنامج Excel.

يمثل الشكل (10) تطور كل من الصادرات والاستيرادات ورصيد الميزان التجاري العراقي وذلك خلال المدة (2004–2020)،إذ نلاحظ أنه خلال طول مدة الدراسة الصادرات العراقية أكبر من الواردات،باستثناء عام 2004،و 2009،و 2020 أي أن الميزان التجاري في حالة فائض، ولكن في عام 2009 حقق الميزان التجاري عجزاً بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض قيمة الدينار العراقي، ثم أخذ بالتحسن من جديد في المدى الطويل كما نلاحظ أنه في سنة 2016 ،شهدت الصادرات العراقية تذبذباً لكن الفائض في الميزان التجاري مازال متحققاً، أي أننا نستتج خلال طول هذه المدة أن الاستيرادات العراقية مغطاة بشكل مقبول من جانب الصادرات.

ومن هنا نستنتج أنه كانت هناك علاقة متبادلة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ، طالما ان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر هو في القطاع النفطي ،ولاسيما أن المعاملات الخارجية للعراق تمت بالعملات الأجنبية والعكس صحيح في حالة الاستيراد ، ادت الزيادة في الاستيراد إلى تدفق رأس المال في الخارج.

سادساً - دور الانفتاح التجاري بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق:

يرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بسياسة الحرية الاقتصادية والتجارية وتخفيف القيود على الاستثمار الاجنبي المباشر، يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي، في ظل عدم وجود أي قيود مفروضة على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، مما يضمن كفاءة اقتصادية جيدة في توجيهها، بالطبع نجد أن الاستثمار الأجنبي يتجه دائمًا نحو الاقتصادات المفتوحة، والابتعاد عن الاقتصادات المغلقة، ولعل أهم مؤشر اقتصادي الذي يمكن من خلاله التعرف على درجة الانفتاح الاقتصادي هو:نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي: إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر إلى 45% فأكثر يعد مؤشراً على الانفتاح التجاري، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية:

(الصادرات (x) + الواردات(y)/ الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يخص نسبة الانفتاح التجاري في العراق فقد ارتفعت منذ عام 2004 إذ بلغت نحو 106.8% عام 2004 بسبب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى الانفتاح الاقتصادي الذي شهدها الاقتصاد العرقي منذ عام 2003 والتي ادت الى ارتفاع أسعار النفط ثم عادت هذه النسبة الى الارتفاع في 2012 ، إذ بلغت نحو 82.8% وتمثل هذه المدة مرحلة الانتقال إلى

التحرير الكلي تنفيذاً لشروط منظمة التجارة العالمية لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، رغم أن السياسات الاقتصادية التي انتهجها العراق في الانفتاح التجاري ابتداء من عام 2004 لها دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، إذ أن مناخ الاستثمار في العراق أصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ،وبالعكس في السنوات الاخيرة ادت النسب المنخفضة للانفتاح التجاري إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

لم يتمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من اداء دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية في العراق ، ومن ثم على ميزان مدفوعاته من خلال عدم قدرة هذا الاستثمار الاجنبي المباشر على الوصول إلى الأسواق العراقية من حيث زيادة قدرته التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة ومن ثم تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري .

المبحث الرابع - دور السياسة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق

تؤدي السياسة الاستثمارية في العراق دورًا محوريًا في خلق المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي دراستنا لحالة العراق سوف نتعرف على هذه العلاقة بين متغيرات الاقتصاد (نمو الصادرات، الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي فائض او نسبة الدين الخارجي، ومعدل النمو، من جهة ، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة اخرى الذي. يمكننا من الوصول إلى مؤشرات السياسات الاستثمارية المرغوب فيها مع اتباعها بالتحليل الاتي:

1-القوة التنافسية للاقتصاد العراقي: (معدل نمو الصادرات)

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد المضيف أحد المؤشرات الرئيسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق ، فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد العراقي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، والعكس صحيح، إذ يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصادات ذات المركز التنافسي القوي، وهذا ما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أية ظروف خارجية، (محمد ، رياض، 2013، 26) ويستدل على ذلك من خلال مؤشر نمو الصادرات فكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد العراقي، والعكس صحيح، فنجاح السياسة التصديرية يزيد من فرص الاستثمار اعتماداً على التقدم في التصدير واحتمالات ازدهاره.

لكن على الرغم من ارتفاع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المدة، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب والسبب بالدرجة الأولى الى دور بعض مؤشرات السياسة الاستثمارية خلال هذه المدة (2024–2020) حسب القراءة التحليلية لمعطيات الجدول الآتي.

الجدول(32) الجدول (32) تطور مؤشرات السياسية الاستثمارية في العراق للمدة (2004–2000) (مليون دولار /%)

معيار قوة الاقتصاد القومي	معيار القدرة على إدارة الاقتصاد القومي			معيار القوة التنافسية للأقتصاد	الاستثمار الاجنبي	السنوات
الفوالتي				التاصية الرسطان القومي	المباشر الوارد	
معدل النمو %	نسبة الدين	قيمة الدين الخارجي	قيمة الاحتياطيات	معدل نمو		
	الخارجي الي	مليون دو لار	الدولية من النقد	الصادرات		
	الناتج المحلي		الأجنبي			
	الاجمالي%					
53.4	240,5	88134	9395	-	300	2004
1.7	141,1	70626	12250	33,1	515.30	2005
5.6	88,9	57914	18110	28,8	383	2006
1.9	68,3	60639	30452	29,5	971.80	2007
7.5	35,5	46679	49219	38,0	1855.70	2008
(4.1)	42,2	46949	44335	(38,1)	1598.30	2009
6.9	39,9	57025	50622	31,3	1396.20	2010
9.5	42,9	61266	61034	54,0	1882.30	2011
6.6	26,5	57706	70327	18,2	3400.40	2012
7.6	25,2	25200	77597	(4,7)	2335.30	2013
(2.2)	30,9	30900	64209	(4,9)	10176.40	2014
2.6	40,5	40500	53824	(39,9)	7574.20	2015
11,2	38.1	38100	450010	(19,6)	6255.90	2016
1,8	36.2	36200	490461	39,4	5032.40	2017
1.1	32.5	32500	63789	50,1	4885.5	2018
29,1	32.4	32240	66889	(5,5)	3076.4	2019
(1,8)	32.7	32200	64763	(42,6)	2896.3	2020
(101.42)	(76.31)	16.380	12.02	(3.5)	1.970	معدل النمو المركب

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى:

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (سنوات مختلفة) قسم الحسابات القومية، النشرة الإحصائية، صفحات مختلفة.

- 2- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، (سنوات متفرغة) النشرة الإحصائية السنوية.
- 3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (سنوات متفرغة)، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت.
 - 3-الارقام بين قوسين تعنى سالباً.

ان الصادرات لاي دولة تواجه حالة عدم الاستقرار في مؤشرات التجارة الخارجية، بسبب عوامل ترتبط بشكل مباشر بالهيكل الاقتصادي للدولة، إذ ان اغلب صادرات العراق هي من المواد الاولية والتي تكون شديدة الحساسية لظروف الاسواق العالمية ومن ثم فالاستيرادات هي الأخرى تكون عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة للاعتماد المباشر في تمويل الاستيرادات المطلوبة على الايرادات والصادرات(عباس،السالم،2017، 160).

ان معدلات نمو الصادرات منخفضة ماعدا بعض السنوات ويعزا ذلك إلى انخفاض اسعار النفط فحققت معدل نمو مركب سالباً بلغ (-20.1)%) للمدة (2004 – 2020) يرجع السبب في ذلك إلى تذبذب إيرادات الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد لنا حقيقة وهي أن معدلات النمو الاقتصادي في العراق لا تعبر في الواقع عن نمو حقيقي ناجم عن تحولات هيكلية في الاقتصاد، وإنما ناجمة عن مساهمة العوائد النفطية التي غالبا ما تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية (التميمي: 2015، 201).

عند مقارنة المعطيات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مع معطيات الجدول التي تحتوي على معدل نمو الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة المتوافرة في الجدول المذكور آنفا ، نلاحظ أن السنوات التي انخفضت فيهما نسبة نمو الصادرات هما (2016–2013) ،بالمقابل ارتفعت فيهما حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، وعند ارتفاع نسبة نمو الصادرات خلال السنتين (2017 و 2018) بالمقابل انخفض حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2017 و 2018 والشيء نفسه بالنسبة للسنتين(2019 و 2020) ، وهذا ما يؤكد التأثير السلبي لنسبة نمو الصادرات العراقية في الإستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يعني ان ارتفاع نمو الصادرات عامل جيد لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبما ان الصادرات العراقية هي عبارة عن صادرات النفط وليس صادرات سلع وخدمات ، ومن ثم لايعد مصدر قوة للاقتصاد العراقي وانما مصدر ضعف ويعزا هذا الاختلاف في النسبة إلى تغير سعر البرميل من النفط.

2-القدرة على إدارة الاقتصاد العراقي: (حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية)

إن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار تدفقه مرهون بحسن إدارة الاقتصاد العراقي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسيات لمواجهة هذه

الظروف، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد العراقي نجد ان حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية، يعد من أهم الضمانات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد العراقي داخليا أو خارجياً، ويمكن إبراز التطورات الحاصلة في الاحتياطيات من العملة الصعبة بفحص الجدول(32).

من خلال قراءة الجدول السابق، يلاحظ ارتفاع وتيرة احتياطيات الصرف فقد قفزت من 9.395 مليارات دولار خلال العام 2004 إلى 64.763 مليار دولار في عام 2020، وذلك نتيجة لتزايد عائدات التصدير للنفط، وتكمن أهمية هذه الاحتياطيات في مواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد، كما أنها تضمن الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار بما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية وهو الاقتصاد الوطني، مما أدى ذلك إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة نفسها .

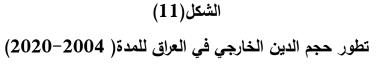
3-القدرة على إدارة الاقتصاد العراقي: (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي)

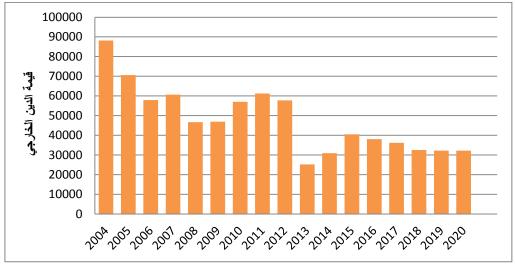
الجدول (32) يوضح نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة،هذه النسب بدأت مرتفعة جداً في العام الاول اي عام 2004 إذ بلغت (240.5%) وبهذا الارتفاع ، بدأت عدة قرارات وإجراءات أسهمت في قدرتها على تخفيض ديونها، بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، بما في ذلك اتفاقيات نادي باريس مع الدائنين وعودة قطاع النفط تدريجياً إلى قدراته الإنتاجية الفعلية ، حتى عند مستويات أقل من مستويات الذروة في السنوات السابقة ، مما أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم انخفاض نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت أدنى نسبة عام 2013 بنسبة ومن ثم انخفاض نسبة الدين الحارجي من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت أدنى نسبة عام 2013 بنسبة المجال ، وبذلك استطاعت الحكومة العراقية السيطرة نسبيًا على هذه الديون ، من خلال قدرتها على تسوية وخدمة هذه الديون ، مما مكنها لاحقًا من الحصول على قروض خارجية وداخلية مع انخفاض أسعار النفط ودخول داعش عام 2014، هذه زادت النسب المئوية في الأعوام 2014 و 2015 و 2015 و تحسن أسعار النفط وتراجع نفوذ داعش الإرهابي ومتطلبات الحرب عليه مع هذا الانخفاض، ولم تتجاوز تحسن أسعار النفط وتراجع نفوذ داعش الإرهابي ومتطلبات الحرب عليه مع هذا الانخفاض، ولم تتجاوز النسبة المذكورة المستويات المحددة دولياً.

ويمكن الاستنتاج من خلال هذا المؤشر أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد انخفضت نسبيًا ، وأنها كانت ضمن الحدود الدنيا المسموح بها دوليًا ، وحتى في حالة ارتفاعها مرة أخرى بقيت ضمن الحدود العليا، لكن ما يؤثر في هذا الجانب هو أن نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي

الإجمالي في العراق تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار النفط وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، لأن قطاع النفط هو أكبر مساهم في تشكيل الناتج، في الحكومة العراقية إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ورفع مساهمتها في الناتج من جهة ، وتعزيز الموارد الأخرى في تمويل الميزانية من جهة أخرى.

يتبين لنا من خلال الجدول (32) ان اجمالي الدين العام في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض للسنوات (2020–2004) اذ بلغ عام 2004 (240,5) مليار دولار الى ان وصل عام 2020 مبلغ للسنوات (2024) مليار دولار كأعلى رصيد مديونية وان سبب زيادة الدين العام للسنتين الأخيرتين كفيل بإعطائنا مؤشراً عن الوضع الاقتصادي غير المتوازن للعراق نتيجة لأسباب عدة ابرزها ازدياد النفقات الجارية والعسكرية منها على وجه الخصوص وتمويل المهجرين .





المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (32) ومخرجات Excel

من خلال الشكل (11) يتبين أن إجمالي الدين الخارجي انخفض بشكل كبير ،ويرجع هذا الانخفاض إلى إطفاء العديد من الديون من قبل الدول المقرضة للعراق.

عند إرتفاع الدين إلى مستويات عالية نسبة إلى الناتج المحلي، تبدأ مخاوف المستثمرين من عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، ولذا يتزايد عرض السندات الحكومية للبيع في السوق المالية فتنخفض أسعارها وترتفع أسعار الفائدة، وفي الوقت نفسه تصبح مدفوعات الفائدة ثقيلة على الموازنة العامة ويفاقم مشكلة المديونية تسديدها بدين جديد، وهكذا تظهر ازمة الديون السيادية، مع ذلك يستطيع البنك المركزي

شراء السندات الحكومية كي يحول دون انخفاض اسعارها ويحافظ على المستوى المرغوب في سعر الفائدة، هذه العملية هي تنقيد الدين وتندرج إجرائياً ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.

4- معيار قوة الاقتصاد العراقى (معدل النمو %):

يعد النمو الاقتصادي بحد ذاته مؤشراً مهماً لتقييم السياسات الاقتصادية والنظم الاقتصادية القائمة فهو بمثابة مقياس لكفاءة الاداء الاقتصادي، ولقد اتفقت الدراسات على ان النمو الاقتصادي يمكن ادراكه من خلال دلالات معينة تسمى المؤشرات، ومنها المؤشرات الاقتصادية التي توفرها الحسابات القومية (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي) (عباس، والسالم:2017، 131).

يعد الناتج المحلي الإجمالي محدداً أساساً للشركات متعددة الجنسية التي تبحث عن نمو أو نفاذ في أسواق جديدة، أو التي تسعى إلى زيادة حصتها من اسواق الدول المضيفة، فان عدداً من خبراء الاستثمار يشير إلى أن الشركات الأجنبية تتلاءم مع الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الكبير، لأن تزايد قيم الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف يسهم في توفير الإمكانات اللازمة للشركات الأجنبية للتحقيق اقتصادات الحجم الأمثل، فضلاً عن زيادة الطلب المحلي في البلد المضيف على انتاج هذه الشركات. (عليوي، 2016، 211).

وبما إن طبيعة الاقتصاد العراقي كاقتصاد أحادي التصدير جعلت من معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات النمو في العراق والجدول (32) يوضح ذلك.

إذ يتبين أن الاقتصاد العراقي قد حقق معدلات نمو غير مستقرة حتى وإن كانت إيجابية تراوحت ما بين 6,9 و 02 %)، وكانت في بعض السنوات (2004 مثلا) أعلى من متوسط معدل النمو العالمي إلا أنها في سنوات أخرى كانت أدنى منه بكثير، بالرغم من استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ويفسر ذلك بتراجع شركة سومو على إنجاز العديد من المشروعات في عام 2020، وعلى الرغم من ذلك يبقى قطاع النفط يشكل عصب الاقتصاد العراقي.

أي أنه كلما ازداد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، من المتوقع أن يزيد الاستثمار الاجنبي المباشر، إن التوسع في التصدير يؤدي إلى تتشيط الاستهلاك المحلي ، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية، ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

الفصل الرابع: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

تمهيد:

على الرغم من الجهود التي يبذلها العراق لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن حجمه لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ،إذ كانت هذه الاستثمارات بعيدة عما كان متوقعاً من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى العوائق الاقتصادية والقانونية والإدارية التي قدمها المستثمرون المحليون والاجانب في العراق من خلال ورقة الاستبانة ، يهدف هذا الفصل إلى عرض أسلوب جمع البيانات الأولية وتحليلها وتحديد مجتمع الدراسة وخصائصه الديموغرافية والعينية التي تم اختبارها من ضمن المستثمرين و هيأت الاستثمار، وتحديد أداة البحث واختبار صحة فرضياته ثم الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم السياسات المقترحة التي تحد مشكلة الدراسة ويتضمن الفصل مبحثين :

- المبحث الاول: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق نتائج الاستبانة
 - المبحث الثاني:سبل تعزيز الاستثمار الاجنبي في العراق

المبحث الاول: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق نتائج الاستبانة

اولا-عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين المحليين والاجانب:

لكي يتسنى للباحثة تحقيق أهداف البحث تطلب الأمر اختيار عينة بحثية تتألف من مجموعة من المستثمرين المحليين والاجانب في مجال الاستثمار في العراق وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات . وتضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخطوات الإجرائية والمراحل التي تمر بها عملية الاستثمار وصولاً إلى إقامة المشروع الاستثماري ، مع مراعاة تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية، ومن خلال تحليل الاستبانات تم تحديد أهم العوائق التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب .

لغرض التعرف على واقع الاستثمار في العراق ومحدداته وسبل تطويره ، قامت الباحثة بتوزيع 300 استمارة في 14 محافظة موجهة إلى المستثمرين المحليين والاجانب وبنسبة 268% استمارة للمستثمرين المحليين و 32% استمارة للمستثمرين الاجانب وتم تجميع الاستمارات بشكل كامل بعد الإجابة عنها من العينات ، ووجد أن 243 من الاستمارات كانت صحيحة عدا 57 استمارة كانت تالفة لم تتم الإجابة عنها بشكل صحيح، ووزعت استمارات لرؤساء الهيأت في المحافظات ،أو وجهت إلى 14 هيأة استثمار محلية وإلى هيأة الاستثمار الوطنية في بغداد، إذ تضمنت الاستبانة 10 فقرات موزعة على متغيرات الدراسة وابعادها وتمت صياغة الفقرات من الادبيات المعتمدة في الدراسة ذاتها، يتناول هذا المبحث الجانب العملي ويشمل أداة تجميع البيانات، والاختبارات الإحصائية، ومناقشة النتائج على النحو التالى:

1-الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

لغرض استكمال الجانب العملي للدراسة تم اختيار العينة وطريقة جمع البيانات والمعلومات وطرائق تحضيرها وقياسها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاقتصادية (SPSS.V.23) لتحليل النتائج المتعلقة بالدراسة واختبار فرضياتها، وللاجابة على احد فرضيات الدراسة في الأتي:

إلى أي مدى تؤثر العوائق التي تواجه المستثمرين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

2- مجتمع الدراسة: يتألف المجتمع الدراسي من مجموعة من الفئات التي تم استهدافها في هذه الدراسة، وقد تم اختيار أسلوب العينة لعدد من المستثمرين المحليين والاجانب ضمن حدود الدراسة، فضلاً عن هيأت الاستثمار في المحافظات وكذلك الحال بالنسبة للهياة الوطنية للاستثمار.

3-اداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة باستمارة الاستبانة التي تكون من أكثر الأدوات ملاءمة في جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، لأنها الأقرب إلى واقع مشكلة عينة الدراسة حول هذا الموضوع، كما ان استمارة الاستبانة تتميز بإمكانية توزيعها على نطاق واسع، فضلاً عن ذلك إعطاء الحرية والوقت الكافي للمستجيب للإجابة عن فقراتها بحيادية وموضوعية، وتتكون استمارة الاستبانة من مجموعة من الأسئلة حول مشكلة الدراسة، وقسمت على ثلاثة اقسام :القسم الأول، شرح الغرض من الاستبانة وتقديم عن موضوع الدراسة وهدفها،القسم الثاني، يتكون من :

الجزء الأول، يتعلق بالأسئلة الشخصية للمشاركين (جنسية المستثمر ،التحصيل الدراسي،وضع المستثمر ،التخصص الاستثماري)

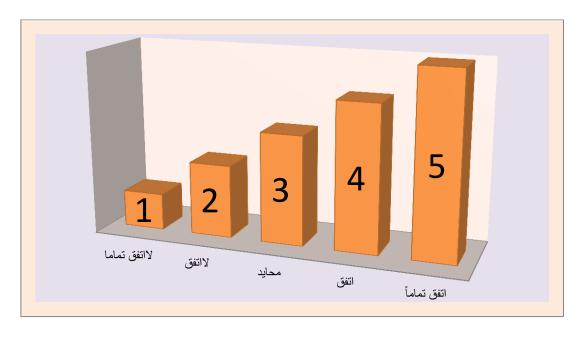
الجزء الثاني: يتكون من (80) (عبارة) لمعرفة العوائق التي تواجه المستثمرين المحليين والاجانب وانعكاسها على واقع الاستثمار في العراق.

الجزء الثالث:المقترحات المقدمة عن طريق ورقة الاستبيان.

اذ استخدمت الباحثة مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لاستجابة العينة ، وهو مقياس ترتيبي يستخدم للإجابة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة وفي تحديد فقرات استمارة الاستبانة وتكون الاجابة عن كل فقرة مكونة من 5 إجابات إذ إن الدرجة (5) تعني (اتفق تماماً) والدرجة (1) تعني (لا اتفق تماماً) وتحتسب العلامات على وفق الشكل البياني الأتي:

الشكل(12)

درجة الاستجابة لمقياس ليكرت الخماسي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات الاستبانة ، ومخرجات برنامج Excel

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الإستبانة الخاصة بالمستثمرين والاستبانة الخاصة بالهيآت من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS.V.23) وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية في حالة كون البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً والاختبارات اللامعلمية في حالة البيانات الترتيبية .

4-تحليل الاحصاء الوصفي لأسئلة و متغيرات الدراسة:

تم في هذه الفقرة تحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملتها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاقتصادية (SPSS.v.23) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذه الفقرة وكما يلى:

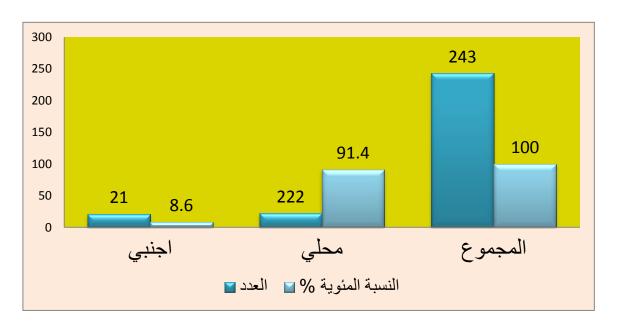
5-خصائص عينة الدراسة: تم اختيار الاساليب الاحصائية بما يتناسب مع فرضيات الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاقتصادية spss لتحليل البيانات من اجل اعطاء وصف كامل لفقرات كل محور من محاور الاستبانة المختلفة.

6-الوصف الإحصائي لعينة الدراسة على وفق الخصائص والسمات الشخصية :وفيما يلي عرض لهذه العينة:

أ-توزيع أفراد العينة حسب جنسية المستثمر

يبين الشكل (13) أن ما نسبته 91.4 % من عينة الدراسة جنسيتهم محلي و 8.6 % اجنبي ،وهذا يدل على ان غالبية العينة هم من جنسية المستثمر المحلي .

الشكل (13) توزيع أفراد العينة حسب جنسية المستثمر



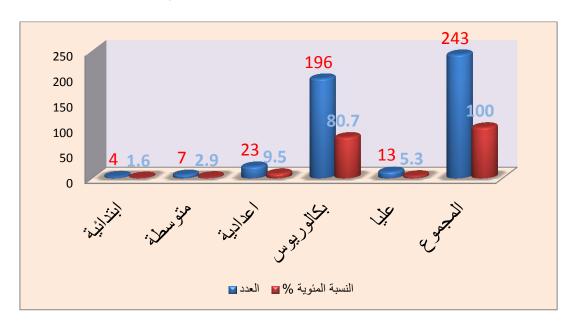
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات الاستبانة، ومخرجات برنامج Excel

ب- توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي

يتضح من الشكل (14) أن معظم عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة 80.7% ثم جاء ما نسبته 9.5% من حملة شهادة العليا ، ثم جاء ما نسبته 9.5% من حملة شهادة العليا ، ثم جاء ما نسبته 2.9% من حملة شهادة الابتدائية ، ما نسبته 2.9% من حملة شهادة الابتدائية ، وهذا يدل على أن العينة تتمتع بارتفاع المستوى التعليمي وقادرة على الإجابة عن الاستبانة بكفاءة عالية.

الشكل (14)

توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسى

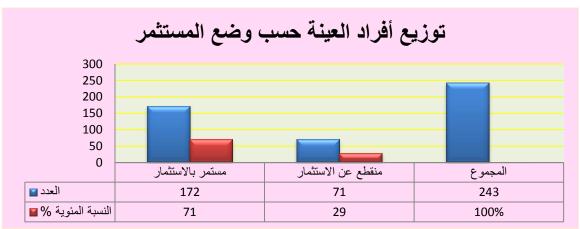


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات الاستبانة، ومخرجات برنامج Excel

ج- توزيع أفراد العينة حسب وضع المستثمر

يتضح من الشكل (15) أن معظم عينة الدراسة من مستثمرين مستمرين بالاستثمار بنسبة 71% في حين 29% هم من المستثمرين المنقطعين عن الاستثمار.

شكل (15) توزيع أفراد العينة حسب وضع المستثمر



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات الاستبانة، ومخرجات برنامج Excel

د-توزيع أفراد العينة حسب التخصص الاستثماري

يتبين من الجدول (33) أن اكثر تخصص استثماري في عينة الدارسة هو في المجال التعليمي إذ شكل هولاء بنسبة 37.4%، وافل تخصص هو زراعي بنسبة 1.2% من افراد العينة.

الجدول (33) توزيع أفراد العينة حسب التخصص الاستثماري

النسبة المئوية %	العدد	التخصص الاستثماري
22.2	54	صناعي
1.2	3	زراعي
3.3	8	تجاري
23.5	57	سكني
4.1	10	مالي ومصرفي
8.2	20	مشاريع مشتركة(محلي واجنبي)
37.4	91	تعليمي (مدارس وجامعات)
22.2	54	متعدد التخصص (يشمل اكثر من فرع من الفروع السابقة)
%100	243	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات الاستبانة .

7-صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري للأداة:

من اجل التحقق من الصدق الظاهري لأسئلة الاستبانة بمحاورها المتعددة ، تم عرضها على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال البحث، كما في الملحق (1)، وبعد ذلك تمت مراجعة آراء المحكمين ومقترحاتهم على أسئلة الاستبانة وبناءً على ذلك قامت الباحثة بأجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون إذ كانت نسبة الاتفاق عليها 90% إذ بلغ عدد الفقرات في الاستبانة بصورتها النهائية (10) ابعاد مقسمة إلى 10 فقرات لكل بعد.

ب- الثبات والصدق الداخلي للاداة:

يقصد بالصدق الداخلي للاستبانة هو تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي إن الإجابات التي يتم الحصول عليها من أسئلة الاستبانة سوف تعطينا كل المعلومات التي وضعت من اجلها الأسئلة،أما ثبات الاستبانة فيعني إنه لو تم توزيع هذه الاستبانة على عينة أخرى من المجتمع نفسه وبحجم العينة نفسها فان النتائج ستكون مقاربة للنتائج التي تم الحصول عليها بالعينة الأولى وباحتمال معامل الثبات.

وللتعرف على الثبات والاتساق الداخلي تم استخدام معامل α (الفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة المتمثل بمتغيراته الرئيسة (قانون الاستثمار، الاجازة الاستثمارية، الخريطة الاستثمارية ، تخصيص الاراضي، السياسات الاقتصادية، إجراءات هيأت الاستثمار، المؤشر المركب للمخاطر القطرية) وأبعادها الفرعية المختلفة وكما موضح بالجدول التالي:

جدول (34) قيمة معامل الثبات α تيمة معامل الثبات الرئيسة

قیمة معامل Cronbach's α	عدد الفقرات	المتغيرات الرئيسة
0.78	10	قانون الاستثمار
0.75	10	الاجازة الاستثمارية
0.72	10	الخريطة الاستثمارية
0.74	10	تخصيص الاراضي
0.84	10	السياسات الاقتصادية
0.81	10	إجراءات هيئات الاستثمار
0.75	10	المؤشر المركب للمخاطر القطرية

المصدر: من اعداد الباحثة بلاعتماد على مخرجات التطبيق الحاسوبي SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول (43) ان جميع قيم محاور الاستبانة مرتفعة اذ ان معامل ألفا كرونباخ يجب ان يكون بين (1-0) وكلما اقتربت من الواحد دلت على استقرار ثبات البيانات ونلاحظ قيم المحاور اقل قيمه كانت (0.72) وهي أيضا قريبة من الواحد مما يجعل الثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

Cronbach's α الجدول ثبات محور الدراسة لكل من المتغيرات الرئيسة اذ يتراوح معامل α في جميعها بين 0.72 و 0.84 وهي قيمة مرتفعة مما يدل على ثباتها وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

يتم التحقق من ثبات الأداة باستعمال معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach Alpha) لقياس درجة مصداقية إجابات أسئلة استمارة الاستبانة، وذلك بالاعتماد على قياس مدى الثبات الداخلي لهذه الأسئلة، من خلال مقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه هذه الأسئلة، كما يمكن تفسير ألفا كرو نباخ بأنها معامل الثبات الداخلي، (Internal Consistency) بين الإجابات ولذلك فإن قيمتها تتراوح بين (صفر، 1) ، علما ان القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا هي (60 %) فأكثر لكي تكون مصداقية المقياس جيدة ويمكن اعتماد النتائج إذا بلغت قيمة الفا (93 %) لدراسة الثبات بالنسبة لكل محور .

8: تحليل فقرات الاستبانة لمتغيرات الدراسة: جرى تحليل اجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS V.23 لحساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية إذ تتدرج اراء الافراد المبحوثين ازاء متغيرات الدراسة على وفق مؤشر نسبة الاستجابة إلى مساحة المقياس وكالآتي: (الزغبي،2012، 55)

أ-المستوى الاول يقع بين 20-39.99 ويمثل تدنياً شديداً في مستوى الحالة المدركة. ب-المستوى الثاني يقع بين 40-59.99 ويمثل تدنياً في مستوى الحالة المدركة. ج-المستوى الثالث يقع بين 60- 69.99 ويمثل المستوى المتوسط للحالة المدركة. د-المستوى الرابع يقع بين 70-89.99 ويمثل مستوى عالياً للحالة المدركة.

ه-المستوى الخامس يقع بين 90-99.9 ويمثل مستوى عالياً جداً للحالة المدركة.

9-التحليل الاقتصادي لنتائج الاستبانة حسب (عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر).

تم تحليلها ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS واستخراج النتائج لأجوبة العينات من خلال إيجاد (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية) وتم اعتماد مخرجات البرنامج الإحصائي في البحث بشكل متسلسل ومترابط مع الفقرات المذكورة في استمارة الاستبانة التي تم توزيعها ، وبعد استخراج النتائج قامت الباحثة بعمل تفسير عليها ومن ثم استخراج اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها.

إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (3) نقاط، فإن ذلك يدل على موافقة معظم المبحوثين على الفقرة أو السؤال ، أما إذا كان المتوسط (3) نقاط فإن ذلك يعبر عن (محايد) ، في حين يدل المتوسط على عدم الموافقة إذا كان أقل من (3) نقاط، وحيث أن الدراسة شملت المبحوثين كافة (دراسة حالة) فإن المتوسط الحسابي هو متوسط مجتمع الدراسة، أما الانحراف المعياري فإنه يبين مدى تشتت البيانات، ، فإذا كان أقل من (1) فإن المتوسط يمثل البيانات بشكل جيد.

أ-التحليل الاقتصادي للتساؤل الأول (قانون الاستثمار) والفقرات الفرعية: فيما يخص الفقرة الاولى "يلبي قانون الاستثمار احتياجات المستثمر " فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (قانون الاستثمار)، قد بلغ بشكل اجمالي (3.2189) وهو اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.9152) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (64%) مشيراً الى مستوى ادراك متوسط لقانون الاستثمار على وفق إجابات العينة ، وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (3) التي تنص على (وجود تضارب اختصاصي في

مؤسسات الدولة أن وجود أكثر من مؤسسة حكومية معنية بالاستثمار يسبب ارتباكاً بين المستثمرين.) بقيمة (4.8107) وبانحراف معياري (0.63406) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (96%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية انه يوجد تضارب تخصصي في مؤسسات الدولة يسبب ارباكاً للمستثمر مشيراً الى مستوى ادراك متدنٍ لقانون الاستثمار) على وفق إجابات العينة مما يدل على موافقة المستثمرين على هذه الفقرة إذ يبين الجدول(35) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية:

الجدول (35) معامل كرونباخ لابعاد قانون الاستثمار وتأثيرها في جذب الاستثمار

* .	•1 •811	t - ti	(* - +1 .1 - N) \+1	
نسبة	الإنحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.44	.63202	2.1852	يلبي قانون الاستثمار احتياجات المستثمر	1
0.57	1.1217	2.8642	تلتزم المؤسسات الحكومية العراقية بقانون الاستثمار	2
0.96	0.63406	4.8107	يوجد تضارب تخصصي في مؤسسات الدولة (اكثر من مؤسسة	3
			تختص بالاستثمار) مما يسبب ارباك للمستثمر	
0.32	0.82441	1.5967	يستطيع قانون الاستثمار النافذ حل جميع الاشكالات التي تواجه	4
			المستثمر	
0.66	0.81970	3.3169	نجحت هيأت الاستثمار من تطبيق قانون الاستثمار في عملية تنمية	5
			العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها	
0.73	1.0101	3.6255	يعطي قانون الاستثمار امتيازات تشجيعية للمستثمر	6
0.81	1.2949	4.0700	ان التضارب في نصوص قانون الاستثمار او تعارضه مع القوانين	7
			الاخرى يسبب نفور للمستثمرين من العمل في العراق خوفاً من	
			التبعات القانونية	
0.41	1.3706	2.0370	تعمل النافذة الواحدة على وفق قانون الاستثمار	8
0.93	0.63948	4.6543	انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار يولد عدم الثقة او	9
			عدم الاطمئنان لدى المستثمر على استثماراته بسبب كثرة التعديلات	
			التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الامر الذي يجعل المستثمر في	
			قلق و عدم اطمئنان باستمر ار .	
0.61	0.80494	3.0288	ان الحوافر التي ينص عليها قانون الاستثمار مشجعة للاستثمار في	10
			العراق.	
0.64	0.9152	3.2189	إجمالي الفقر ات	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (4) التي تنص على (يستطيع قانون الاستثمار النافذ حل جميع الاشكالات التي تواجه المستثمر) بقيمة (1.5967) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.82441) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (32%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياساً بالفقرات الاخرى.

اتفق نحو 93% من المستثمرين على أن عدم الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار يؤدي إلى انعدام ثقة المستثمر باستثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والأحكام وعدم استقرارها مما يجعل المستثمر في العراق في حالة من القلق وعدم الثقة في استثماراته. بمتوسط حسابي بلغ 4.6543، وانحراف معياري بنسبة 0.63948، والم يعنف الرغم ذلك يعتقد 61٪ من المستثمرين أن الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار بشكل عام أو في بعض مواده مشجعة للاستثمار في العراق.بمتوسط حسابي بلغ 3.0288، وانحراف معياري بنسبة 0.80494.

2-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الثاني (الاجازات الاستثمارية)

فيما يخص الفقرة الثانية المتعلقة "بتاثير الإجازات الاستثمارية في العراق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (الاجازات الاستثمارية)، قد بلغ بشكل اجمالي (2.6947) وهو اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، والانحراف المعياري بنسبة (1.1165) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة المحياري بنسبة لعلى عدم موافقة المستثمرين على هذه الفقرة مشيراً الى مستوى ادراك متدني للاجازات الاستثمارية على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول(36) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (36) معامل كرونباخ لأبعاد الإجازة الاستثمارية وتاثيرها في جذب الاستثمار

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.42	1.1340	2.1070	تقدم دائرة النافذة الواحدة الخدمة متكاملة ابتداء من اجراءات اصدار الاجازة	1
			الاستثمارية والبدء بتنفيذ المشروع وانتهاء بإنجاز المشروع	
0.45	1.2317	2.2634	المدة الزمنية المستغرقة لإصدار الاجازة الاستثمارية مقبولة.	2
0.78	.83205	3.8807	ان واقع حال انجاز المعاملات الادارية اللازمة للحصول على اجازة الاستثمار يتسم	3
			بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب الاستثمارات الخارجية	
			والداخلية وتوزيعها بالشكل الامثل	
0.48	.81986	2.4074	يعد تقديم طلب الحصول على رخصة استثماريةٍ من خلال ملء حقول استمارة	4
			الطلب كافة الموجودة على الموقع الالكتروني سهلاً	
0.69	1.3735	3.4733	وجود نافذة واحدة تسهل عملية اصدار الاجازة الاستثمارية للمشروعات الاستثمارية	5
0.45	1.1090	2.2346	تعتمد هياة الاستثمار المخاطبات الالكترونية مع المؤسسات المالية (الممولة /	6
			الضامنة) في خطة تمويل المشروع	
0.46	1.2347	2.3210	يصنف الموقع الالكتروني استمارات الطلب حسب حجم المشروعات ونوعها الى	7
			استمارات موحدة ، استمارات تخصصية	
0.42	1.1171	2.1111	يقوم المستثمر في العادة بمراجعة الجهات القطاعية لإكمال متطلبات الموافقات	8
			الخاصة بإصدار الاجازة الاستثمارية ام دائرة النافذة الواحدة	
0.43	1.1615	2.1358	تجد اجراءات تقديم طلب الاستثمار تجري بسهولة	9
0.80	1.1516	4.0123	يتحمل المستثمر اجور الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لاستصدار اجازة	10
			استثمارية	
0.54	1.1165	2.6947	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (10) التي تنص على (يتحمل المستثمر اجور الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لاستصدار اجازة استثمارية) بقيمة (4.0123) وبانحراف معياري (1.1516) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (80%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالِ في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية انه يتحمل المستثمر أجور الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لاستصدار إجازة استثمارية ،وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (1) التي تنص على (تقدم دائرة النافذة الواحدة الخدمة متكاملة ابتداء من اجراءات اصدار الاجازة الاستثمارية والبدء بتنفيذ المشروع وانتهاء بإنجاز المشروع) بقيمة (2.1070) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (1.1340) مشيرا إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (42%) مؤشرة تحقيق مستوى متدن من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياساً بالفقرات الأخرى،ومنها عدم العمل في النافذة الواحدة ، وهي من الأساليب الحديثة المتطورة لمعالجة الفساد الإداري الناتج عن الاحتكاك بين الموظف والمستثمر والفوضى في أداء الأعمال ، وعدم تفعيل دور النافذة الواحدة في العمل الاستثماري. كما يؤدي إلى عدم استكمال طلبات الاستثمار في الأوقات التي يحددها القانون ، فضلا عن الجهات القطاعية المتعددة التي تمنح التراخيص والموافقات، إذ لا يمتلك ممثلوها في إدارة النافذة الواحدة الصلاحيات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن المشروعات الاستثمارية التي تعرض عليهم ، وتعددت الآراء حول هذه المشروعات في كثير من الحالات يكون رفض بعض المشروعات غير مبرر فنياً واقتصادياً وان 69٪ من المستثمرين الذين تم استطلاع أرائهم على وفق الاستبانات يوافقون على أن النافذة الواحدة لا تعمل بموجب قانون الاستثمار العراقي. في حين يعتقد 42٪ منهم فقط أن إدارة النافذة الواحدة تقدم خدمة متكاملة ، تبدأ بإجراءات إصدار رخصة الاستثمار ، ابتداءً من تنفيذ المشروع وانتهاءً بإتمام المشروع ، فيما يعتقد 43٪ من المستثمرين. ان تقديم هذه الخدمة المتكاملة لا يحدث دائما ولكن في بعض الاحيان فقط. ويعتقد 42٪ من المستثمرين أن التفاعل المباشر بين الموظفين والجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الإدارية مع المستثمر يؤدي إلى إبرام الصفقات ومن ثم تحقيق فساد إداري ومالي.

فضلاً عن ذلك ، فإن سياسة الاستثمار ليست واضحة. وأكد 80% من المستثمرين أنهم يتحملون رسوم الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لإصدار رخصة الاستثمار. نتيجة لذلك ، يعتقد 43% فقط من المستثمرين أن إجراءات تقديم طلب الاستثمار سهلة.

3-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الثالث (الخريطة الاستثمارية):

فيما يخص الفقرة الثالثة "تاثير الخريطة الاستثمارية في العراق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (الخريطة الاستثمارية)، قد بلغ بشكل اجمالي (2.8658) وهو اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وبنسبة استجابة (0.57، وانحراف معياري بنسبة (1.3653) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، مشيراً الى مستوى ادراك متدن (الخريطة الاستثمارية) ، على وفق إجابات العينة مما يدل على عدم موافقة المستثمرين على هذه الفقرة مشيراً الى مستوى ادراك متدن للخريطة الاستثمارية على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول (37) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (37) معامل كرونباخ لابعاد الخريطة الاستثمارية وتاثيرها في جذب الاستثمار

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.62	1.3410	3.0864	الخريطة الاستثمارية المقدمة جاذبة للمستثمر	1
0.70	1.4582	3.5226	تصدر خريطة استثمارية بالمشروعات الاستثمارية	2
0.49	1.5486	2.4609	ان الخريطة الاستثمارية في كل محافظة معدة اعداداً جيداً يتناسب	3
			والحاجة الفعلية للمحافظات للفرص الاستثمارية	
0.44	1.4190	2.1893	تغطي الخريطة الاستثمارية احتياجات قطاع الاستثمار على وفق المدة	4
			الزمنية	
0.44	1.4190	2.1893	تتضمن الخريطة الاستثمارية تخصيصاً مسبقاً للفرص الاستثمارية	5
			الموجودة في الخريطة (تخصيص ارض لكل مشروع(
0.44	1.4190	2.1893	الموقع الالكتروني لهيات الاستثمار كافٍ ويلبي احتياجات المستثمر في	6
			التسجيل كشركة مستثمرة	
0.64	1.2422	3.2181	التعامل المباشر بين الموظفين والجهات المسؤولة عن منح التسهيلات	7
			الادارية مع المستثمر يؤدي الى عقد الصفقات ومن ثم تحقق الفساد	
			الاداري والمالي	
0.77	1.3561	3.8724	عدم استكمال التصميم الأساسي للعديد من المحافظات أدى إلى صعوبة	8
			وضع خريطة استثمارية متكاملة تحدد المناطق الاستثمارية بشكل	
			مصنف حسب القطاعات.	
0.41	1.0931	2.0576	يتم الترويج للمشروعات الاستثمارية من خلال موقع هيأت الاستثمار	9
0.77	1.3561	3.8724	يتم تحديث الخربطة الاستثمارية سنويأ	10
0.57	1.3653	2.8658	الاجمالي	1

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

من خلال تحليل إجابات المستثمرين على الأسئلة الواردة في الاستبانة ، فإن بعض الحقائق المتعلقة بعدم جاذبية الخريطة الاستثمارية ، كما أشار 57٪ من المستثمرين ، هي: غير واقعية ، فضلاً عن أنها لا تغطي جميع القطاعات ولا يتم التحديث سنوياً ويظهر التباس في المشروعات الاستثمارية لوجود أكثر من

جهة معنية بالاستثمار سواء كانت قطاعية أم إدارية (هيات وطنية ومحافظات – وزارات – بلديات ... الخ). وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (8 و 10) التي تنص على (إجراءات تقديم طلب الاستثمار تتم بسهولة) و (يتم تحديث الخريطة الاستثمارية سنوياً) بقيمة (3.8724) وبانحراف معياري (1.3561) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (77%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى منخقض في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية أن إجراءات تقديم طلب الاستثمار تتم بسهولة وان يتم تحديث الخريطة الاستثمارية سنوياً . وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (9) التي تنص على (يتم الترويج للمشروعات الاستثمارية من خلال موقع هيات الاستثمار) بقيمة (2.0576) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (1.0931) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وعززت ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (41%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من إدراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياساً بالفقرات الأخرى.

4- التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الرابع (تخصيص الاراضي):

فيما يخص الفقرة الرابعة "تاثير تخصيص الاراضي في العراق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (تخصيص الاراضي)، قد بلغ بشكل اجمالي (3.1317) وهو اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (1.0678) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (63%) مشيراً الى مستوى ادراك متوسط تخصيص الاراضي على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول(45) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (10) التي تنص على (الجهة المالكة للأرض غير مرنة في تحويل الأرض الى المستثمر) بقيمة (3.7778) وبانحراف معياري (1.0833) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة الشتجابة بنسبة (76%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية كون ان الجهة المالكة للأرض مرنة في تحويل الأرض الى المستثمر، وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (9) والتي تنص على (الأراضي المخصصة للاستثمار غير مشغولة من متجاوزين) بقيمة (1.6049) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.55326) مشيراً إلى تشتت الجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وعززت ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (32%) مؤشرة تحقيق مستوى متدن من إدراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياساً بالفقرات الأخرى.

الجدول (38)

معامل كرونباخ لأبعاد تخصيص الارض وتاثيرها في جذب الاستثمار

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.66	.935600	3.2881	مساحة الاراضي المخصصة للمشروعات مناسبة مع الحاجة الفعلية للمشروع	1
0.66	.935600	3.2881	يتناسب موقع الارض المخصصة للاستثمار مع طبيعة المشروع الاستثماري	2
0.73	.969190	3.6749	تواجه المستثمر عراقيل مع الجهة المالكة للأرض المحالة للاستثمار	3
0.48	1.0021	2.4156	يؤثر شغل الارض المحالة للاستثمار من قبل المتجاوزين في المشروعات ام	4
			ان تلك التجاوزات ترفع من قبل الجهات المعنية	
0.73	1.2405	3.6337	تتدخل هياة الاستثمار في رفع التجاوزات من قبل الجهات المعنية على	5
			الاراضي المحالة للاستثمار	
0.73	1.2405	3.6337	وجود دعاوى نزاعات ملكية على بعض الأراضي المرشحة للاستثمار	6
0.74	1.2280	3.7202	تعد الجهة المالكة للأرض مرنة في تحويل الارض الى المستثمر	7
0.46	1.4895	2.2798	في حال اشغال الارض المخصصة للمشروعات تقوم هياة الاستثمار بإزالة	8
			التجاوز ثم تسليمها الى المستثمر	
0.32	.553260	1.6049	الاراضي المخصصة للاستثمار غير مشغولة من متجاوزين	9
0.76	1.0833	3.7778	صعوبة تغبير جنس الأرض بسبب التصاميم الأساسية	10
0.63	1.0678	3.1317	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الي مخرجات برنامج spss

وقد اتفق اغلبية المستمرين على ان الفرص الاستثمارية في الخريطة الاستثمارية لا تتضمن تخصيص الاراضي ، كما ان 66% فقط من المستثمرين يعتقدون ان الاراضي المخصصة للاستثمار تتناسب مع طبيعة المشروع الاستثماري، ويتفق كل المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم على ان الاراضي المخصصة للاستثمار مشغولة من متجاوزين . ويؤكد 75% من المستثمرين على ان هياة الاستثمار لا تقوم بإزالة التجاوز عن الاراضي المخصصة للاستثمار قبل تسليمها للمستثمر . فيما يرى 25% من المستثمرين أن الهياة نقوم احيانا بإزالة التجاوز قبل تسليم الارض للمستثمر .

5-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الخامس (السياسات الاقتصادية):

فيما يخص الفقرة الخامسة "تاثير السياسات الاقتصادية في العراق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (السياسات الاقتصادية)، نحو (2.5630) وهو اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.6769) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (51%) مشيراً الى مستوى ادراك متدنٍ للسياسات الاقتصادية على وفق إجابات العينة مما يدل على عدم موافقة المستثثمرين على هذه الفقرة.

أما الفقرة الاولى " يؤثر النقلب في سعر الصرف على انجاز المشروعات الاستثمارية " ، تشير الإجابة الى الموافقة على هذه الفقرة بمتوسط حسابي (4.0000)، وبخصوص الفقرة الثالثة " يجد المستثمر الاجنبي والمحلي ان ثبات سعر الصرف (الدينار/الدولار) افضل من تعويمه ام العكس " كانت الإجابة بالموافقة .

الجدول (39) معامل كرونباخ لابعاد السياسات الاقتصادية وتاثيرها في جذب الاستثمار

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.80	0.86244	4.0000	يؤثر التقلب في سعر الصرف في انجاز المشروعات الاستثمارية	1
0.80	0.86244	4.0000	يحصل المستثمر على القروض الميسرة على وفق القانون	2
0.80	0.86244	4.0000	يجد المستثمر الاجنبي والمحلي ان ثبات سعر الصرف	3
			(الدينار/الدولار) افضل من تعويمه ام العكس	
0.80	0.86244	4.0000	ثبات سعر الصرف للمدة 2004-2020 نتيجة للتقلبات التي	4
			شهدها العراق للمدة الممتدة بين 2019و 2021 التي اثرت في	
			عدد الفرص الاستثمارية في البلاد	
0.32	0.55326	1.6049	تمنح المصارف التسهيلات الكافية للمستثمر لإنجاز مشروعه	5
0.32	0.55326	1.6049	منافذنا الحدودية لها القابلية على استيعاب النمو الحاصل في	6
			القطاع الاستثماري من ناحية القدرة على ادخال المواد المستوردة	
			للمشروعات	
0.32	0.55326	1.6049	النظام المصرفي في العراق يفي بالغرض	7
0.32	0.55326	1.6049	هناك قناعة لدى جمهور المستثمرين بالسياسات الاستثمارية	8
0.32	0.55326	1.6049	يتلاءم العبء الضريبي على مشروعات اعمال المستثمرين مع	9
			اهداف السياسات الضريبية والنظام الضريبي	
0.32	0.55326	1.6049	تستخدم الحكومة ادوات السياسة التجارية لتشجيع الاستثمار في	10
			صناعات معينه	
0.51	0.6769	2.5630	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرات (2-4) بقيمة (4,0000) وبانحراف معياري (0.86244) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (80%) من المستثمرين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أنه من الصعب الحصول على قروض ميسرة على وفق القانون ،وهذا يرجع لصعوبة الحصول على التمويل للمستثمرين ويلاحظ أن ضعف الائتمان الممنوح من قبل البنوك العراقية المختصة نتج عن تشدد إجراءات الحيطة المالية من جهة والتزام هذه المصارف بسقوف ائتمانية محددة من جهة أخرى، وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية هذه الفقرات في السياسة الاقتصادية . وحقق اقل وسط حسابي في الفقرات (5-10) بقيمة (1.6049) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة

(3) وبانحراف معياري (0.55326) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (32%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من إدراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياساً بالفقرات الأخرى. ويمكن القول أن السياسات الاقتصادية لا تسهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

6-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد السادس (اجراءات هيأت الاستثمار):

فيما يخص الفقرة السادسة "تاثير اجراءات هياًت الاستثمار في العراق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (اجراءات هياًت الاستثمار)، ان قيمة الوسط الحسابي اجراءات هياًت الاستثمار (3.50) بالمتوسط الحسابي للمقياس (3) وانحراف معياري بنسبة (0.8748) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (70%) مشيراً الى مستوى ادراك عال لإجراءات هياة الاستثمار على وفق إجابات العينة ، يتضح أن اجراءات هيات الاستثمار محل الدراسة مشجعة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق إذ يبين الجول (40) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (40) معامل كرونباخ لأبعاد اجراءات هيأت الاستثمار وتاثيرها في جذب الاستثمار

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري		, , , ,	
0.85	0.9328	4.2263	الاجراءات لها اثر سلبي في المدة المقررة للمشروعات	1
0.44	1.4335	2.1893	تسمح هياة الاستثمار للمستثمرين بأبداء أرائهم ومشورتهم حول	2
			الاستثمار في العراق	
0.87	0.8922	4.3416	تقوم هياة الاستثمار بالمتابعة والرقابة على انجازات وممارسات	3
			الشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات	
0.87	0.6197	4.3745	تكون الاجور التي تفرضها هياة الاستثمار على الخدمات المقدمة	4
			من قبلها على المستثمر عادلة	
0.85	0.5774	4.2593	يتعرض المستثمر الى حالات من الابتزاز (كطلب الرشوة) مقابل	5
			تسهيل عمله في الدوائر المعنية	
0.78	1.0389	3.8930	تقدم هياة الاستثمار المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى	6
			التمهيدية والنهائية لمشروعات المستثمرين	
0.87	0.6197	4.3745	تصمم هياة الاستثمار السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين	7
0.49	0.8781	2.4733	هنالك تواطؤ بين موظفين من هيأت الاستثمار وتلك الجهات	8
			لابتزاز المستثمر	
0.49	0.8781	2.4733	يحصل المستثمر على المعاملة الجيدة في المؤسسات المعنية	9
0.49	0.8781	2.4733	تؤثر النزاعات الداخلية في المستثمرين مع وجود سلطة الدولة	10
0.70	0.8748	3.5078	الاجمالي	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

7 - التحليل الاقتصادي لفقرات البعد السابع (المؤشر المركب للمخاطر القطرية):

فيما يخص الفقرة السابعة "تاثير المؤشر المركب للمخاطر القطرية في العراق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (المؤشر المركب للمخاطر القطرية)، قد بلغ بشكل اجمالي (3.6807) وهو اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3)، وانحراف معياري بنسبة (0.9491) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وبنسبة استجابة (74%) مشيراً الى مستوى ادراك عال للمؤشر المركب للمخاطر القطرية على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول (41) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (41) معامل كرونباخ لأبعاد المؤشر المركب للمخاطر القطرية وتأثيرها في جذب الاستثمار

الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
المعياري			
0.4694	4.6749	تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي	1
		يؤثر في الفرص الاستثمارية	
0.4804	4.6420	استخدام المكونات السياسية نفوذهم ومكانتهم السياسية لأغراض	2
		شخصية يؤثر في الفرص الاستثمارية المتاحة	
0.6346	4.6955	لبعض الجهات العسكرية تأثير في قطاع الاستثمار	3
0.5566	4.0123	يتسيد حكم القانون على التحاكمات في قطاع الاستثمار كافة	4
1.0222	3.7860	توجد متابعة دورية للمشروعات الاستثمارية والتي ستؤول	5
		ملكيتها الى الجهة الحكومية لاحقاً	
0.9802	2.1358	يمكن تغير طبيعة المشروع الاستثماري بعد اصدار الاجازة	6
		الآستثمارية	
1.1834	1.6255	يتم تعويض المستثمر في حال تعرضه لانتهاك صريح مخالف	7
		للقانون	
1.3879	3.7449	الاراضي المخصصة للمشروعات الاستثمارية والواقعة في	8
		مناطق نفوذ العشائر او بعض الجماعات غير مرغوبة	
		للمستثمرين او تعد طاردة للاستثمار	
1.3879	3.7449	يتطلب تنفيذ مشروع استثماري (في أثناء مرحلة التنفيذ) في	9
		#	
		المستثمر دفع اتاوات او اعطاء مقاولات ثانوية لتلك الجهات	
		لضمان عدم تهديدهم للمشروع	
1.3879	3.7449	اضطراب العملية السياسية تأثير في قطاع الاستثمار	10
0.9491	3.6807	الاجمالي	
	0.4694 0.4804 0.6346 0.5566 1.0222 0.9802 1.1834 1.3879 1.3879	المعياري 0.4694 4.6749 0.4804 4.6420 0.6346 4.6955 0.5566 4.0123 1.0222 3.7860 0.9802 2.1358 1.1834 1.6255 1.3879 3.7449 1.3879 3.7449 1.3879 3.7449	المعياري المعياري المعياري المعنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي المعياري المعياري الفرش في الفرص الاستثمارية المتخدام المكونات السياسية نفوذهم ومكانتهم السياسية لأغراض المكونات السياسية نفوذهم ومكانتهم السياسية لأغراض المخصية يؤثر في الفرص الاستثمارية المتاحة البعض الجهات العسكرية تأثير في قطاع الاستثمار كافة (4.6955 مالقانون على التحاكمات في قطاع الاستثمار كافة (3.7860 مالكيتها الى الجهة الحكومية لاحقا الاستثمارية والتي ستؤول الملاتئمار الملاتئمارية والتي ستؤول الاستثمارية والمستثمر في حال تعرضه لانتهاك صريح مخالف الاستثمارية والواقعة في الاراضي المخصصة للمشروع الاستثمارية والواقعة في الاراضي المخصصة للمشروع الاستثمارية والواقعة في الاراضي المخصصة للمشروعات الاستثمارية والواقعة في المستثمرين او تعد طاردة للاستثمار المنطق التي تسيطر عليها العشائر او بعض الجماعات عير مرغوبة المناطق التي تسيطر عليها العشائر او بعض الجماعات من المناطق التي تسيطر عليها العشائر او بعض الجماعات من المناطق التي تسيطر عليها العشائر او بعض الجماعات من المناطق التي تسيطر عليها العشائر في قطاع الاستثمار وعلات ثانوية لتلك الجهات الضمان عدم تهديدهم المشروع الضمان عدم تهديدهم المشروع الضطراب العملية السياسية تأثير في قطاع الاستثمار وعومة الصباراب العملية السياسية تأثير في قطاع الاستثمار وعومة المشروع الضطراب العملية السياسية تأثير في قطاع الاستثمار وعومة المشروع

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج Spss.

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (1) التي تنص على (تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر في الفرص الاستثمارية) بقيمة (4.6749) وبانحراف معياري (0.4694) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (93%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عال جداً في ادراك

الافراد المبحوثين لأهمية ان تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر في الفرص الاستثمارية. وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (7) التي تنص على (يتم تعويض المستثمر في حال تعرضه لانتهاك صريح مخالف للقانون) بقيمة (1.6255) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (1.1834) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (33%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياساً بالفقرات الأخرى.

ويقول 75% من المستثمرين ان تنفيذ اي مشروع استثماري في المناطق التي تسيطر عليها العشائر او الجماعات الخارجة عن القانون يتطلب من المستثمر دفع أتاوات أو إعطاء مقاولات ثانوية لتلك الجهات لضمان عدم تهديدهم للمشروع.

فضلا عن التأخر في توفير الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ، والصعوبة البالغة التي يعانيها المستثمر بسبب البيروقراطية للحصول على الأرض المخصصة للمشروع الاستثماري ، وعدم التزام الجهات المالكة للأراضي بتحويلها الى المستثمر ، فضلاً عن أن اغلب الأرضي تكون مشغولة من متجاوزين ناهيك عن العشوائيات التي امتدت إلى مراكز المدن . فضلاً عن صعوبة تغيير جنس الأرض بسبب التصاميم الأساسية ، وجود دعاوى نزاعات ملكية على بعض الأراضي المرشحة للاستثمار .

8-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الثامن (الجهات التي لا تلتزم بقانون الاستثمار)

فيما يخص الفقرة الثامنة "تاثير الجهات التي لا تلتزم بقانون الاستثمار في العراق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" يلاحظ أيضًا أن 72% من المستثمرين يعتقدون أن المؤسسات الحكومية ولاسيما الجمارك بنسبه (28%) والعقارات ينسبه (21%)، والدوائر البلدية في المحافظات بنسبه (21,8%) لا تلتزم بقانون الاستثمار وهذا يعد من الصعوبات التي تواجه إبرام العقد الاستثماري حول تمليك أو إيجار الأراضي مع الجهات المالكة وخاصة دائرة عقارات الدولة مما يعد عائقاً حقيقيا" وعنصرا" طاردا" للاستثمار وتسبب في إضاعة الكثير من الوقت والجهد للهياة الوطنية للاستثمار وهيأت الاستثمار في المحافظات في ظل حاجة الدولة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ مشروعات استثمارية تصب في تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها إذ يبين الجدول (42) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (42) الجدول الاستثمار على وفق استمارة الاستبانة

نسبة الاستجابة(%)	عدد المستثمرين	الجهات	ت
28,9	70	الكمارك- وزارة الداخلية	1
6,2	15	وزارة النفط	2
2,9	7	وزارة الكهرباء	3
21,4	52	عقارات الدولة	4
3,3	8	الجيش العراقي والحشد الشعبي	5
21,8	53	الدوائر البلدية في المحافظات	6
2,5	6	دوائر الماء والمجاري	7
0,4	1	المؤسسات المالية	8
0,4	1	دائرة الاثار	9
1,6	4	الطرق والجسور	10
1,2	3	وزارة البلديات والاسكان ومديرياتها	11
1,2	3	الوزارات التي لها علاقة مع ملكية الارض	12
0,8	2	الجهات المالكة للأراضي المزمع اقامة	13
		المشروعات الاستثمارية عليها	
2,1	5	دوائر الطرق والجسور	14
0,8	2	المديريات العامة للتربية	15
0,4	1	بعض مالكي الاراضي من القطاع الخاص	16
4	10	بعض شيوخ العشائر خاصة فيما يتعلق	17
		بالاستثمار السكني و النفطي	
100	243	اجمالي الفقرات	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات الاستبانة.

9-الاستنتاجات من خلال الدراسة الميدانية: من خلال النتائج التي اظهرتها استمارة الاستبانة ، يمكن الاشارة الى اهم العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، من وجهة نظر المستثمرين المحليين ،على النحو الآتي:

أ-قانون الاستثمار

أ-1-قانون الاستثمار واضح و دقيق و يحفز الاستثمار.

أ-2- وجود تشريع قانوني يحمي المستثمر من الابتزاز أو التعويض عن مشروعه في حال تعثره لظروف قاهرة.

أ-3-عدم التزام العديد من الجهات الحكومية بقوانين الاستثمار ، ولاسيما عندما تتداخل مع قسم من القوانين النافذة.

أ-4-انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار. عدم الثقة بالمستثمر أو قلة الثقة باستثماراته.

ب-إجراءات إصدار اجازة استثمارية

ب-1-لا يرقى عمل النافذة الواحدة إلى مستوى الطموح.

ب-2-تداخل الهيآت الأخرى مثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأصحاب الأراضي والمؤسسات غير الحكومية الأخرى. محدودية جهود المؤسسة الاستثمارية لمنح تراخيص الاستثمار للمؤسسات غير الكفوءة. عدم وجود دعم مالى حقيقى للمستثمر ... الخ.

ب-3-الوقت الذي يستغرقه الحصول على رخصة الاستثمار يستغرق وقتا طويلا ، فضلا عن عدم تفعيل الموقع.

ب-4-منح تراخيص الاستثمار للوسطاء الذين يعرضونها للبيع وعدم بدء المشروع لعدة سنوات

ج-خريطة الاستثمار.

ج-1-الموقع الالكتروني غير مفعل.

ج-2-سياسة الاستثمار غير واضحة

ج-3-ضعف في وضع الخريطة الاستثمارية بحيث تبدو غير واقعية ولا تغطي القطاعات كافة.

ج-4-لا يوجد تحديث سنوي للخطة الاستثمارية. يحدث التباس في المشروعات الاستثمارية لوجود أكثر من جهة معنية بالاستثمار سواء كانت قطاعية أم إدارية (هيات وطنية ومحافظات).الوزارات - البلديات)

د-تخصيص الأرض.

د-1-تأخر واضح في توفير الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

د-2- يصعب على المستثمر الحصول على الأرض المخصصة للمشروع الاستثماري بسبب البيروقراطية.

د-3- التزام أصحاب الأرض بتحويلها إلى المستثمر.

ه-مؤشر مخاطر الدولة المركب.

-1استخدم المكونات السياسية وتأثيرها ومكانتها السياسية للتأثير في فرص الاستثمار.

ه-2-منح تراخيص الاستثمار للوسطاء الذين يعرضونها للبيع وعدم بدء المشروع لعدة سنوات

ه-3-لم تنجح المؤسسة الحكومية في تطوير العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية لضعف إداري وقانوني. لا تتم الموافقة على الاتصالات الإلكترونية مع المؤسسات المالية الضامنة في خطة تمويل المشروع.

ه-4-لا يحصل المستثمر على الدعم المطلوب للمستثمر (قروض ميسرة ، دعم مالي ، تأمين ، إلخ) مقارنة ببعض البلدان الأخرى في المنطقة.

ثانياً-عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر هيأت الاستثمار

لغرض التعرف على واقع الاستثمار ومحدداته في العراق وسبل تطويره من وجهة نظر الهيأة الوطنية للاستثمار و هيأت الاستثمار في المحافطات تم اعداد استمارات استبانة وجهت الى 12 هيأت استثمارية محلية والى هياة الاستثمار الوطنية وكانت النتائج على النحو الآتى:

1-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الاول(قانون الاستثمار):

فيما يخص الفقرة الاولى "تاثير قانون الاستثمار في العراق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (قانون الاستثمار)، ان قيمة الوسط الحسابي لقانون الاستثمار قد بلغ بشكل اجمالي (3.5750) وهو اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ

(3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.4900) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (72%) مشيراً الى مستوى ادراك متوسط لقانون الاستثمار على وفق إجابات العينة إذ يبين الجدول(43) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول(43) معامل كرونباخ لابعاد قانون الاستثمار وفق استمارة الاستبيان

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.58	0.9003	2.9167	يلبي قانون الاستثمار طموح وتطلعات الهياة	1
0.88	0.9003	4.4167	ترى الهياة ان المستثمر على علم كاف بحقوقه وواجباته في	2
			ظل قانون الاستثمار	
0.58	1.4434	2.9167	قانون الاستثمار هو الفيصل في النقاط الخلافية في حال	3
			تقاطعها مع القوانين المدنية النافذة	
0.88	0.5149	4.4167	يواجه قانون الاستثمار وانظمته صعوبات بالتطبيق	4
0.60	0.0000	3.0000	تلتزم المؤسسات الحكومية العراقية بقانون الاستثمار	5
0.80	0.0000	4.0000	يستطيع قانون الاستثمار النافذ حل جميع الاشكالات التي تواجه	6
			الهياة الاستثمار	
1.00	0.0000	5.0000	نجحت هيأت الاستثمار من تطبيق قانون الاستثمار في عملية	7
			تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية	
			وتنويعها	
0.60	0.0000	3.0000	حققت هياًت الاستثمار في المحافظات العراقية الاهداف	8
			المنشودة من قانون الاستثمار	
0.88	0.9003	4.4167	تعمل النافذة الواحدة على وفق قانون الاستثمار	9
0.33	0.6513	1.6667	ان الحوافر التي ينص عليها قانون الاستثمار مشجعة للاستثمار	10
			في العراق	
0.72	0.4900	3.5750	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج spss

لم تحقق هيات الاستثمار المحلية في المحافظات الاهداف التي يمكن ان تتحقق من تطبيق قانون الاستثمار في عملية تتمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتتويعها وجاءت اجابات 44% من ان الهيات الاستثمارية قد نجحت الى حد ما في تحقيق الاهداف التي تضمنها قانون الاستثمار فيما ذهب 56% منهم الى القول بفشل الهيات في تحقيق اهدافها . كما انهم متفقون بنسبة 78% على ضعف الاقبال على الاستثمار في العراق . ويلاحظ ضعف تنفيذ قانون الاستثمار بسبب الضبابية بالتشريعات وبيروقراطية الوزارات وتعدد القوانين الخاصة بالاستثمار مما يسبب ارباكا للاستثمار (الصناعي، النفطي، المؤسسات الصحية، كردستان، المدن الصناعية)، وترى 56% من هيات الاستثمار بأن قانون الاستثمار ليس هو الفيصل في النقاط الخلافية في حال نقاطعها مع القوانين المدنية النافذة . وتتفق هيات الاستثمار بعدم التزام الوزارات والجهات المعنية بقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالاستثمار، وتتفق ايضا أن قانون الاستثمار وانظمته يواجه صعوبات جدية عند التطبيق .

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (4) التي تنص على (يواجه قانون الاستثمار وانظمته صعوبات بالتطبيق) بقيمة (4.4167) وبانحراف معياري (0.5149) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (88%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية كون قانون الاستثماروانظمته يواجه صعوبات بالتطبيق. وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (10) والتي تنص على (ان الحوافر التي ينص عليها قانون الاستثمار مشجعة للاستثمار في العراق) بقيمة (1.6667) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.6513) مشيرا اللي تشتت الجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (33%) مؤشرة تحقيق مستوى متدن من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الاخرى.

2-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الثاني (واقع عمل هياة الاستثمار)

فيما يخص الفقرة الثانية "تاثير واقع عمل هياة الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (واقع عمل هياة الاستثمار)، ان قيمة الوسط الحسابي لواقع عمل هياة الاستثمار قد بلغ بشكل اجمالي (2.8167) وهو اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.9979) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (56%) مشيراً الى مستوى ادراك متدنٍ لواقع عمل هياة الاستثمار على وفق إجابات العينة إذ يبين الجدول (44) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (4) التي تنص على (تقوم الهياة بندوات وحلقات نقاشية للمستثمرين بصورة دورية للتعرف على اهم المشكلات التي تواجه المستثمر الاجنبي والمحلي للعمل على حلها) بقيمة (4) وبانحراف معياري (0) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (80%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ في ادراك الافراد المبحوثين (هيئات الاستثمار) لأهمية ان تقوم الهياة بندوات وحلقات نقاشية للمستثمرين بصورة دورية للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي والمحلي للعمل على حلها . وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (5) التي نتص على (تقوم الهياة بتسجيل الشركات الاستثمارية الكترونياً) بقيمة (1.1667) وهي أقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.5774) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (23%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الأخرى.

الجدول (44) معامل كرونباخ لابعاد واقع عمل هيأة الاستثمار على وفق استمارة الاستبانة

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.68	0.9962	3.4167	من خلال تجربتكم منذ انشاء الهياة ولحد الان الاقبال على الاستثمار	1
			في العراق يلبي الطموح	
0.35	1.3568	1.7500	على وفق الحركة الاستثمارية في البلد بإمكان الهياة تحقيق اهدافها	2
			المنشودة	
0.27	0.7785	1.3333	تم تفعيل نظام النافذة الواحدة من فبل الجهات ذات العلاقة	3
0.80	0.0000	4.0000	تقوم الهياة بندوات وحلقات نقاشية للمستثمرين بصورة دورية	4
			للتعرف على اهم المشكلات التي تواجه المستثمر الاجنبي والمحلي	
			للعمل على حلها	
0.23	0.5774	1.1667	تقوم الهياة بتسجيل الشركات الاستثمارية الكترونيأ	5
0.38	1.3790	1.9167	الموقع الالكتروني لهيأت الاستثمار كافٍ ويلبي احتياجات المستثمر	6
			في التسجيل كشركة مستثمرة	
0.70	1.5667	3.5000	لا تسمح الهياة للعشائر او الجهات الاخرى ان تتدخل في عمل الهياة	7
			وتفرضُ اسماء او مشروعات على هيأت الاستثمار	
0.70	1.5667	3.5000	تقدم هياة الاستثمار المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى	8
			التمهيدية والنهائية للمشروعات	
0.70	1.2432	3.5000	تصمم هياة الاستثمار السياسات الخاصة بتحفيز وجذب الاستثمار	9
			الاجنبي المباشر	
0.82	0.5149	4.0833	تقوم هياة الاستثمار بتخطيط الاستثمار الاجنبي في المجالات	10
			الاقتصادية كافة	
0.56	0.9979	2.8167	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

3-التحليل الاقتصادى لفقرات البعد الثالث (الاجازة الاستثمارية)

فيما يخص الفقرة الثالثة "تاثير الاجازة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (هيئات الاستثمار) لهذه الفقرة (الاجازة الاستثمارية)، قد بلغ بشكل اجمالي (3.2333) وهو اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.6531) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، لإجابات العينة إذ يبين الجدول (45) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

يلاحظ من الجدول(45) ، الذي يظهر آراء العينة أن جميع فقرات الاجازة الاستثمارية هي (اتفق او اتفق تماما) وعند جمع التأثير اتفق تماماً مع تأثير اتفق لكل هذه المتغيرات يتضح انها بلغت (65) إجابة يثبت هذا التأثير للاجازة الاستثمارية على المستثمرين المحليين والاجانب بشكل عام وعلى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص مشيراً الى مستوى ادراك عال للإجازات الاستثمارية على وفق إجابات العينة ، وقد حقق اعلى وسط حسابي بالنسبة للفقرة التاسعة من المحور نفسه (9) التي تنص

على (في شأن إصدار اجازة التأسيس سبق للهياة ان منحت اجازات استثمارية في ظل ضغوط سياسية) بقيمة (4.4167) وبانحراف معياري (0.5149) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (88%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ جدا في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية انه سبق للهياة ان منحت اجازات استثمارية في ظل ضغوط سياسية . وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (1) والتي تنص على (هل يمكن تغير طبيعة المشروع الاستثماري بعد اصدار الاجازة الاستثمارية) بقيمة (1.8333) وهي أقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.5774) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (37%) مؤشرة تحقيق مستوى متدن من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الأخرى

الجدول (45) معامل كرونباخ لابعاد الاجازة الاستثمارية على وفق استمارة الاستبانة

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.37	0.5774	1.8333	يمكن تغير طبيعة المشروع الاستثماري بعد اصدار الاجازة الاستثمارية	1
0.70	0.5222	3.5000	المدة الزمنية المستغرقة لإصدار الاجازة الاستثمارية مقبولة	2
0.38	0.5149	1.9167	ان واقع حال انجاز المعاملات الادارية اللازمة للحصول على اجازة الاستثمار	3
			يتسم بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب الاستثمارات	
			الخارجية والداخلية وتوزيعها بالشكل الامثل	
0.63	1.0299	3.1667	هناك تباطؤ في اجراءات التسجيل العقاري وتزويد الجهات المالكة للأرض	4
0.70	1.2432	3.5000	وجود نافذة واحدة يسهل عملية اصدار الاجازة الاستثمارية للمشروعات	5
			الاستثمارية	
0.80	1.2792	4.0000	تعتمد هياة الاستثمار المخاطبات الالكترونية مع المؤسسات المالية (الممولة /	6
			الضامنة) في خطة تمويل المشروع	
0.40	0.8528	2.0000	يصنف الموقع الالكتروني استمارات الطلب حسب حجم المشروعات ونوعها	7
			الى استمارات موحدة ، استمارات تخصصية	
0.80	0.0000	4.0000	تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر على الفرص	8
			الاستثمارية	
0.88	0.5149	4.4167	في شان اصدار اجازة التأسيس سبق للهياة ان منحت اجازات استثمارية في ظل	9
			ضغوط سياسية	
0.80	0.0000	4.0000	للهياة ان تساعد المستثمر في الحصول على اجازة التأسيس من خلال توليها	10
			مفاتحة الجهات المختصة واستطلاع اراء تلك الجهات	
0.65	0.6534	3.2333	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

4-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الرابع(الخريطة الاستثمارية)

فيما يخص الفقرة الرابعة "تاثير الخريطة الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لهذه الفقرة (الخريطة الاستثمارية)، ان قيمة الوسط الحسابي للخريطة الاستثمارية قد بلغ بشكل اجمالي (3.1167) وهو اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.8729) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها

الحسابي ، وبنسبة استجابة (62%) مشيراً الى مستوى ادراك متوسط للإجازات الاستثمارية على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول (46) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (46) معامل كرونباخ لأبعاد الخريطة الاستثمارية على وفق استمارة الاستبانة

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.73	1.5570	3.6667	ان عدم استكمال التصميم الاساسي للعديد من المحافظات ادى	1
			الى صعوبة في وضع خريطة استثمارية متكاملة وتحديد المناطق	
			الاستثمارية بشكل منصف للقطاعات	
0.35	0.4523	1.7500	تغطي الفرص الاستثمارية المعروضة الطلبات المقدمة للاستثمار	2
			ضمن الخريطة الاستثمارية	
0.97	0.3892	4.8333	يتم حساب الفرص الاستثمارية الضائعة سنويأ	3
0.40	0.6030	2.0000	تغطي الخريطة الاستثمارية احتياجات قطاع الاستثمار على وفق	4
			المدة الزمنية	
0.83	0.8348	4.1667	تتضمن الخريطة الاستثمارية تخصيص مسبقأ للفرص	5
			الاستثمارية الموجودة في الخريطة (تخصيص ارض لكل	
			مشروع)	
0.68	0.5149	3.4167	يتم تحديث الخريطة الاستثمارية سنويأ	6
0.87	0.4924	4.3333	يتم تخصيص الاراضي على وفق الخريطة الاستثمارية	7
0.40	1.0445	2.0000	قيام ممثلي الوزارات وبعض الجهات ذات العلاقة بتزويد الهياه	8
			الوطنية للاستثمار بقائمة بالفرص الاستثمارية المتاحة لديها	
0.62	1.6765	3.0833	للهياة خطة لتطوير الخريطة الاستثمارية	9
0.38	1.1645	1.9167	تلبي الخريطة الاستثمارية نهضة الاقتصاد العراقي	10
0.62	0.8729	3.1167	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الي مخرجات برنامج spss

تعتقد 73% من هيأت الاستثمار ان عدم استكمال التصميم الأساسي للعديد من المحافظات أدى إلى صعوبة في وضع خريطة استثمارية متكاملة و تحديد المناطق الاستثمارية بشكل منصف بين القطاعات . كما يلاحظ ان أكثر هذه الفقرات تأثيراً الخريطة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، الفقرة الثالثة إذا كانت الإجابات ذات التأثير (اتفق تماما مع اتفق) هي (97%) فهذا يعني ان الخريطة الاستثمارية أكثر تأثيراً في المستثمرين ومن ثم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (3) التي تنص على (يتم حساب الفرص الاستثمارية الضائعة سنوياً) بقيمة (4.8333) وبانحراف معياري (0.8729) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ جداً في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية ان يتم حساب الفرص الاستثمارية الضائعة سنوياً .

وحقق أقل وسط حسابي في الفقرة (2) التي تنص على (تغطي الفرص الاستثمارية المعروضة الطلبات المقدمة للاستثمار ضمن الخريطة الاستثمارية) بقيمة (1.75) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.4523) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (35%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من إدراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الأخرى.

5-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الخامس (السياسات الاقتصادية)

فيما يخص الفقرة الخامسة "تاثير السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" فقد كانت قيمة الوسط الحسابي للسياسات الاقتصادية قد بلغت بشكل اجمالي (2.8000) وهي أقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.9701) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (56%) مشيراً الى مستوى ادراك متدن للسياسات الاقتصادية على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول (47) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول(47) معامل كرونباخ لابعاد السياسات الاقتصادية على وفق استمارة الاستبانة

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة	المعياري			
(%)				
0.87	0.4924	4.3333	ترى الهياه ان ضعف الائتمان الممنوح من فبل المصارف العراقية	1
			المختصة الناجم عن التشدد في اجراءات الحيطة المالية من جهة فضلاً	
			عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة اخرى يؤثر	
			في جذب الاستثمار	
0.73	1.0731	3.6667	تجد الهياه ان نسبة الضريبية محفزه للمستثمر المحلي	2
0.80	0.0000	4.0000	تجد الهياه ان ثبات سعر الصرف (الدينار/الدولار) افضل من تعويمه	3
			ام العكس	
0.70	1.0000	3.5000	ترى الهياه ان ثبات سعر الصرف للمدة 2004-2020 نتيجة لتقلبات	4
			التي شهدها العراق للمدة الممتدة من 2019و2021 اثرت في عدد	
			الفرص الاستثمارية في البلاد	
0.33	0.9847	1.6667	تجد الهياه ان نسبة الصّريبية اثرت في تكاليف المشروعات الاستثمارية	5
0.35	1.3568	1.7500	لنسبة الضريبة الحالية الاثر في محدودية الفرص الاستثمارية	6
0.27	0.6513	1.3333	تجد الهياه ان النظام المصرفي في العراق يفي بالغرض	7
0.62	1.6214	3.0833	هناك قناعة لدى هياة الاستثمار بالسياسات الاستثمارية	8
0.62	1.6214	3.0833	يؤثر التقلب في سعر الصرف على انجاز المشروعات الاستثمارية	9
0.32	0.9003	1.5833	تستخدم الحكومة ادوات السياسة التجارية لتشجيع الاستثمار في	10
			صناعات معينه	
0.56	0.9701	2.8000	الإجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss.

اتفقت هيات الاستثمار وبنسبة 87% على (ان ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المختصة الناجم عن التشدد في اجراءات الحيطة المالية من جهة فضلاً عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة اخرى يؤثر في جذب الاستثمار) بوسط حسابي (4.3333) وبانحراف معياري (0.4924) وهذا يشير الى تحقيق مستوى عالٍ في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية هذه الفقرة في السياسة الاقتصادية.وحقق اقل وسط حسابي في الفقرات (8) بقيمة (1.3333) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري (0.6513) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (27%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من إدراك عينة الدراسة لهذه الفقرة قياسا بالفقرات الأخرى.

6-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد السادس (تخصيص الاراضي):

فيما يخص الفقرة السادسة "تاثير تخصيص الاراضي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" يلاحظ في المجدول (55)، الذي يظهر آراء العينة بالمحور السادس تخصيص الاراضي ، تؤكد أن جميع فترات هذا المحور هي ايضا (اتفق واتفق تماما)، وعند جمع تأثير إجابة اتفق تماما مع تأثير اتفق للفقرة السادسة (تخصيص الاراضي)، يلاحظ ان قيمة الوسط الحسابي لتخصيص الاراضي قد بلغ بشكل اجمالي (تخصيص الاراضي قد بلغ بشكل اجمالي (3.5583) وهو اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3) ، وانحراف معياري بنسبة (0.9950) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (71%) مشيراً الى مستوى ادراك جيد لتخصيص الاراضي على وفق إجابات العينة وهذا مؤشر قوي على أهمية تخصيص الاراضي في التاثير بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ يبين الجدول(48) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرات (5,6,7) بقيمة (4.5837) وبانحراف معياري (0.6686) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (92%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ جدا في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية هذه الفقرات في تخصيص الاراضي . وحقق اقل وسط حسابي في الفقرة (7,9) بقيمة المبحوثين لأهمية هذه الفقرات في تخصيص الاراضي البالغة (3) وبانحراف معياري (1.3391) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (37%) مؤشرة تحقيق مستوى متدن من إدراك عينة الدراسة لهاتين الفقرتين قياسا بالفقرات الأخرى.

الجدول (48) معامل كرونباخ لابعاد تخصيص الاراضى على وفق استمارة الاستبانة

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري			
0.78	1.0836	3.9167	يؤثر عدم التزام المحافظات بالمدة القانونية لتشكيل مجالس	1
			ادارة هيأت الاستثمار بعد انتهاء دوراتها على عمل	
			المشروعات الاستثمارية	
0.77	1.0299	3.8333	اثر ضعف القطاع الصناعي في العراق على تكلفة	2
			المشروعات الاستثمارية في العراق	
0.78	0.9962	3.9167	الاجراءات لها اثر سلبي في المدة المقررة للمشروعات	3
			الاستثمارية	
0.52	1.1645	2.5833	يتم انجاز متطلبات المشروع الاستثماري كاملاً الكترونيا	4
0.92	0.6686	4.5833	تؤثر البيروقراطية في انجاز المشروعات في الوقت المحدد	5
0.37	1.3371	1.8333	تم الترويج للمشروعات الاستثمارية من خلال موقع هيأت	6
			الاستثمار	
0.92	0.6686	4.5833	تلتزم الوزارات والدوائر كافة لقرارات مجلس الوزراء المؤقر	7
			الخاصة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وازالة المتجاوزين	
			وضمن المدة المحددة في القرارات	
0.37	1.3371	1.8333	تعاون الجهات المالكة للأرض (الحكومية او القطاع الخاص)	8
0.78	0.9962	3.9167	تلتزم الجهات الحكومية ذات العلاقة بمدة زمنية لإصدار	9
			التراخيص الخاصة بتخصيص الارض للمشروعات	
			الاستثمارية	
0.71	0.9950	3.5583	الأرض المخصصة للمشروع تتناسب و حجم المشروع	10

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الي مخرجات برنامج spss

7-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد السابع (المؤشر المركب للمخاطر القطرية):

فيما يخص الفقرة السابعة "تاثير المؤشر المركب للمخاطر القطرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" يلاحظ في الجدول (49)، الذي يظهر آراء العينة بلمحور السادس تخصيص الاراضي ، تؤكد أن جميع فترات هذا المحور هي ايضا (اتفق واتفق تماما)، وعند جمع تأثير إجابة اتفق تماما مع تأثير اتفق الفقرة السادسة (تخصيص الاراضي)، يلاحظ ان قيمة الوسط الحسابي للمؤشر المركب للمخاطر القطرية قد بلغ بشكل اجمالي (3.1000) وهو اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس البالغ (3)، وانحراف معياري بنسبة (0.4909) مؤشراً تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وبنسبة استجابة (62%) مشيراً الى مستوى ادراك متوسط للمؤشر المركب للمخاطر القطرية على وفق إجابات العينة ، إذ يبين الجدول (49) تحليل البيانات المتعلقة بالفقرات الفرعية.

الجدول (49) معامل كرونباخ لابعاد المؤشر المركب للمخاطر القطرية على وفق استمارة الاستبانة

نسبة	الانحراف	المتوسط	الفقرة (الابعاد الفرعية)	الفقرة
الاستجابة(%)	المعياري	,	. , , ,	
الاستياب (١٥٠)	بحياري			
0.27	4 45 47	4 2222	s texture to to to the second to the second to the	_
0.27	1.1547	1.3333	قطع العراق شوطاً في مجال الاستثمار مقارنة بالدول المجاورة والاقليمية	1
1.00	0.0000	5.0000	استخدام المكونات السياسية نفوذهم ومكانتهم السياسية لأغراض شخصية يؤثر في عمل الهياه	2
0.93	0.7785	4.6667	ي ك "". لبعض الجهات العسكرية تأثير في عمل الهياه	3
0.60	0.0000	3.0000	يتسيد حكم القانون على التحاكمات في قطاع الاستثمار كافة	4
0.37	0.3892	1.8333	لم تؤثر التقلبات والاضطرابات التي شهدها النظام السياسي ما بعد التغيير في عمل الهياه	5
0.37	1.0299	1.8333	عالجت النافذة الواحدة تعدد الموافقات والمراجعات والتضخم المستمر في الاعمال الورقية، كي تصبح القواعد والاجراءات واللوائح حواجز دفاعية مشروعة يحتمي وراءها البيروقراطي من التصرف المستقل ويجد له مصلحة دائمة في الحفاظ عليها وتقويمها	6
0.37	0.3892	1.8333	تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر في الفرص الاستثمارية	7
0.37	0.3892	1.8333	تأخذ هياه الاستثمار اجراءات رادعة للذين يتجاوزون على عمل الهياه من العشائر وبعض الجهات	8
0.97	0.3892	4.8333	للعشائر وبعض الجهات تأثير في عمل هياه الاستثمار مثل وضع اليد على الارض المخصصة للمشروع الاستثماري او عدم السماح للمستثمر بالعمل الخ	9
0.97	0.3892	4.8333	ان تطبيق الحوكمة الرشيدة (سيادة القانون، الشفافية، المسائلة) تؤدي الى نجاح الاستثمار في العراق	10
0.62	0.4909	3.1000	الاجمالي	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج spss

وقد حقق اعلى وسط حسابي للفقرة (2) التي بقيمة (5) وبانحراف معياري (0) وما يعزز ذلك تحقيق نسبة استجابة بنسبة (100%) وهذا ما يدل على تحقيق مستوى عالٍ جدا في ادراك الافراد المبحوثين لأهمية هذه الفقرة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية. وحقق اقل وسط حسابي في الفقرات (5-8) بقيمة (1.8333) وهي اقل من قيمة الوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) وبانحراف معياري بقيمة (0.3892) مشيراً إلى تشتت اجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وعزز ذلك نسبة الاستجابة التي بلغت (37%) مؤشرة تحقيق مستوى متدنٍ من ادراك عينة الدراسة لهذه الفقرات قياسا بالفقرات الأخرى.

8-التحليل الاقتصادي لفقرات البعد الثامن (جوانب اخرى):

تتفق هيات الاستثمار بأن عدم تحديث الخريطة الاستثمارية بشكل دوري (سنويا على الأقل) يرتبط بضعف الجانب التصميمي والافتقاد الى خطة عمل لادارة المشروع وبنسبة 46% للاول و 33% للثاني . وتعتقد 40% من هيات الاستثمار ترى ان تطوير الاستثمار يتم من خلال تطوير النظام السياسي فيما قال 32% منهم بأنها احيانا تطوير الاستثمار يتم من خلال تطوير النظام السياسي. وعلى السياق نفسه لا يعتقد سوى 10% تطوير الاستثمار يتم من خلال تطوير النظام المصرفي .

الجدول (50)

الجوانب الاخرى على وفق استمارة الاستبانة

	الفقرة (الابعاد الفرعية)	ت
افظة ام على وفق رؤيا الهياه الوطنية للاستثمار؟	يتم تحديد المشاريع العملاقة في الخريطة الاستثمارية على وفق رؤيا هياه استثمار المح	1
%1	هياه استثمار المحافظة	Í
%99	هياه الاستثمار الوطنية	ب
100		
ص الارض (فقط تسمية مشاريع استثمارية)؟	يتم تخصيص الاراضى وفق الخريطة الاستثمارية ام الخريطة غير مرتبطة بتخصي	2
%56	الخريطة الاستثمارية	Í
%44	الخريطة غير مرتبطة بتخصيص الارض	ب
100		
الهياه الوطنية للاستثمار ؟	تحدد المحافظة الاولوية للمشاريع الاستثمارية ام يتم تحديدها من	3
%86	المحافظة	Í
%14	الهياة الوطنية للاستثمار	ب
100		-
	منطلقات الخريطة الاستثمارية هل هي منبثق	4
%21	خطة التنمية الوطنية	ĺ
%10	البرنامج الحكومي	ب
%55	حاجة انبة للمحافظات	- ت
	اهداف التنمية المستدامة	<u> </u>
%3	اخری	
100	اخرى	
	ا توجد خارطة استثمارية لكل محافظة ام تكون الخارطة موحدة والتي	5
يغدها انهياه الوطنية للرستمار : 89%	خارطة استثمارية لكن مخافظة خارطة موحدة والتي	<u> </u>
		'
<u>%11</u>	خارطة موحدة	ب
100	tc > 7 1 2 AH 51 - 11 >	
	ما هي اسباب عدم تحديث الخريطة الاستثمارية بشكل دوري	<u>6</u>
%46 %22	ضعف في الجانب التصميمي	1
%33	سوء ادارة حقيقة للموارد	ب
<u>%0</u>	عدم وضع خطة عمل لإدارة المشروع	ت
%11	عدم وجود برنامج حكومي واضح	ث
%10	عدم وجود خطة التنمية المستدامة	
100		
* ' *	من حيث رصانة العمل ايهما افضل المستثمر الاجنب	7
%66	المستثمر الاجنبي	1
%44	المستثمر المحلي	ب
100		
	ترى الهياه ان تطوير الاستثمار يتم من خلال	8
%18	النظام القانوني	1
%40	النظام السياسي	ب
%32	النظام الامني	ت
%10	النظام المصرفي	ث
%3	النظام الاجرائي	۲
100		
	كيف تجد سرعة استجابة الجهات المالكة للأرض في تحو	8
0	سريع جداً	Í
0	سريع	ب
%13	الى حد ما	ت
%79	بطئ	ث
%8	بطي جدا	۲
100		
	الاستثمار في البلد شمل جميع القطاعات ام قطاء	9
0	جميع القطاعات	Í
%65	قطاع النفط	ب
%25	قطاع السكن	ت
%2	قطاع السياحة	ث
	فظاع الشياعة-	
%18	قطاع التعليم	7

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبانة.



9-الاستنتاجات من خلال الدراسة الميدانية: يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة على وفق الاستبانة على النحو الآتى:

أ-قانون الاستثمار

أ-1-ضعف تنفيذ قانون الاستثمار بسبب الضرائب والتشريعات وبيروقراطية الوزارات.

أ-2- عدم التزام الوزارات والجهات المعنية بقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالاستثمار

أ-3- تعدد القوانين الخاصة بالاستثمار بسبب ارتباك الاستثمار (صناعي ، نفطي ، مؤسسات صحية ، كردستان ، مدن صناعية) وفشل التزام المحافظات بالمدد القانونية لتشكيل مجالس إدارة الهيأت الاستثمارية.

أ-4- تجاوز المدة القانونية المطلوبة لاستجابة الجهة القطاعية المختصة لإبداء الرأي بشأن إقامة المشروع

أ-5- عدم معرفة القانون من جانب المواطن والموظف وأحياناً المستثمر

ب- إجراءات الحصول على اجازة الاستثمار

ب-1-الصعوبات التي تواجه إبرام عقد الاستثمار فيما يتعلق بتملك أو تأجير الأراضي مع الملاك وخاصة دائرة عقارات الدولة.

ج-خريطة الاستثمار.

-1اً أدى عدم استكمال التصميم الأساسي للعديد من المحافظات إلى صعوبة وضع خريطة استثمارية متكاملة تحدد مجالات الاستثمار في شكل تصنيف للقطاعات.

ج-2-عدم وجود خطة لحساب الفرص الضائعة أو الضعف في الكوادر المسؤولة عن ذلك

ج-3-لم تتم دراسة مقدمة الخريطة الاستثمارية بشكل كامل.

ج-4-فشل بعض الجهات ذات العلاقة في تزويد الهياة الوطنية للاستثمار بقائمة الفرص الاستثمارية المتاحة لها.

المصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه مني العراق

د- النافذة الواحدة

-1- ضعف سلطة النافذة الواحدة ، لعدم وجود إلزام للسلطات القطاعية بإعطاء صلاحيات للعاملين في النافذة الواحدة ،

د-2-عدم تفعيل نظام النافذة الواحدة من قبل الجهات القطاعية ذات الصلة.

ه- تخصيص الأرض.

ه-1صعوبة تغيير جنس الأرض بسبب التصاميم الأساسية.

ه-2- وجود دعاوى منازعات ملكية على بعض الأراضى المرشحة للاستثمار.

ه-3-عدم تعاون أصحاب الأرض (سواء الحكومية أم الخاصة)

إن البيئة الاستثمارية الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقرات السابقة (قانون الاستثمار، الاجازة الاستثمارية، تخصيص الارض ، الخريطة الاستثمارية ، السياسات الاقتصادية ، الجراءات هياة الاستثمار، المؤشر المركب للمخاطر القطرية، الجهات التي لا تلتزم بقانون وهذا ما نجده في العراق في المرحلة الراهنة على الرغم من توافر (الموارد الطبيعية والنفط والغاز) في العراق، والتي تعد كمؤشر ايجابي لجذب الاستثمارات الأجنبية ولكنها ترتبط بالاستقرار السياسي والأمني وقد ترتب على ذلك خسائر متراكمة نتيجة لعدم قدرة السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، عدم قدرة الهيات الاستثمار على التعاقد لتنقيذ المشروعات بسبب الوضع الأمني السائد حاليا في العراق.

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

المبحث الثاني:سبل تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

في ضوء واقع ومؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته فإننا نواجه عوائق وعوامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر. في الأجنبي المباشر أكثر من عوامل الجذب مما يجعل فرصة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. في الاقتصاد العراقي ضعيفة ، ومن ثم لابد من العمل على اتخاذ السياسات المناسبة التي تتقل بيئة الاستثمار في العراق إلى الوضع الملائم الذي يسمح بجذب الاستثمار وتمهد الطريق للعراق لتحقيق مناخ استثماري يمنحه قدرة تنافسية الموصول به إلى درجة الجاذبية ، وهذا يعني أن السياسات ليست إجراء مستقلاً ، بل هي إجراء يعتمد على واقع هذه المحددات التي يتم في ضوئها اختيار سياسات الدولة. وفيما يلي اقتراح لحزمة السياسات التي ترى الباحثة أنها ضرورية لفاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وجاذبيته ، مستوحى من الواقع السلبي لبعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم عرضها في الفصل الثاني لأن اعتماد سياسة الباب المفتوح للتدفقات الاستثمارية ليست سوى وسيلة لتحقيق غاية بعد فقل الموارد المحلية في تحقيق هدف التنمية ، والانفتاح دون اعتماد سياسة محددة، قد تؤدي السياسة إلى تدفق الاستثمارات غير المرغوب فيها مثل الاستثمارات غير المباشرة أو الاستثمارات في المجالات غير تدفق الاستثمارات في المجالات غير المنتجة،مما أدى إلى التفكير في السياسات و المتمثلة بالآتي :

اولا-السياسات المتعلقة بتهيئة بيئة إدارية وقانونية مستقرة

أن الوضع السياسي والأمني في العراق يشكل إحدى الركائز المهمة لبيئة الاستثمار العراقي ، من أجل تحسين بيئة الاستثمار ، يجب العمل على تحسين الوضع السياسي من خلال تعزيز المشاركة السياسية وإرساء الأسس الصحيحة للمصالحة الوطنية وبذل المزيد من الجهود لبث الأمل في مختلف أنحاء البلاد من خلال العمل المشترك مع دول الجوار التي يعد التعاون الأمني معها من الركائز الأساسية للأمن في العراق ، وهذا يتطلب عملاً مشتركًا لكل الاحزاب، والاتجاهات السياسية لأن التعامل مع السياسات المتضاربة والقرارات غير المدروسة سيجد المستثمر الأجنبي صعوبة في التعامل معها.

وان الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للعراق يتوقف على نجاح الاستراتيجية العراقية المرتبطة بتوفير الإرادة الوطنية الحقيقية من خلال إصلاح الجهاز الإداري للدولة العراقية التي تعاني من الفساد المالي والإداري ، وإضافة تشريعات جديدة لقانون الاستثمار من أجل القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار سواء في القطاع الخاص أم في القطاع العام ، ومحاربة الفساد لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجهود الوطنية العراقية ، والبحث عن السياسات المناسبة للاقتصاد العراقي بسبب قلة الخبرات والتجارب الاستثمارية في العراق.

أي ضرورة أن يتسم المناخ الاستثماري بالاستقرار الإداري والقانوني ، وبيئة صديقة لبيئة الأعمال والقطاع الخاص ، ولاسيما فيما يتعلق بالأعمال الإدارية المتعلقة بالتسجيل والتراخيص والموافقات ،إذ من الضروري أن تهدف هذه السياسات إلى تسهيل الإجراءات القانونية وجعل النصوص واضحة الفهم والتفسير ، بعيدًا عن المعموبية والشفافية والموضوعية. من

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

بين الأمور التي تم تناولها على البيئة الاقتصادية والقانونية والإدارية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة الماضية، عدم الاستقرار التشريعي والإداري وكثرة حالات الاندماج والإقالة والتغيير والإلغاء وغيرها ، مما أدى إلى بيئة غير ملائمة للاستثمار.

1-سياسة إصلاح البيئة لممارسة أنشطة الأعمال ترى الباحثة أن لوائح وقواعد الاستثمار تؤثر بشكل مباشر في قرارات الاستثمار ويمكن عرضها على النحو التالي:

أ:بدء نشاط تجاري: تقليل عدد الإجراءات والتكلفة والوقت المطلوب ، من خلال تفعيل عمل النافذة الواحدة

ب-إصدار رخص البناء: تقليل الإجراءات والتكلفة والوقت من خلال إنشاء نظام لتراخيص البناء وتبسيط عملية الحصول على الموافقة على استكمال البناء من المركز ، وتوحيد الموافقات من خلال تحديث أنظمة تقييم المناطق ، وإنشاء خرائط رقمية لتقسيم المناطق ، وإنشاء نظام إلكتروني لمعاملات تراخيص البناء.

ت - تسجيل الملكية في تقليل عدد الإجراءات والتكلفة والوقت اللازم لنقل الملكية من خلال إدخال إجراءات المسار السريع في عملية تسجيل الملكية ، وإنشاء أنظمة إلكترونية لسجلات الملكية البلدية في خيارات البحث لخفض رسوم تسجيل الملكية.

ث: دفع الضرائب: تقليص عدد المدفوعات والوقت اللازم لدفع الضرائب من خلال تحسين الوصول إلى القواعد والأنظمة الضريبية ، وإنشاء نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب.

ح-التجارة عبر الحدود:تقليل عدد المستندات المطلوبة والوقت اللازم للتجارة من خلال تبسيط المصطلحات الأساسية المتعلقة بالمستندات المطلوبة للتجارة وإنشاء نظام النافذة الواحدة للمعاملات التجارية ، مما يتيح تقديم المستندات والأوراق إلكترونياً.

ج-إنفاذ العقود: تقليص الوقت اللازم لتنفيذ العقود الأساسية المتعلقة بالمستندات الضرورية للتجارة ، وإنشاء نظام النافذة الواحدة للمعاملات التجارية ، والسماح بتقديم المستندات إلكترونياً.

د-تصفية النشاط التجاري: تحسين إجراءات الإعسار (الإغلاق) من خلال تحسين كفاءة النظام القضائي. التنظيم الجيد والإجراءات المبسطة تقضي على انتشار الأنشطة غير الرسمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي 2-سياسة استعادة الامن: أن الأولوية الحالية بالنسبة إلى العراق اليوم هي استعادة الاستقرار وتكريس الأمن والسلام ،تضافر جهود جميع القوى السياسية والمجتمعية بعيداً عن الانقسام والحروب الداخلية والطائفية.

3-سياسة محاربة الفساد الإداري: الفساد الإداري من العوامل التي تؤثر سلباً في بيئة الاستثمار وتزيد من تعقيد إجراءات الاستثمار فضلاً عن زيادة التكاليف ومخاطر العمل من خلال عدم الثقة بالسلوك الحكومي ، لذلك يجب القضاء عليه من خلال: (فخري،2009، 150)

أ-نشر التثقيف والتوعية لدى المواطنين

المصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه مي العراق

ب- تقييم ومكافأة الموظف الصادق.

ت-المحاسبة لموظفي الدولة.

د-تبسيط إجراءات العمل وازالة العوائق الإدارية.

4-سياسة تحسين مستوى الديمقراطية: أصبح مستوى الديمقراطية أحد العوامل المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع الخطط والاستراتيجيات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (صفيح ، 2012، 2015)، تحليل تأثير مستوى الديمقراطية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرقيؤدي إلى تقليل المخاطر السياسية وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين الأجانب في العراق ، ومن ثم تحسين المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية ، فضلاً عن ذلك، كلما زادت البيئة السياسية. تتسم بالاستقرار والشفافية والمصداقية في تطبيق القوانين، فكلما زاد تكهن المستثمر الأجنبي بالسياسات والمخاطر المتوقعة ، مما يحفزه على الاستثمار على المدى الطويل. على العكس من ذلك ، فكلما زاد على المجنبي عدم اليقين بشأن الأحداث السياسية ، كانت الخطط الاستثمارية قصيرة الأجل ومحدودة للمستثمر الأجنبي حتى يتمكن من تقليل المخاطر.

ثانيا -سياسات دعم وتأهيل القطاع الخاص

ليتمكن العراق من قيادة العمل التنموي الفعال وتحسين معدلات أدائه واستيعاب الفرص الاستثمارية المتاحة. بحيث يكون من بين أهداف هذه السياسات كسب ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب، ودعم برامج التدريب المركزة على إعداد "رواد أعمال" حقيقيين ورعاية الواعدين بينهم ودعم مشروعاتهم لتكون الأساس لبناء قطاع خاص وطنى فعال.

لعدة عقود ، سيطرت الحكومة على معظم النشاط الاقتصادي ، مع خضوع النشاط الخاص لتشريعات وإجراءات تقييدية، مما جعل هذا القطاع مهمشًا في أنشطة محدودة في الاقتصاد. ولكن الآن بعد أن أصبح الاتجاه لتشجيع القطاع الخاص وإعطائه الدور الأكبر في الاقتصاد والنتمية، أصبح من الضروري تهيئة البيئة المناسبة لعمله من خلال إزالة القيود والعقبات والتدابير التنظيمية والتشريعية مثل تحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف والفوائد وتحرير التجارة والنشاط الاقتصادي واتباع سياسات ائتمانية مناسبة وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال تبني مبادئ وشروط التحول إلى اقتصاد السوق. هذا لا يعني أن الحكومة تسرع في اقتراح إصلاحات السوق ، لأن الأسرع في ظل عدم استقرار الديمقراطية ، يؤدي إلى الفشل بسرعة ، أذ لا بد من مراعاة المشكلات المؤسسية التي تعوق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في ظل التحولات التي حدثت في العراق ، والخصخصة هي إحدى طرائق وآليات التحول نحو اقتصاد السوق، والمحرك الرئيس لجذب وتشجيع الاستثمارات ووسيلة فعالة في تعبئة المدخرات المحلية من خلال أصول المشروعات العامة (الجبوري، الاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية إذ ركزت على تنفيذ عملية الخصخصة بشكل تدريجي ، وبدأت الاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية إذ ركزت على تنفيذ عملية الخصخصة بشكل تدريجي ، وبدأت

المصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه مني العراق

كبداية صعبة بسبب رفض الرأي العام المصري لفكرة الخصخصة، وبذلك تحققت نجاحات في تحسين بيئة الاستثمار.

تؤثر خصخصة الشركات المملوكة للدولة بشكل مباشر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، من خلال السماح للمستثمرين الدوليين بالوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلاد. وبهذا المعنى، تسهم الخصخصة في إزالة عقبات الاستثمار ،بسبب الأعباء الكبيرة التي تفرضها الدولة على المؤسسات المملوكة إذ أن نفقاتها المتزايدة تثقل كاهل ميزانية الدولة ، فضلاً عن إدارتها التي تتطلب مهارات تجارية ومالية وإدارية، وأقلية كبيرة، وهذا ما يفتقر إليه القطاع العام غالبًا من خلال التنفيذ وتحسين برامج التخصيص ومتابعة التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

ثالثاً -السياسات المتعلقة بتقسيم الأدوار بين القطاعين العام والخاص

من الضروري التأكيد في هذه السياسات على مبدأ التكامل بدلاً من التنافس بين القطاعين العام والخاص وعدم عدَّ أحدهما بديلاً أو نقيضًا أو منافسًا للآخر ، بل لكل منهما دور مميز وموقع مهم في برنامج إعادة الهيكلة، وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يقوم القطاع العام بتقديم الدعم والمساعدة للقطاع الخاص الناشئ وتزويده بالوسائل كافة التي تمكنه من أداء الدور المتوقع في إطار تحقيق أهداف مرحلة إعادة الهيكلة.

من خلال رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الشركات المختلطة ،من خلال تفعيل أحكام المادة (7) الواردة في قانون الشركات رقم (11) لسنة 1997 المعدل والذي يسمح بمشاركة القطاعين الخاص والعام.

رابعاً -السياسات الخاصة بتوفير الحوافز المجزية وعوامل الجذب الحقيقية

وهي سياسات لتقديم حوافز مجزية ومعالم جذب حقيقية فالمطلوب سياسات واضحة توفر جملة من عوامل الجذب والحوافز الكفوءة والفعالة في جذب المستثمرين المحليين والآجانب دون تمييز، وان تتسم هذه الحوافز بالشفافية والوضوح، بحيث تغطي مجالات متنوعة، ولاسيما فيما يتعلق بتحقيق التنمية المكانية أو تحقيق الآمن الغذائي، أو تشجيع القطاع التصديري أو تنمية المجالات الاجتماعية الحيوية كالخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والبنية التحتية.

خامساً -السياسات الرامية لزيادة المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

1-سياسات زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني

كما هو معلوم أن من القضايا المصاحبة لإعادة الهيكلة وإعطاء دور أكبر للمبادرات الفردية زيادة درجة الانفتاح على السوق العالمية واشتداد المنافسة في جميع الأسواق ولاسيما في إطار منظمة التجارة العالمية والعربية. واتفاقيات الشراكة المتوسطية، وجميعها تتطلب وجود سياسات اقتصادية. محددة إن الوحدات العاملة في الاقتصاد العراقي تشجع على ضرورة رفع التنافسية وزيادة مستويات الأداء والكفاءة ، وجعل ذلك المعيار الأساسي للتوجه في السوق العالمية.

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

2: سياسة تحسين صورة البلاد في الخارج: صورة العراق ماتزال جداً متواضعة في الإعلام الأجنبي من خلال علاقة الدولة بالمستثمر الأجنبي لعدة أسباب منها تدخل الدولة في الاقتصاد ومناخ الاستثمار غير مشجع ومن ثم عدم جاذبية الاستثمار تكمن في أن الإصلاحات تتأخر، فلابد من القيام بالإصلاحات التالية:

أ:يجب تنفيذ استراتيجية تشجيع الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية ، ويجب أن تتم عملية المراجعة لهذه الوكالة بحيث تستجيب للمعايير الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي.

ب: كذلك لابد عليها أن تعمل بشراكة مع مكتب تسويق دولي لإظهار قدرات العراق وجاذبية أسواقه وكذلك تكوين إطارات في هذا المجال مهمتهم العمل على الإعلان لجاذبية السوق .

ج-الإعلان عن جاذبية السوق تعزيز القطاع الخاص ونسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد القطاع الخاص الديناميكي عاملاً محددًا لجذب الاستثمار

3-سياسة تسريع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، ضرورة الاستفادة من المزايا النسبية التي مكن أن يجنيها الاقتصاد الوطني من الانضمام إلى هذه المنظمة ، إذ يفتح الانضمام فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية وتقليل أو إلغاء الرسوم الجمركية في مواجهة الصادرات العراقية، المختلف السلع والخدمات مما يشجع القطاعات الأخرى على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، على الحكومة تقديم الحوافز والخدمات والتسهيلات المختلفة لتأهيل وتطوير الصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع التعاون والتسيق بين الصناعات المختلفة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتوسيع التعاون مع الدول العربية، من أجل زيادة التعاون والتسيق التعاون والتسيق الثقافية لجميع القوانين والإجراءات واللوائح.

4-الاستفادة من تجارب الدول، أنه يمكن الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية من خلال مؤشر سهولة أداء الأنشطة التجارية ، والتي حققت فيها مراتب مهمة على مستوى العالم ، من خلال المؤشرات العشرة التي تضمنتها ، ومؤشر بدء النشاط التجاري. التي تميزت بتقليل عدد الإجراءات والتكلفة والوقت المطلوب للتسجيل، ومؤشر تصاريح البناء، وتسجيل الممتلكات، والوصول إلى الائتمان وحماية المستثمر . والاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، من خلال مؤشر الحصول على الكهرباء والتجارة عبر الحدود ، إذ حصلت الإمارات على مراتب مهمة.

سادساً -السياسات المتعلقة بتنظيم التوظيف وسوق العمل

بحيث تتضمن هذه السياسات آليات ووسائل محددة، وطرائق عملية ممكنة، لتنظيم سوق العمل ، ولاسيما فيما يتعلق بالعمال الوافدين، لحل مشكلات العاطلين عن العمل، والمشكلات المتعلقة بالبطالة المقنعة والتراكم الإداري ، وكذلك تنظيم أسس التوظيف على وفق هيكل معدل ومناسب للرواتب والأجور ، وعلى وفق الضوابط والمعايير العامة،والمؤهلات الأكاديمية لشغل الوظائف، بطريقة تضمن سمو معايير الكفاءة والقدرة ، بعيدًا عن المحسوبية والمنسوبية وغيرها من المعايير الاجتماعية.

الفصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

يعتمد نجاح سياسات جذب الاستثمار الأجنبي بشكل خاص على تحقيق إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية الحاسمة. في ظل ما يشهده العالم اليوم في الاتجاه نحو العولمة والتكامل وزيادة الترابط بين اقتصادات الدول ، من الضروري خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير كحقوق أساسية تعزز المشاركة الشعبية ودور المجتمع المدني وتضمن المساواة الكاملة بين جميع مواطني الدولة وتضمن لهم ممارسة الحقوق المدنية والسياسية كافة والسماح لهم بالنقد والتعامل بإيجابية مع السلبيات وفضح الممارسات الفاسدة ، بوصف المواطن هو المفتاح لإدارة وتسهيل جميع الأمور المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي وتطويره وقادر على تذليل العقبات التي تواجه جميع المستثمرين بانواعها كافه وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيلهم. (الاسرج، 2005 ، 50). ويسهم توافر القدرات العلمية بشكل كبير في جذب الشركات العالمية التي تسعى غالبًا إلى استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من أجل تقليل تكاليف الإنتاج ، ولا يمكن استخدام هذه التقنيات في الدول المضيفة للاستثمار ما لم تكن هناك قدرات علمية قادرة على ذلك ، أصبح تكوين رأس مال بشري عالي الجودة عاملاً محددًا مهمًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر . لذلك ، يجب إجراء الإصلاحات التالية في هذا المجال:

1-زيادة موازنات الدولة الموجهة للجامعات ولاسيما ميزانية البحث والتطوير -1

2-تشجيع البحث العلمي ومحاولة دعم القطاع الخاص بقوانين حافزة لتأسيسه أو الانفتاح على مستوى مؤسسات، مراكز البحث والتطوير لتطوير منتجاتها ، كل هذا من أجل إحيائها ، لأنها أساس تتمية كل اقتصاد.

3-العمل على خلق حلقة وصل بين الجامعة ومراكز البحث من جهة والقطاع العام والخاص من جهة أخرى وهذه السياسة تمكن المتعاملين من القطاع الخاص المحليين والأجانب من المشاركة في تطوير البرامج الدراسية وذلك استجابة لاحتياجات سوق العمل.

أن إصلاح التعليم والتدريب يسهم في تعزيز التنمية البشرية ويؤدي إلى توفير العمالة المدربة والرخيصة نسبيًا مقارنة بالدول المجاورة والمتقدمة ، وهذا يؤدي دورًا رئيساً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ تعد القوى العاملة المدربة والفعالة عنصرًا مهمًا في تكلفة الإنتاج ومن ثم عامل جذب مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر .يمكن تلخيص أهم سياسات تنمية العنصر البشري في الآتي :

1- زيادة التخصيصات المالية لتنمية الموارد البشرية.

2-إعادة تخطيط النظام التعليمي وإعادة هيكلته ، وتنمية القدرات البحثية والإبداعية لدى الطلاب ، وتوفير وسائل أخرى لاكتساب مهارات غير الدورات التعليمية.

3-تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل البحث العلمي.

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

4- توفير الكوادر المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع أنشطة الاستثمار الأجنبي.

سابعا -سياسة نوافر قاعدة بيانات ومعلومات متقدمة

يعد توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن بيئة الأعمال والاستثمار والقطاعات الاقتصادية من الأمور الحيوية والمهمة ، إذ تشمل المؤشرات المالية والاقتصادية العامة ذات الصلة ، وتحديثها دوريًا (شهريًا ، سنويًا)، وتلك المعلومات والبيانات الجديدة يتم الإقصاح عنها بسرعة لإفادة القطاعات والأنشطة الاقتصادية. تعد البيانات الحديثة والمتطورة من المتطلبات الأساسية المهمة لتحسين أداء وكفاءة السياسات الاقتصادية ، إذ يعاني المهتمون بالشؤون الاقتصادية والمالية من نقص واضح في البيانات الحديثة ، والتضارب والتناقض بين البيانات المتاحة ، بسبب تعدد الجهات التي تعدهم ، وبشكل عام هناك نقص في البيانات ، وغالبًا ما يتم التعامل مع فجوة تمتد أحيانًا لسنوات.

ثامناً -السياسات اللازمة للمرجلة القادمة

1- السياسات الاقتصادية النوعية الاساسية:

أ-السياسات المالية: التي تضعها وتنفذها وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات والهيئات ذات الصلة، وتتلخص في: سياسة مالية مرنة تحدث تغييرات هيكلية في النظام المالي، ولاسيما الحد من عجز الموازنة العامة بما يضمن فاعلية أدوات السياسة المالية، وبما يحقق التعديلات المنشودة في النظام الضريبي، ويطور الإيرادات العامة، ويوجه الإنفاق العام ويرفع إنتاجيته. واعتماد الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية لتوجيه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في فروع الاقتصاد العراقي بما يتوافق مع الضرورات الاقتصادية والوطنية، حتى تتمكن من تمويل الاستثمارات المختلفة.

تقتضي عملية الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية أن يبدأ الإصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا تتطلّب عملية إصلاح السياسة المالية جوانب عِدّة، وعلى النحو الآتي(مهيدي، 2022، 6):

أ-1-إصلاح الموازنة العامة تستازم عملية إصلاح العجز في الموازنة العامة البحث في أسباب استمرار العجز وتناميه وتراكمه، وعليه فإنَّ البحث عن مخرج لتجاوز مشكلة عجز الموازنة العامة، إذ لا بدَّ أن يصب في إصلاح المالية العامة من نفقات وإيرادات، والَّذي يستلزم البحث في ترشيد هيكلة النفقات العامة واعادتها، فضلاً عن البحث في إصلاح الواقع الضريبي وتنويع الإيرادات. ويمثل عجز الموازنة مقدار

المصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه مني العراق

الكفاءة الحكومية في جمع الإيرادات، أو خلق منافذ جديدة للإيرادات تستطيع عن طريقها سد العجز، بعيداً عن الإيرادات التي تعتمد على مصادر الإيرادات الطبيعية، أو الاقتراض من البنك المركزي العراقي.

أ-2-أتخفيض نمو الإنفاق العام: يتطلّب تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، مثل:)التعليم، والصحة، والإسكان، والضمانات الاجتماعية، وإلغاء الدعم السلعي، ورفع أسعار المنتجات السلعية، ولاسيماً أسعار القطاع العام(من أجل تقليل العجز في الموازنة العامة).

أ-3-إصلاح هيكل الإيرادات العامة: يُعدُ الإصلاح الضريبي من الأولويات الرئيسة التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لذا يتطلَّب البحث بواقع هيكل الإيرادات والبحث في واقع النظم الضريبية بوصفها أمراً رئيساً في نجاح السياسات الكلية، وسياسة الإصلاح الهيكلي، ممَّا يعني إصلاح الإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفاعلية، لذا فإنَّ الإدارة الضريبية ذات الكفاءة هي التي تتحمَّل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي بمحاورها المالية والاقتصادية والاجتماعية، ممَّا ينتج توضيح نطاق الضريبة وأوعيتها وهذا ما يجعل الضريبة تشكِّل (25%)،من موارد الموازنة

ب-السياسات النقدية: التي يضعها وينفذها البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع الجهات و الهيات ذات العلاقة. وتتلخص في: سياسة نقدية فاعلة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمصرفي بما يعزز القيمة الحقيقية للعملة ويضمن استقلالية البنك المركزي وتطوير السياسة. لاسيما استمرار تثبيت سعر الصرف والحفاظ على معدل تضخم مقبول ووضع سعر فائدة محفز للاستثمار وإقامة سوق مالية متطورة للتأديه دور الوسيط المالي بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارين والأجانب.

ج-السياسات التجارية: التي تضعها وتنفذها وزارة التجارة بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة. وتتلخص في: السياسة والشؤون الخارجية، من خلال العمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لدعم النشاط التصديري، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحماية المنتجات الوطنية، ودفع اتجاه دمج الاقتصاد الوطني في نظام منظمة التجارة العالمية على قدم المساواة.

د - السياسات الاستثمارية: لابد من وضع سياسة استثمارية حقيقية بمشاركة جميع الجهات ، وتجنب تضارب القرارات بين الجهات المختلفة ، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه في العراق

-1-تعزيز أداء النافذة الواحدة اللامركزية في أنشطتها من خلال تشجيع الاستثمار وإبرام عقود الشراكة بين القطاع العام والمستثمرين الأجانب.

د-2-ضمان المستثمر الأجنبي من الناحية القانونية من خلال تطوير الاتفاقيات المتعلقة بحمايته.

د-3-تطوير أدوات معلوماتية حديثة لهيأه الاستثمار الوطنية تسمح لها بمعرفة حركة الاستثمارات الدولية مما يجعلها في وضع تنافسي أفضل.

د-4-فضلاً عن ذلك، من المهم إنشاء مجمعات صناعية ذات بنية تحتية حديثة لتشجيع إنشاء مجمعات التصنيع العنقودية ، فضلاً عن إنشاء منطقة حرة للصناعات التحويلية الموجهة للتصدير ، شريطة أن تكون إدارة هذه المناطق وغيرها من المناطق الحرة منوط بها إلى القطاع الخاص من أجل الفصل بين الدور التشغيلي لهذه المناطق ودورها التشريعي. الذي يبقى بيد سلطات المناطق الحرة بالدولة، (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،2014 ،39).

د-5-التركيز على الاستثمارات المحلية ، ولاسيما الحكومية منها ، بما يؤمن دورًا فاعلاً للدولة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، فالعراق بلد غني بالنفط وله ثرواته.

إن تحقيق سياسة اقتصادية محلية مستقرة وملائمة عن طريق إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية هو عنصر مشترك مهم وتعزيز الاستثمار بشكل عام. يأتي ذلك من خلال السيطرة على التضخم وعجز الموازنة والسيطرة على العجوزات التجارية واستقرار أسعار الصرف، ومن أهم متطلبات البيئة الاقتصادية استقرار الاتجاهات الاقتصادية العامة للدولة.

2-السياسات العامة المرافقة لتدابير السياسة الاقتصادية

إنها حزمة من السياسات التي تدعم فعالية السياسات الاقتصادية. ومن أهم هذه السياسات ما ياتي:

أ-سياسة تطوير عمل القطاع المصرفي: يتمثل الإصلاح المصرفي في إقامة نظام قادر على تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية وإعادة تخصيصها ورفع كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومستمرة، تغيرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية واعادة هيكلتها في العراق لغرض تعبئة المدخرات المحلية وتقليل ظاهرة رؤوس الاموال المهاجرة وكذلك امكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمار الاجنبي.

الفصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه في العراق

تتجسد عملية الإصلاح المصرفي في عملية تحرير هذا القطاع ، وذلك لمواكبة التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعوائق، وزيادة المنافسة بين المصارف، واستخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة للاتصالات والمعلومات ، وإنشاء هيأة إصلاح مصرفي تأخذ على عاتقها صياغة سياسة الإصلاح المصرفي وتشخيص الآليات اللازمة والإشراف على المصارف لإعطائها القدرة على تشريع القوانين والإجراءات وتزويدها برأس المال اللازم لأدائها عملها على القيام بمهامها في صياغة السياسات ووضع المقترحات اللازمة ،من خلال إعادة تقييم النظام المصرفي وفاعليته (الرازي، 2013).

ب:سياسة التنويع القطاعي: توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاعات الانتاجية الضرورية يعد من الأمور التي تزيد من جانبية العراق للاستثمارات ويعزز مكانته في مناطق جغرافية تتنافس عليها كبرى الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون في العالم ، ان التنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات ولاسيما في القطاع الزراعي، الطاقة، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الارباح وتقليل المخاطر، فالتركيز على قطاع النقط دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الاقتصادي.

أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم وسيلة إلى الاستفادة من التتوع القطاعي من الاستثمار الأجنبي المباشر هو من خلال الآثار الخارجية لإنتشار التقنية العالية نتيجة عدة اسباب، أولاً: أن التكنولوجيا الأجنبية غالباً لا تكون متوافرة محلياً، وثانياً استخدام التكنولوجيا الجديدة برتبط بدرجة عالية من المخاطر، فوجود الشركات الأجنبية واستخدامها لهذه التكنولوجيا يزيل هذه المخاطر، ثالثاً:الشركات الأجنبية بطبيعتها لها القدرة على الإنتاج الكبير ومن ثم خلق وفورات الإنتاج الكبير ومن ثم يمكنها تحطيم الاحتكار الداخلي وجعل السوق أكثر تنافسية وكفاءة (فهد، 2017، 377) اذ يمكن توجيه ذلك الاستثمار نحو القطاع الصناعي ولاسيما إن القطاع الصناعي يعاني من نقادم وتراجع تكنولوجي ، لما له من دور كبير في اقامة روابط امامية وخلفية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى ، فضلاً عن كونه من القطاعات المؤهلة لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة ، وتوافر فرص العمل (شعيبث و دلى، 2017 ، 252).

ان اهمية التوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة في الاقتصاد العراقي نتيجة ارتفاع مستويات تلوث الهواء في اجزاء كثيرة من العراق ولاسيما في محافظة البصرة. لمعالجة هذا الوضع ، يجب على الحكومة العراقية أن تتبنى أساليب جديدة قائمة على الاستثمار المكثف في الطاقات النظيفة ، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية.

ح-سياسة الترويج للمشروعات الاستثمارية :سياسة الترويج للاستثمار الاجنبي المباشر تتم على ثلاث مراحل: (التميمي، 2008، 216)

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

المرحلة الأولى: وتشمل الإعلان والترويج ، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد الاجتماعات مع المستثمرين وعقد الاتفاقيات مع الدول المختلفة.

المرحلة الثانية: وتشمل خلق فرص مواتية ومشجعة للاستثمار فيها والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المرحلة الثالثة: تتمثل في الحفاظ على الاستثمارات الواردة من خلال توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع الاستثمارات على البقاء وعدم الهروب مما يشجع على استثمارات إضافية بفضل الجهود الحالية لخدمات هذه الاستثمارات.

مايزال الترويج للمشروعات الاستثمارية في العراق دون المستوى المطلوب. لا يجوز الاكتفاء بنشر معلومات موجزة عن فرص الاستثمار على موقع الهياة الوطنية للاستثمار بدلاً من ذلك ، يجب تعزيزها من خلال وساطة المندوبين. يكمن دور المندوبين في إيجاد الشريك الممول للمشروع. وضمن هذا الإطار ، طريقة أخرى مهمة للترويج هي زيارات رجال الاعمال ، حتى لو تعلق الأمر بالزيارة الاستكشافية فقط ، من أجل مشاهدة الظروف الصناعية والثقافية، والظروف الاجتماعية ، إذ تتميز زيارة رجال الأعمال عادة بالعمومية والرغبة في الحصول على المعلومة ، والأمر الآخر المهم هو عقد المؤتمرات والاجتماعات ، وهي وسيلة للترويج على المستويين الإقليمي والعالمي .

ج- مع انطلاق هيآت الاستثمار في العراق يجب وضع خططاً ترويجية لفرصها الاستثمارية المتاحة متمثلة في:

-1 اصدار كتيبات ونشرات عنها واعداد الخريطة الاستثمارية للتعرف على الفرص الاستثمارية ومواقعها والتعريف بالقدرات المادية والبشرية في العراق.

ج-2-المشاركة في المؤتمرات والندوات ، المعارض، الاقليمية ،والدولية المحلية والمتعلقة في الاستثمار . ج-3- الترويج لفرص الاستثمار المتوفرة عبر الانترنت من خلال انشاء مواقع الكترونية لهيات الاستثمار في المحافظات العراقية كافة.

ج-4-بناء قاعدة البيانات والمعلومات الاستثمارية الشاملة لمحافظات العراق كافة، بالتنسيق مع السلطة المعنية ، بما في ذلك مشاريع الاستثمار الأجنبي المنشأة وتحديثها بشكل دوري.

ج-5- امكانية الاستفادة من الخبرات المذكورة في التجربة العراقية لمنظومة الاستثمار غير الحكومي محلى وخارجي.

-6- يمكن الاستفادة من الخبرات المذكورة في الدراسة أنفأ من خلال القيام بما يلي:

ج-7- إنشاء هيأة تتولى مهمة التعزيز بالقدرة وامتلاك المعلومات عن منظومة القوانين والإجراءات والفرص ، وأن يكون لهذه الهيأة مكاتب خارج العراق .

ج-8- خلق ثقافة محلية تؤمن بمزايا الاستثمار في تحفيز الاقتصاد وتنميته.

المصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه مني العراق

ج-9-تدريب الكوادر في هيأت الاستثمار على طرق الترويج والقدرة على الاقناع بالاستثمار في العراق واختيار الكوادر المؤهلة منهم للعمل في المكاتب المقترحة أنفاً .

استهداف المستثمرين المحتملين

ج-10- محاولة استقطاب المستثمرين المحتملين واستهدافهم ، من اجل الاستثمار في العراق.

ج-11- التواصل مع السفارات العراقية في الخارج لترويج الاستثمار .

ج-12-التعريف بالقدرات البشرية ، والمادية في العراق .

ج-13- التعاقد مع الشركات المعنية في مجال ترويج الاستثمار سواء في الداخل أم في الخارج.

ج-14- الاعتماد على الدعاية في المجالات الاقتصادية التي تستهدف رجال وسيدات الأعمال بشكل مباشر

ج-15- تشجيع الاستثمار عبر المطارات العراقية من خلال توزيع نشرات ترحيب باسم هيئات الاستثمار في العراق للقادمين إلى العراق بهدايا رمزية.

يمكن الاستفادة من المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدة في مجال ترويج الاستثمار ، (بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ،إذ تعقد هذه المنظمة دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال ، لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال ترويج الاستثمار في البلدان النامية. وتشمل هذه البرامج محاضرات نظرية ، وتطبيقات عملية ، و زيارات للدول المصدرة لرؤوس الأموال يحاضر في هذه الدورات عدد من الخبراء والاستشاريين العاملين في أشهر المؤسسات العالمية ، كما تقدم هذه المنظمة المساعدة للدول النامية الراغبة في إنشاء مراكز ترويج الاستثمار لأول مرة،أو لمن يرغبون في زيادة كفاءة موظفيهم العاملين في مجال ترويج الاستثمار ،من المؤكد أن برنامج ترويج الاستثمار الفعال سيسهم في جذب العديد من المستثمرين، وعادة ما يتم دفع تكاليف الحملات الترويجية من خلال المشروعات الاستثمارية المنفذة، لذلك يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لوسائل الترويج للمشروعات الاستثمارية ، ويجب التركيز على تنمية مهارات الكوادر العاملة في الهيأة الوطنية للاستثمار في مجال تشجيع المشروعات الاستثمارية ، فإن العراق غني بالفرص الاستثمارية المربحة ، ويحتاج المستثمرون الأجانب أو العرب إلى معرفة هذه الفرص.

د-سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: تهدف سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من المباشر إلى استخدام موارد ترويجية مختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاج الصادرات لتحل محل الواردات ، وتوفير فرص العمل ، وتحسين المستوى التكنولوجي وفن الإنتاج، من أجل الاستفادة من مزايا الموقع وتقليل مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى (محمد ، 2009، 328). توجيهها للاستثمار بشكل عام وهذا من وجهة نظرنا يوفر أكبر الفوائد

المصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه مني العراق

لأن الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة التي تنفذ سياسة تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر ، تمنح الحوافز الضريبية فقط نحو الأنشطة المستهدفة بدلاً من توجيهها للاستثمار بشكل عام ، وينعكس توجيه الحوافز الضريبية منها بشكل إيجابي على الهيكل الاقتصادي ، وبالنظر إلى قانون الاستثمار في العراق ، نجد أنه يمنح حوافز ، بما في ذلك الحوافز الضريبية ، لجميع قطاعات الاستثمار دون تحديد قطاعات معينة ، وهذا على الرغم من أن القانون يمنح حوافز ضريبية ، بالنسبة للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ، وكذلك المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني ، ولكن هذا القانون يفتقر إلى التفاصيل فيما يتعلق بقطاعات أو مجالات ذات أهمية في القطاعات نفسها للاقتصاد العراقي.وتجدر الاشارة إلى إن عدم تطبيق العراق لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر يعكسه التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع النفط في العراق للمدة (2004–2020) (الفصل الثاني) .

ذ- قيام الحكومة بإعادة النظر في القوانين الداعمة للسياسات الاقتصادية قبل الشروع في تنفيذها ، والقيام بدراسة جادة لوضع تعريفات جمركية متشابهة في معدلاتها في المناطق المجاورة لتجريد مستوى تهريب المواد العراقية على الحدود.

ر-سياسة تحديث البنية التحتية :يحتاج العراق إلى تحديث البنية التحتية ، وإحياء القطاعات الإنتاجية في الصناعة والزراعة، وتقادم وتراجع التكنولوجيا للعديد من المشروعات الصناعية التي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث بسبب العقوبات الاقتصادية التي أبقت المشروعات صغيرة وضعيفة وبعيدة عن الحداثة. والتطور العلمي والتقني في العالم، وكذلك المديونية والتعويضات التي يعاني منها الاقتصاد. فضلاً عن الفجوة بين الإيرادات والنفقات وعدم كفاية المدخرات لتلبية احتياجات عملية البناء وإعادة الإعمار، هنا يجب على الحكومة العراقية اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية من أجل بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية كافة.

ز-ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهميته للمجتمع ولاسيما في مجال تنمية الموارد الطبيعية والبشرية كبنية أساسية للاستثمار الاستراتيجي (عبد الرضا ، الجوراني، 2012، 22).

ومن هنا يجب على العراق أن يقوم بواجبه من خلال الاستثمار العام من خلال ترميم البنية التحتية القائمة والتركيز على المناطق الصناعية وزيادتها بما يتناسب مع النمو السكاني في العراق لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة تسعى لتوفير التمويل اللازم لهذا الغرض من خلال الميزانية الوطنية والقروض الخارجية، تخصيص القروض الميسرة التي حصل عليها العراق لاعادة اعمار البنية التحتية، ومن المؤمل أن يسهم ذلك في تأمين جزء من البنية التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمار الأجنبي. إذ يعد تطويرها بالغ الأهمية للعراق الذي يطمح إلى زيادة حصته من الاستثمارات الأجنبية ، وينبغي التركيز على تطوير المناطق الصناعية.

و -مقترحات المستثمرين المحليين والاجانب استناداً الى ورقة الاستبانة.

و-1 - تقليل الروتين الاداري الطارد للاستثمار للقضاء على الفساد.

المصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه مني العراق

- و -2-اعادة النظر بقانون الاستثمار .
- و -3-اعطاء دور اقوى لتنفيذ القانون.
- و-4-تسهيل عملية الحصول على تاشيرات السفر للاجانب ، وجعل الموضوع من المحافظة بالتعاون مع وزارة الداخلية .
- و -5-التفاعل الالكتروني يجب ان يكون له دور كبير في التعاملات الالكترونية ، فضلاً عن اعتماد المخاطبات الالكنرونية بين الشركات الاستثمارية.
- و-6-تسهيل عملية استيراد المواد وقطع الغيار من خارج البلاد ،وتسهيل دخول المواد واعفائها عن طريق البريد الالكتروني،وتسهيل دخول المواد المعفاة من الكمارك وجعلها من المحافظة حسب موقع المشروع الاستثماري.
 - و -7- تسهيل اجراءات عملية منح الاجازة الاستثمارية.
 - و -8-تاسيس مصرف خاص بالمشروعات الاستثمارية ولاسيما السكنية منها .
 - و -9-اعادة الصلاحيات لهيأت الاستثمار في المحافظات وتحديد تدخلات الهيأة الوطنية بعملها.
- و -10-تكون رئاسة الهيأة الوطنية للاستثمار واقسامها بيد مختخصصين اكفاء بالاقتصاد ،وبالقانون والهندسة.
- و -11-الالتزام بفقرات قانون الاستثمار والاجابة من قبل دوائر الدولة خلال مدة اسبوعين وتعد عدم الاجابة خلال هذه المدة موافقة .
 - و-12-زيادة المدة الزمنية للاستثمار (مدة العقد الاستثماري) .
 - و-13-زيادة الفرص الاستثمارية بجميع القطاعات.
 - و-14-تسليم الاراضى عند انهاء متطلبات الاجازة الاستثمارية للمستثمر.
- و-15- ان تكون هيآت الاستثمار ساندة للمستثمر :وعقد اجتماعات دورية مع الهيآت المحلية لمناقشة العراقيل والعوائق التي يخوضها المستثمر وحلها بصورة آمنه، فضلاً عن اقامة ندوات حوارية يتاح بها للمستثمر ابداء رايه.
 - و-16-تطوير البني التحتية بشكل عام
 - و -17-القيام بزيارات دورية للمستثمر لمعرفة مشكلاتة عملياً .
 - و -18-تقليل الرسوم في اوقات الازمات.
 - و -19-تحسين تعامل موظفي الدوائر مع المستثمرين.
- و -20-تطوير عمل النافذة واحدة وجعلها نافذة واحدة حقيقية بدلاً من وصفها الحالي التي تتعرف وكانها استعلامات لهيات المشروعات وان يتم ارسال ممثلين مخولين من الجهات القطاعية كافة يكون عملهم في القطاعات المخصصة لنافذة الواحدة في هيأت الاستثمار ويتم منحهم صلاحيات من قبل دوائرهم بشكل

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

تدريجي لحين الوصول إلى مرحلة منح الموافقة من قبل الموظف المخول من قبل دائرته دون اضرار المستثمر لمراجعة القطاعية .

و -21-عدم استحداث اجراءات وقرارات انيه تكون طاردة للمستثمر ،والالتزام بعدم ارباك المستثمر بالتعليمات والقرارات اللاحقة التي تفقد ثقة المستثمر بالدولة ،ان تكون سياسة التشغيل للمشروع وفق آليه ثابتة وعدم فرض شروط جديدة مع تغير التشريعات.

و -22-توقيع اتفاقية ثابتة تحدد الشروط الاساسية للعمل ولاسيما حجم العمالة لمنع التضارب مع وزارات الخرى مثل قسم التشغيل والضمان الاجتماعي .

و-23-ضمان عدم التجاوز على العقارات اللازمة للاستثمار :تشكيل لجنة خاصة من الدوائر ذات العلاقة مع الجهات الداخلية والدفاع لحماية المستثمر وحماية الاراضي التي عليها مشروعات استثمارية ولتجنب التجاوز عليها من قبل ضعاف النفوس والمتسللين والمافيات .

و -24-توفير حماية امنية للمواقع الاستثمارية: ولاسيما المشروعات القريبة من التجمعات العشائرية واخذ تعهدات من شيوخ العشائر بعدم التعرض او التدخل بعمل الشركات ،وتكون هناك قوانين صارمة وحاسمة على جميع الأشخاص الذين يقومون بابتزاز المستثمر.

و -25-اعادة تاهيل البنية المصرفية وتسهيل توفير قروض وتسهيلات مصرفية على ان تكون نسبة الفائدة لا تتجاوز (5%) تبدأ من فتح الحساب والاعتمادات وتتتهي بعمليات السحب والايداع .

و -26-تسهيل منح القروض للمشروعات الحقيقية ولاسيما الزراعية والصناعية والطبية والتعليمية.

و -27-ان يكون هناك مكاتب ارتباط مع رئاسة الوزراء تتبنى أي مشكلة تواجه المستثمر سواء كانت امنية ام مالية ام اجراءية لأن عامل الوقت مهم .

و -28-ان تتولى هيأة الاستثمار حل المشكلات المعلقة مع الجهات المالكة بما يكفل عدم التاثير في سير المشروع وخلق بيئة من القلق لدى المستثمر،ويجب ان تكون هيأة الاستثمار قد بنت بيئة توعوية، من مجلات ومنشورات وكتب شكر وبراءات اختراع توضح فيها امتيازات حامل اجازة الاستثمار.

و-29-التركيز على الوضع الامني الذي يعد الحلقة الاهم للتشجيع على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

و -30 فسح المجال للمستثمرين الاجانب الذين يمتلكون سيرة ذاتية جيدة .

ي:مقترحات الهيأة الوطنية وهيات الاستثمار المحلية في المحافظات على وفق وجهة نظر هيات الاستثمار والهياة الوطنية المستندة إلى استمارة الاستبانة ،يمكن ان تلخص:

 $_2$ تشكيل لجنة من رئاسة الوزراء لوضع الخريطة الاستثمارية .

ي-2-الزام الدوائر بالتعاون مع الهيأة الوطنية للاستثمار.

الفصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه في العراق

ي-3-تعديل الهيكل الاداري لهيئات الاستثمار باضافة أقسام جديدة او شطر اقسام موجودة .

ي-4-وضع مخصصات استثمارية للموظفين لغرض رفع المستوى المعاشي لهم .

ي-5-وضع نظام داخلي موحد لمجلس ادارة الهيأت .

ي-6-منح قروض وتسهيلات مصرفية للمستثمرين ولاسيما المستثمر العراقي ويكون ذلك من قبل المصارف الحكومية وذلك من اجل دعم القطاعات كافة في مجال الاستثمار وتثقيف الدوائر ذات العلاقة واطلاعهم على بنود قانون الاستثمار.

2-7-وضع خطة إستراتيجية لإيصال خدمات البنى التحتية إلى حدود المشاريع الأستثمارية ولاسيما المشروعات السكنية على وفق الخريطة الاستثمارية للمحافظة والفرص الاستثمارية المتاحة ورفع الخطة إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب لغرض توفير التخصيصات المالية لغرض انجازها على وفق جدول زمني محدد من قبل الدوائر ذات العلاقة.

2-8- في حالة توافر أراضي صالحة للاستثمار نقترح أن يتم نقل ملكية الأراضي إلى الاستثمار لغرض الاستفادة منها في كل القطاعات الاستثمارية. وتقليص الروتين الذي يتعرض له المستثمر.

ي-9-على دوائر الدولة من بلديات وعقارات الدولة وكل الدوائر ذات العلاقة. توفير قطع أراضي للمشروعات الاستثمارية وبحسب القانون وان تكون هذه الأراضي خالية من أي عقود أو تجاوزات من قبل الدوائر ذات العلاقة.

2-10-إصدار توجيه أو تعليمات إلى الجهات ذات العلاقة بضرورة الإسراع بانجاز العقود الاستثمارية مع الجهات المالكة ومصادقة المخططات على وفق سقف زمني لغرض اخترال الروتين والوقت ليسنى للمستمر المباشرة بانجاز المشروع.

2-11 أن من أهم العوائق عدم وجود بنى تحتية وتعذر الدوائر عن إيصال الخدمات، لذا تقترح أن يتم تعديل القانون باضافة الخدمات من ضمن متطلبات أي مشروع وارفاق مبالغها ضمن الجدوى وتنفذ من قبل المستثمرين او منح اجازات استثمارية لانشاء بنى تحتية ضمن المحافظات.

2-12-يتم اعادة النظر في قانون الاستثمار وحماية المستثمرين من المتجاوزين مما اضطر المستثمرين التعامل بشكل خاص وتعويض من تمت تسميتهم بالمتجاوزين بمبالغ مالية ليست ضمن القانون وليست ضمن راس مال المشروع .

ي-13- يعاد النظر في معاقبة المتلكنين او طرق انهاء الاشكالات العالقة لاسيما في المشاريع السكنية.

الفصل الرابع عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل تعزيزه في العراق

ي-14- يجب اعتماد نظام الايزو لعمل الهيأة وهو نظام يجعل العمل سلساً ويقلل من الخطا في سير العملية الإستثمارية ويوثق المراحل المختلفة إذ إن اغلب مفاصل العملية الاستثمارية مقننه باستمارات متفق عليها فان طلب الخضوع للأيزو سيكون سهلاً بشكل كبير .

2-15 اصدار نظام خاص لتنظيم عمل الإجازات الاستثمارية للقطاع السكني ويحدد الآليات والأمور كافة التي تخص المجمعات السكنية من حيث (ربط دفع الأقساط من قبل المستقيد مع نسب الإنجاز للدار ،العمل بالمشروع بنظام المناطق واكمالها مع البنى التحتية وتسليمها والبدء بالآخر، يتم دفع الأقساط من قبل المستفيدين في المصرف حصراً تقديم خطة تسويق ، تعود الأرض إلى المواطن في حال اخلال المستثمر ليتسنى للمستفيد اكمال الدار على نفقته الخاصة على وفق المخططات المصادق عليها ، تقديم أدق تفصيل لنوع البناء قبل البدء بالتسويق وتدرج ضمن اوليات العقد ليتسنى للمستفيد الاطلاع عليها من توقيع العقد وعدم بيع الوحدات السكنية للمجمع السكني ككل وانما نسب محددة منه على وفق المناطق التي سيتم بدء العمل فيها وعدم البدء بالتسويق الا بعد ان تصل نسبة انجاز المنطقة المراد تسويقها إلى نسبة معينة من الإنجاز مثلا 20.%.

2-16-تخصيص المبالغ التي يتم استيفائها من المستثمرين لعمل الدورات لموظفي الهيات التخصصية والايفادات إلى الدول التي تتمتع بتطور الاستثمار فيها كذلك عقد مؤتمرات وندوات تثقيفية مع ذوي العلاقة وأصحاب الاختصاص والمستثمرين وحسب القطاعات تعريفهم بمميزات قانون الاستثمار والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين والفرص المعلنة داخل العراق وخارجه.

2-17-ضرورة تشريع قانون التحكيم التجاري والاستثماري من قبل السلطة التشريعية لما له من أثر في تحفيز المستثمر للاستثمار كونه يسهم في حل المشكلات والخلافات بسرعة دون تأخير ولايؤثر في سمعة المستثمرين.

2-18-ويمكن مراجعة ووضع جملة من الحلول الجريئة لمواضيع عدة منها صعوبة التواصل مع المعنيين من أصحاب القرار في الدوائر الحكومية المعنية، ضعف القدرات لدى الدوائر الموجهة للأعمال، الروتين وضعف الشفافية، عدم توافر اسلوب النافذة الواحدة الفعال والكفوء، اجبار المستثمر على التواصل مع الجهات الرسمية المعنية وعدم توافر ثقافة الدعم والتعاون والتسهيلات.

2-19-ان تسهيل عقد الندوات والمؤتمرات ولقاءات التداول بصدد الأعمال في بغداد يشجع حضور الشركات الأجنبية للاجتماعات في جميع الفنادق الرصينة ،التي نأمل أن تعمل في البلد مستقبلاً وأن يتحرك المستثمرون لمتابعة أعمالهم، صعوبة التواصل الفعلي للمستثمرين الأجانب مع المستثمرين المحليين، اذا كان الواقع يؤشر عدم عمل المستثمر المحلي في العراق بل يفضل الاستثمار خارج العراق

الفصل الرابع عو اثق الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل تعزيزه في العراق

وذلك ما يرصده المستثمر الأجنبي ويأخذه مثالاً، ما يتطلب التدارس المتعمق للمعنيين مع المستثمرين العراقيين لاتخاذ الإجراءات التي تسهم في تحسين الظروف وجذب المستثمرين، وتدهور خدمات توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب وما يتركه من استنتاجات لدى المستثمر من ضعف درجة اهتمام الجهات الحكومية بالخدمات والبنى التحتية ذات الأهمية، شيوع ظاهرة امكانية التعدي او التعرض بالتهديد للمشروع الاستثماري بطريقة خفية ناهيك عن ضرورة وجود جهاز صارم خاص لحماية المستثمرين.

هذه ابرز السياسات والمعالجات التي قد تساعد في جذب الاستثمارات الاجنبية إلى العراق. وفي الختام ، لا بد من التأكيد على أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية لا تستطيع الموارد المحلية ، سواء كانت مالية أم فنية أم إدارية ، تحقيقها لذلك ، من الضروري أن تكون عوائد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من التكاليف التي قد يتكبدها العراق نتيجة الامتيازات التي يقدمها ، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والدعم المقدم لهذا التدفق بشكل عام،يجب على العراق صياغة استراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي. من حيث النوع والحجم والأولوية للقطاعات المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن تتسم سياسات العراق تجاه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرونة على وفق الشروط الاقتصادية والفنية المتاحة.

الاستنتاجات والتو صيات...

الاستتتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

- 1. تكمن العلاقة بين السياسات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق فيما يمكن أن تتركه أدوات السياسة الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ كانت السياسة الاقتصادية في العراق ضعيفة من حيث الفاعلية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - 2. على الرغم من التحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق ، إلا أنه لا يزال بعيدًا عن الأهداف والإمكانيات التي تم تسخيرها له ، ولا تزال حصته من الناتج المحلي ضعيفة ، إذ لم تتجاوز نسبة مأسهمته 1.5% كمتوسط للمدة 2024-2020.أي عدم تحقق فرضية البحث.
- 3. وهذا يشير إلى أن السياسة الضريبية في العراق لم تكن مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، أي انعدام التأثير الاقتصادي للضرائب المباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
- 4. حققت السياسة النقدية انجازات كبيرة في تثبيت وتقوية سعر صرف الدينار، وفي انتقال النظام المصرفي العراقي من التدهور نتيجة الوضع الأمني والفوضى الاقتصادية، وفي الوقت نفسه قامت السياسة النقدية، ومن جانب واحد تقريباً، بتخفيض حجم التضخم.
- 5. على الرغم من أهمية السياسة النقدية في العراق ، إلا أنها تؤدي دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالأخير إقتصاد ريعي يجعل السياسة النقدية، دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 6. يعتمد نجاح السياسة النقدية في توجهها نحو جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ،على مدى استقرار السياسة المالية ، لا سيما سياسة الإنفاق الحكومي، في ظل الظروف التي تعمل فيها ، وأن هذا شرط أساسي لرفع كفايتها في تحقيق أهدافها.
- 7. لم يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أساسياً في تطوير بنية التجارة الخارجية في العراق ، مما انعكس ذلك في ميزان المدفوعات من خلال عدم أمكانية هذا الاستثمار الأجنبي المباشر من الوصول إلى السوق العراقي من حيث رفع القدرة التصديرية وغزو ألاسواق العالمية الجديدة، ومن ثم خلق الفائض أو تقليص العجز في الميزان التجاري. ومع ذلك ، ما زالت ادوات السياسة التجارية ضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 8. لم يكن للسياسة الاستثمارية دور فاعل في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر،وذلك من خلال تحليل مؤشرات هذه السياسة المتمثلة بالقوة التنافسية للاقتصاد العراقي، ،القدرة على إدارة

الاستنتجات والنو صيات.

الاقتصاد العراقي، ،ومعيار قوة الاقتصاد العراقي ،فعند إرتفاع الدين الى مستويات عالية نسبة إلى الناتج المحلي، تبدأ مخاوف المستثمرين من عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وان معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، كما أن الارتفاع المستمر الذي يعد السبب في ذلك أدى إلى تذبذب إيرادات الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤكد لنا حقيقة ان هذه الموشرات لم يكن لها دور فاعل في جذب الاستثمار الاجنبي إلى العراق. وتفسير ذلك كما تبين في البحث هو بسبب غياب الأسس لانطلاق السياسات منها بحيث تكون قادرة على التشخيص الدقيق للمشكلات والتوصيف الحكيم للعلاج.

9. إثبات فرضية البحث وتحققها والتي تنص على (عدم وجود دور للسياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، ويمكن إرجاع ذلك إلى العوائق الاقتصادية والقانونية والإدارية التي قدمها المستثمرون المحليون والاجانب في العراق من خلال ورقة الاستبانة ، على وفق الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة .

الاستنتاجات و التو صيات.

ثانياً:التوصيات:

- 1. أن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذلك من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.
- 2. من الضروري لواضعي السياسات الاقتصادية وضع سياسات تستهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، عن طريق استهداف التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف بعيدًا عن التقلبات الشديدة. مع الحاجة إلى إصلاح النظام المصرفي وتحسين مستوى أسعار الفائدة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- 3. الاعتماد على سياسات فعالة لاستقطاب الاستثمار من قبل جهة معنية تصدر تشريعات واعلانات وتتواصل مع العالم وتقيم ندوات خارج وداخل العراق من اجل عرض فرص الاستثمار وتعقد اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف للاستثمار.
- 4. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتشريع العديد من القوانين المساندة لقانون الاستثمار واللازمة لتفعيل قانون الاستثمار وتعديلاته كقوانين منع الاغراق ،وحماية المنتج الوطني ،وغيرها وتوفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة.
- 5. يجب على الحكومة العراقية أن تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإستراتيجية والحساسة، كالقطاع الزراعي .
- 6. اعادة النظر بقوانين الضرائب والرسوم واصدار تشريعات تسهم في تفعيل قانون الاستثمار وتعديلاته بغية توجيه انشطة الشركات الاجنبية من خلال الحوافز الضريبية التصديرية وحوافز تأهيل الكوارد البشرية نحو قطاعات هادفه.
- 7. يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول في الاهتمام بترويج الاستثمارات سواء بالتعاون مع الهيآت الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف التابعة للبنك الدولي ، أو إقامة مكتب للترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات شاملة عن فرص الاستثمار.
- 8. العمل على تحسين مرتبة العراق في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، وتقدير نسبة تغير السياسات الاقتصادية والذي سيقدر التقدم في مرتبة العراقي في المؤشر المذكور.

الاستنتجات والتو صيات..

- 9. يجب على الأطراف السياسية الفاعلة في العراق (الحكومة والبرلمان) تحقيق الاستقرار السياسي والأمني نظرا لتأثيره المباشر في البيئة الاستثمارية.
- 10. محاربة الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها من قبل الأجهزة الرقابية .
- 11. ضرورة القيام بالمزيد من الإصلاحات المتبوعة بإزالة العديد من العقبات التي تقف أمام المستمر المحلي والأجنبي كالبيروقراطية، لتهيئة الأرضية وتكوين مناخ إستثماري جذاب لأكبر عدد ممكن من الشركات الأجنبية.

المصادر

المصادر العربية

أولا: الكتب

- 1. احسن ،سعيد ، (2020) تقنيات التجارة الخارجية ،الجزائر ، جامعة عبد الحميد مهري .
- 2. الاسرج ،حسين عبد المطلب، (2005)،سياسات تتمية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية ،رسائل البنك الصناعي، الكويت: بنك الكويت الصناعي.
- 3. إسماعيل ،محمد، وحسن، جمال قاسم. (2017) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي ،الامارات العربية المتحدة.
 - 4. الاعسر، خديجة، (2016) ،اقتصاديات المالية العامة،مصر، دار الكتب المصرية.
 - 5. الافندي ، محمد احمد (2012)، الاقتصاد الكلي ،ط2، صنعاء ،دار الكتاب الجامعي.
- الافندي ، محمد احمد (2012)النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ،ط1، صنعاء ،الامين للنشر والتوزيع.
 - 7. الأفندي،محمد أحمد (بدون سنة) ،السياسة الإقتصادية ،اليمن، جامعة صنعاء .
- 8. أمين وآخرون، (2005) الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
 - 9. بن احمد ، عقبة عبد اللاوي، (2020)، التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزائر ، مطبعة الرمال.
- 10. التميمي: سامي عبيد محمد ،(2015)،النظام الاقتصادي في العراق بين الاشتراكية والمركزية والبيرالية الراسمالية، ط1. لبنان ،دار ومكتبة البصائر.
- 11. الجبوري :حسن، عبد الرزاق حمد (2014)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، بلدان عربية مختارة للمدة 1990–2005 الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 12. حسن : زهرة عباس، السالم. رجاء عبد الله عيسى، (2017) مصادر النمو الاقتصادي وموشراته، ط1، عمان، دار الايام للنشر والتوزيع.
- 13. الخطيب: د. فاروق صالح، عبد العزيز احمد دياب (2015) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، السعودية ،جدة ، خوارزم العلمية.
- 14. الخيكاني ،نزار كاظم، د.الموسوي، حيدر يونس(2015)،السياسات الاقتصادية ، الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2،عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

laalet

15. داحو: جربال واخرون (2020)،الفساد والنهب في ممارسة السلطة-حالتا الجزائر والعراق، الجزائر، السفير العربي.

- 16. الرازي: . احمد عمر (2013) دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة .
- 17. الزغبي محمد بلال، النظام الاحصائي ، (2012) فهم وتحليل البيانات الاحصائية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الجامعة الاردنية.
 - 18. السريتي. السيد محمد أحمد ود. أحمد فتحي خليل الخضراوي (2017) الاقتصاد الدولي .ط1، دار فاروس العلمية الاسكندرية.
 - 19. سعيدي ،يحيى أحمد ،(2015) الإستثمار الأجنبي المباشر، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع .
- 20. سكاوزن :مارك، (2016)، قوة الاقتصاد ، كيف يُغيِّر جيل جديد من الاقتصاديين العالم ، ترجمة ، شيماء طه الريدي ،ط1 ، مصر ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .
- 21. السلطان ،عبد الرحمن محمد، (2018) النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 22. سليمان، سرحان احمد، (2018) التجارة الخارجية المصرية الافريقية -رؤية تحليلية، ط2، مصر، دار الكتب المصرية.
 - 23. العامري ،سعود جابد مشكور ، (2008) المالية الدولية نظرية وتطبيق ،عمان، دار اليازوري.
- 24. عايب وليد عبد الحميد (2010) الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، بيروت، لبنان مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 25. عبد الرضا ،نبيل جعفر، :وحسن ،باسمة كزار (2015) سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر.
- 26. عبد الرضا ،نبيل جعفر ،وحسن، خولة رشيج، (2015) مناخ الاستثمار في العراق للمدة 1997. مناخ الاستثمار في العراق للمدة 1997. مناخ البصرة : مكتبة الواعى العراق.
- 27. عبد العزيز عليوي العيساوي، (2018) النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد 2003، بغداد، دار المنتدى الثقافي العربي.
- 28. الفارسي :عيسى محمد، سليمان سالم الشحومي (2006) البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية للاقتصاد الليبي ، ليبيا ،طرابلس.
 - 29. فرد :سعيد فراهاني (2014)،السياسات الاقتصادية في الاسلام،ط1،بيروت لبنان ، دار الولاء.
- 30. فواز ،د.محمود محمد وسليمان د. سرحان احمد (2016)،التجارة الخارجية البيئية الكلية والزراعية العربية –رؤية تحليلية طنط ، مصر ، جامعة طنط .

- 31. قاسم ،مظهر محمد صالح ،(2012) السياسة النقدية في العراق: بناء الاستقرار الكلي والحفاظ على نظام سليم، بغداد ،بيت الحكمة.
- 32. قنطقجي ، د سامر مظهر ، (2020) السياسات النقدية والمالية والاقتصادية ، ط1،سوريا،شركة درهم للصرافة .
 - 33. المعبدي، يونس، (2021)، الاقتصاد الكلي، ط1، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- 34. منظمة العمل الدولية ،(2021)، تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق، ط1، الامم المتحدة: المكتب الإقليمي للدول العربية.
- 35. مهيدي، د.مهند حميد (2022)،آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- 36. نزيه ،عبد المقصود محمد مبروك (2008) الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 37. امنة ،طاهر جاسم داوود (2021)، اهمية الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، بحث دبلوم، غير منشور ، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد.
- 38. بيوض، محمد العيد (2011) تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتتمية المستدامة في الاقتصاديات العربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، جامعة سطيف.
- 39. خالص، إلهام ، (2015) أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990–2013) رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 40. سالكي، سعاد (2011) ،دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
- 41. عبد المير ،إسحاق نمر عبد الحسين،(2021) واقع الاستثمار الصناعي في محافظة البصرة . وآفاقه المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة .
- 42. العرباوي، منال(2021) فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،اطروحة دكتوراه، غير منشورة، المباشر،اطروحة دكتوراه، غير منشورة، المباشر،اطروحة دكتوراه، غير منشورة، المباشر،اطروحة دكتوراه، غير منشورة، المباشرة المباشر،اطروحة دكتوراه، غير منشورة، المباشرة المباشرة
- 43. عمران ،عماد عطية محمد ،(2017) تأثير السياسة المالية على الإنتاج: دراسة حالة مصر ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية إدارة الأعمال والحكم ،جامعة تالين للتكنولوجيا، استونيا.

المصاحر

44. ناصري ،نفيسة ،(2011) أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

- 45. الوائلي، رياض نعيم عروق ، 2010، سياسات الاستثمار في العراق ومدى مساهمتها في تنمية القطاع الخاص للمدة (1958–2008) رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية. ثالثاً: البحوث والمقالات والدراسات
- 46. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (2014)،التحولات الجديدة في خريطة الاستثمار العالمية والعربية ، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، ملحق النشرة الاقتصادية العربية ، العدد (5)، الاردن ،عمان .
- 47. آمين، تمار، (2018)، اختبار التكامل المشترك بين معدلات التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للمدة (1990–2016) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، الجزائر، جامعة البليدة 2.
- 48. آل زيارة ، مال عبد حامد ، (2014) تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة اهل البيت ، العدد (8)، ، الكوفة، كلية القانون ، جامعة اهل البيت.
- 49. أنجاد، عبد الستار حمد، (2020) تقييم النظام الضريبي العراقي، بين الواقع والطموح ضريبة الدخل أنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، كلية القانون.
- 50. بتول، مطر عبادي، عباس جليل حسن، (2011) نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2011، الوقائع العراقية، العدد (4180)، بغداد .
- 51. البدري ،مروة حامد (2019)،نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية ،العدد (41)، نوفمبر ، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- 52. بروبة، د فتيحة واخرون، (2020)، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (12)، العدد (2)، الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
- 53. البطاط، د كاظم احمد والاعرجي ،د. كاظم سعد عبد الرضا، والتميمي، سعدية هلال حسن (2016)، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (5)، العدد (17)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.

المصاحر

- 54. البعاج ،قاسم محمد عبد الله ، الكرعاوي ونجم عبد عليوي (2014) دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية -دراسة تطبيقية في هيأة استثمار الديوانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (40) جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.
- 55. بن منصور ،د. ليليا (2014)، الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد (5) ، العدد (2)، الجزائر ،جامعة البليدة 2.
- 56. التميمي، د.سامي عبيد (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد (9)، المجلد (2)، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد.
- 57. جاسم ، شعيبث : سندس، (2017) ، الاستثمار الاجنبي في العراق مع اشارة خاصة إلى محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد (2)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد.
- 58. جاسم ،محمد، سلمان ، (2017) العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (23) العدد (101)، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الاعمال.
- 59. الجبوري :باقر كرجي، (2009)،خصخصة القطاع العام في العراق ، الاسباب والنتائج المتوقعة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (11) ، العدد (2)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد .
- 60. الجبوري ، عبد الخالق ، (2016) ، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، العراق نموذجاً للمدة 2003-2013 ، مجلة القادسية العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (18) ، العدد (2) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية.
- 61. الجنابي ،احمد عبد محمود،ونعمة، رسل سلان، (2021)،تأثیر تطبیق معاییر الحوکمة في تحقیق الاهداف المالیة دراسة میدانیة في البنك المرکزي العراقي، مجلة دنانیر، العدد (22)،الجامعة العراقیة، کلیة الادارة والاقتصاد.
- 62. الجو ،اثيل عبد الجبار مراد ،والجلبي :ابراهيم اديب ،(2020)،رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر قياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية الادارية ، المجلد (12) ، العدد (28)، جامعة الانبار ،كلية الادارة والاقتصاد.
- 63. حاكمي، بوحفص،وشريفة،منصور،(2019)،دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد(2)، العدد (2)، الجزائر ،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

المصاحر

- 64. حسين ،د.احمد خلف ،محمد :شيماء فارس ، (2017) السياسة الجبائية في العراق ،مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة الاولى، المجلد (1) العدد (3) الجزء (1)، جامعة تكريت، كلية القانون.
- 65. الحق طير، وعبد، عقبة ريمي (2017) ، فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995–2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد (3)، الجزائر، جامعة ورقلة.
- . و العدد الإدارية الدولية ، مجلة الفتح ، العدد (2008) النظام القانوني للعقود الإدارية الدولية ، مجلة الفتح ، العدد (11) ، كانون الآول، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالي.
- 67. الحمداني، د.رافعة ابراهيم (2018) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الحساب الجاري العراق أنموذجا، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8) ، العدد (1). جامعة كركوك.
- 68. حمزة، حسن كريم (2012) مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (8)، العدد (23)، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد.
- 69. حميداتو، نصر واخرون (2019) تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية للمدة 1999-2014، حوليات جامعة بشار، العدد (20)، الجزائر.
- 70. خليل، رافد ابراهيم، (2021)،تحديات الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، ، المجلد (10)، العدد (1)، جامعة ديالي، كلية القانون .
- 71. داغر ،محمود محمد (2014): السياسة النقدية في العراق،من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال ، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد (65) ، القاهرة ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- 72. دحو ،د سليمان، بن مسعود، د محمد (2017)، محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المؤاءمة المؤسسية للاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة رؤى اقتصادية العدد (12)، الجزائر ، جامعة الشهيد حمة الخضر الوادي .
- 73. الدعمي، عباس كاظم جاسم ومحسن محمد جواد، (2019)،استخدام FAVAR لقياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات اداء كفاءة السياسة النقدية في الولايات المتحدة المدة 1990–2017، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (8)، العدد (29)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد .
- 74. الدليمي، على أحمد درج، السيد فيصل غازي فيصل الدليمي (2019)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (11) العدد (34)، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد .
- 75. الربيعي ،فلاح خلف (2011) تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق الحوار المتمدن،العدد (3486)، 2011 9 14.

- 76. السامرائي ،همسة قصي، (2012) ، سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكبيف الهليكلي- تجربة العراق بعد عام 2003،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (13) المجلد(4)،جامعة تكريت، كلية القانون.
- 77. الشافعي، د. عماد محمد علي، وزيد كريم الشافعي، (2020)، تقييم أداء الواقع الضريبي في العراق للمدة 2013–2016، مجلة دنانير، العدد (18)، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد.
- 78. الشروفي ،عدنان هاشم جواد، (2011)، أثر اتفاقية TRIPS تربس على قانون براءة الاختراع العراقي -دراسة تحليلية مقارنة، مجلة رسالة الحقوق السنة (3)، العدد (2)، جامعة كربلاء ، كلية القانون .
- 79. شعيبث ،سندس جاسم و دلي: (2017) شذى سالم دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق حالة دراسية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد (7)، العدد (3) ، جامعة المثنى ، كلية الادارة والاقتصاد.
- 80. الشمري ،مايح شبيب ، غالب شاكر بحيث ،(2013) استشراق مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(1) ، العدد(11)، جامعة الكوت، كلية الادارة والاقتصاد.
- 81. شيراز ،بن عربية، وميلودي أم الخير (2021)،دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 -2010)، مجلة دراسات جبائية، المجلد (10)،العدد (2)، الجزائر، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير.
- 82. صالح ،آزاد شكور وفيض الله ،حسين توفيق ،(2019) التعريفة الكمركية وأثارها على السياسة الحمائية الوطنية دراسة قانونية مقارنة، مجلة الرافدين للحقوق،المجلد (17) العدد (60)،كلية الحقوق،جامعة الموصل.
- 83. صفيح ،صادق ،تحليل مستوى الديمقراطية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، دراسة قياسية ،مجلة المعارف ،القسم (1) السنة (7) العدد (12) جوان، الجزائر ،جامعة البويرة.
- 84. صلاح، د محمد (2016) أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد، (16)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أحمد دراية.
- 85. طالبي، محمد (2009)،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (6)، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف.
- 86. الطاهر ،قادري ،محمد ، رابح شيلق، وعبد القادر بن علية (2018) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة تتوير للدراسات الأدبية والانسانية، عدد (2)، مجلد(1)، الجزائر ،جامعة زيان عاشور الجلفة.

المصاحر

- 87. الطاهر ،شليحي، (2020)، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018–2020) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (21) العدد (1)، الجزائر، جامعة باتنة .
- 88. عبادي ،د. بتول مطر، عباس جليل حسن: (2016) مجلة نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (18) العدد (3)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد.
- 89. عبد الخالق، في الجبوري، (2016)، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق نموذجا للمدة 2003–2013، مجلة القاسية العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18) العدد (2)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد.
- 90. عبد الرضا ،نبيل جعفر ،عوائق الاستثمار في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد (3742)،29-5-29. 2012.
- 91. عبد القادر ،خالد (2013) ما هي السياسات الهيكلية ؟ عودة الأسس، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية.
- 92. عبد الوهاب،إكرام عبد العزيز، (2020)،السياسات الاقتصادية وقدرتها في إصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(26)، العدد (117)، جامعة بغداد،كلية الادارة والاقتصاد.
- 93. العبدلي، د. سعد عبد نجم، هيفاء يوسف سليمان (2013)، تحليل العلاقة السببية بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980 2010، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (19)، العدد (73)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
- 94. عزوز ، عائشة ، بو لعسل ، ليندة ، (2020) ، مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد (10) العدد (6) ، الجزائر .
- 95. علاوي ،محسن ،سيماء (2017) ، تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق للمدة (2003–2013) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العراقية ،كلية الادارة والاقتصاد.
- 96. علي، د.اسماء سي، (2019)، تقييم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2002–2017) دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (15)، العدد (21) الجزائر.
- 97. عليوي ،أثير عبد الله ، (2016) أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2000–2014)،المجلد (7) ،ملحق العدد(4)،المجلة العلمية الدراسات التجارية والبدنية، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة الاسماعيلية.

- 98. عماد الدين، بركات نور الدين مراد(2019)، مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ،مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد (6)، الجزائر ،مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية .
- 99. عودة ،محمد حسن ،(2016) دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (37) ، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد.
- 100. غازي ،كوفان تمر، و سمو فاطمة رمضان، (2019)، أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2006–2017)،مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد (2) العدد (2) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، أقليم كوردستان.
- 101. فخري، عبد اللطيف: اساور (2009) اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري في الوظائف الحكومية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (21) ، بغداد، منشورات بيت الحكمة .
- 102. فهد ،أيسر ياسين (2017) أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة 2013-2014، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد،(3)،العدد، (2)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية .
- 103. قاسم، د. سعاد عبد القادر، و علي ، د. حسين، فدوه، (2021)، قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تتمية الصادرات الاردنية، المجلد (10) العدد (37)، آذار، جامعة دهوك، كلية مجلة الإدارة والإقتصاد.
- 104. كاكي ،بن طيرش، بن دغفل ،(2019) دراسة تحليلية وتقييمية لحجم تدفقات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، مجلة التتمية والاقتصاد التطبيقي ،المجلد(3)العدد(2)، الجزائر، مجامعة المسيلة.
- 105. كامل مبرك، علي مكيد (2021)،دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مصادر الدخل الوطني دراسة قياسية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990–2018)،مجلة دراسات العدد الاقتصادي.المجلد (12)،العدد (1)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
- 106. كفية، علوي شمس نريمان، (2018)، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية الضمانات والحوافز، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (3)، المجلد (10)، مصر، المركز القومي للبحوث.
- 107. اللهيبي :صالح ،عمر حماد ،دعلي أحمد (2021) دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار ،العراق انموذجا، مجلة العلوم القانونية العدد(1)، جامعة بغداد ،كلية القانون .

المصاحر....

- 108. لورنس، يحيى صالح ، محمد طاهر نوري، (2019،) تحليل الاتجاه العام للسياسة النقدية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003، 2017 ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (11)، العدد (27)، جامعة الانبار ،كلية الادارة والاقتصاد.
- 109. محمد، ساحل (2012)، اهمية اتفاقيات الاستثمار العالية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (5)، الجزائر ،المركز الجامعي.
- 110. محمد، د. عباس على ،وسالم د. احمد جبر، (2020) ، الاستدامة الاقتصادية ، طرق القياس وإمكانية تحقيقها في الاقتصاد العراقي ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (43) آذار، جامعة البصرة مركز، دراسات البصرة والخليج العربي.
- 111. محمد، سيف عبد الجبار، رياض ، مصطفى محمد، (2013) الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التتمية الاقتصادية وزارة المالية –الدائرة الاقتصادية قسم العلاقات الدولية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد
- 112. مصعور، جلية (2016) الحوكمة المصرفية، تطبيق لحوكمة الشركات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، العدد (5)، الجزائر ،جامعة الحاج لخضر باتنة.
- 113. المعموري، عبد علي كاظم ،والنداوي، خضير عباس احمد (2011)،السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأميركي،مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد (4)،السنة (20)،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بابل.
- 114. ملأوي ،أحمد إبراهيم ، العمري ابراهيم حسين (2015)،أثر إنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ، مجلة سلسة العلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد (30)، العدد (1)، عمان ،المملكة الأردنية الهاشمية .
- 115. منير ،خروف، ريم ثوامرية، (2017) الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر (99-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (8)،الجزء (2)، الجزائر.
- 116. نعيمة، د. بن دبيش ، (2017) ، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد (7)، الجزائر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
- 117. الهيتي، سهير ابراهيم حاجم، وعبد الغفور صبحي ، (2014) تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية مع الاشارة الى العراق ،مجلة جامعة الانبار العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (11)، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد.
- 118. هيثم، علي محمد (2013)علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين أعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي بحث تطبيقي ، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (35)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد.



119. الوزني، د. عادل عيسى (2019) تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (دراسة تحليلية) مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد، (8)، العدد (32) كانون الاول، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد.

رابعا: المؤتمرات و الندوات:

- 120. أمين، د. وفاء جعفر، حمدان. د. أحمد عبد الزهرة، (2019)، تقييم الدور التتموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدور المؤتمر السنوي الرابع، الدور التتموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، مجلة علمية نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، المؤتمر السنوي الرابع 10 كانون الأول 2018، عدد خاص.
- 121. بندر ،د. رجاء عزيز، كاظم ،د. ايمان عبد الرحيم، (2019) أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي المؤتمر السنوي الرابع،الدور التتموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) مجلة علمية نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث عاد خاص: المؤتمر السنوي الرابع 10 كانون الأول 2018،: ايلول، بغداد .
- 122. جانقي، يعقوب على: (2006)، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر التمويل والاستثمار تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 123. حمد ،ناهض نجم، هادي :سالم عواد، (2019) دور النفقات الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الدولي الخامس ،لطلبة الدراسات العليا ، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد .
- 124. السمان ،د ثائر أحمد سعدون ،عبدالهادي :خالد زيدان(2019) وسائل البنك المركزي العراقي في إدارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ،المؤتمر السنوي الرابع،الدور التتموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) مجلة علمية نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث عاد خاص: المؤتمر السنوي الرابع 10 كانون الأول 2018، ايلول ، بغداد.
- 125. عبد الرحيم ،د.أبوعزوم اللافي، سعيد: د. محمد مصباح سعيد، (2016) أثر السياسات المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال المدة 2010–2014 الندوة العلمية (الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة) كلية الاقتصاد والمحاسبة، ليبيا.

المصادر ..

- 126. عبد الرضا، د. نبيل جعفر، د.الجوارين ،عدنان فرحان، (2012) واقع البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان وسبل تطويرها، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لجامعة نوروز 28-29 (آذار).
- 127. علوان ،حسن عباس(2006) ستراتيجية السياسة الضريبية للأصلاح الأقتصادي الضريبي في العراق المشكلات-الأسباب-المعالجات المؤتمر العلمي الضريبي ، الاصلاح الضريبي دعامة اساسية في بناء الاقتصاد العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
- 128. العبودي ،علاء حسين مونس(2021) المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية للعام 2021،بحث تطبيقي في الهياة العامة للضرائب مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية. بغداد.
- 129. محمد ،سيف عبد الجبار ، رياض ،مصطفى محمد، (2013)، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية وزارة المالية –الدائرة الاقتصادية قسم العلاقات الدولية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد.
- 130. هادف ،حيزية، وهراني، وعبد الكريم (2011) السياسة الاقتصادية في ايطار مقاصد الشريعة الاسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسييير (الاقتصاد الإسلامي، الواقع-ورهانات المستقبل) مصر،المركز الجامعي غرداية.

خامسا: الإصدارات والإحصاءات

- 131. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (2009). برنامج ادارة الحكم الصالح، نيويورك.
- 132. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث(أعداد متفرقة) ،التقارير السنوية.
 - 133. البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث,النشرات الإحصائية
- 134. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
 - 135. البنك المركزي العراقى ، (2009)،التقرير الاقتصادي ، بغداد.
 - 136. البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012 ، بغداد.
 - 137. البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ، 2016 ، بغداد.
- 138. البنك المركزي العراقي ،(2017)،مستوى التحرر الاقتصادي، المديرية العامة للدراسات والبحوث.
- 139. البنك المركزي العراقي التقرير (2018) السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم دائرة الاحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي، بغداد.
 - 140. البنك المركزي العراقي، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة، بغداد.
 - 141. البنك المركزي العراقي، نشرات البنك المركزي ، سنوات مختلفة، بغداد.
 - 142. البنك المركزي العراقي، نشرة البنك المركزي(2020)، بغداد.
 - 143. البنك المركزي العراقي، قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، بغداد .

- 144. البنك المركزي العراقي، (سنوات متعددة)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، احصاءات الحسابات القومية.
- 145. البنك المركزي العراقي، (أعداد متفرقة) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.
 - 146. البنك المركزي العراقي التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق ، سنوات مختلفة ، بغداد.
- 147. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات (سنوات مختلفة)، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة.
- 148. رئاسة الوزراء ،(2022)، متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي 2018- 2022 ،التقرير النصف السنوى الأول.
 - 149. صندوق النقد العربي، (سنوات مختلفة)، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، الامارات، أبو ظبي.
 - 150. صندوق النقد العربي، (2020)، النقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامارات، أبو ظبى، 2022
- 151. .صندوق النقد العربي، (2020)، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، الامارات ،أبو ظبي، 2022
 - 152. الاونكتاد ، تقارير الاستثمار العالمي، جنيف ، سويسرا .
 - 153. الوقائع العراقية ،قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006، بغداد.
- 154. الوقائع العراقية ،قانون التعديل الثاني رقم (50) لسنة 2015 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4393. في 4-1-2016.
 - 160.155. وزارة المالية ،قانون التعريفة الجمركية رقم 77 لسنة 1957 المعدل.
 - 156. وزارة المالية ،قانون الموازنة، بغداد : دائرة الموازنة .
 - 157. الوقائع العراقية ،قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1983 النافذ.
 - 158. الوقائع العراقية ،قانون ضريبة العرصات رقم 26 لسنة 1962.
 - 159. الوقائع العراقية ،قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1952 النافذ.
 - 160. الوقائع العراقية، المادة 27، قانون الاستثمار رقم 13، 2006، العدد 4283.
 - 161. الوقائع العراقية ،المادة 27/ثانياً/أ من قانون الإستثمار قانون الاستثمار رقم 13 ، 2006.
 - 162. الوقائع العراقية ،المادة 27/ثانيا/ب من قانون الاستثمار رقم 13 ، 2006.
 - 163. مديرية كمارك المنطقة الجنوبية، (2020) ، العراق، البصرة.
 - 164. منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام للمنظمة،،سويسرا.
 - 165. الموسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار (2006) ، الكويت .
 - 166. الموسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار (2008) ، الكويت .
 - 167. الموسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار (2013) ، الكويت .

المصاحر

- 168. الموسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار (2020) ، الكويت .
- 169. الموسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقرير مناخ الاستثمار (2014) ، الكويت .
- 170. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات،مؤشر بيئة اداء الاعمال النشرات الفصلية، الكويت.
 - 171. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار ،الكويت.
- 172. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2006)، تقرير الاستثمار السنوي لعام 2005 ، الكويت.
- 173. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2008)، تقرير الاستثمار السنوي لعام 2007، الكويت.
- 174. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2013)، تقرير الاستثمار السنوي لعام 2012 الكويت.
- 175. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2020)تقرير الاستثمار السنوي لعام 2019: الكويت.
- 176. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2021)،تقرير الاستثمار السنوي،الكويت.
- 177. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،(2012) تقرير الاستثمار العالمي 2012، الكويت.
 - 178. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ،تقرير الاستثمار السنوي ، الكويت.
- 179. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار ، مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، الكويت .
- 180. الموسسة العربية لضمان الاستثمار ،التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية ،(2020) الكويت.
 - 181. مؤشر السلام العالمي، ، تقارير معهد الاقتصاد والسلام (IEP) ، أستراليا.
 - 182. هياة الاوراق المالية ، سوق العراق للأوراق المالية، التقارير السنوية لحركة التداول ، بغداد.
 - 183. هيأة الاوراق المالية، (2020) التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية، بغداد.
 - 184. الهيآة العامة للمنافذ الحدودية (2020)، قسم الحاسبة، بغداد.
 - 185. وزارة التجارة ، (2019)، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بغداد.
 - 186. وزارة التخطيط ، (2012) دائرة السياسات الاقتصادية والمالية تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد.
 - 187. وزارة التخطيط ، (2020) دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي.
- 188. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات الحسابات القومية . بغداد.

- 189. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير النصف السنوي الأول(2022) متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي 2018 2022، بغداد.
 - 190. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية.
- 191. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، التقرير السنوي لمتابعة مشاريع الموازية الاستثمارية، بغداد.
 - 192. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة،مديرية الحسابات القومية.
- 193. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية، النشرة الاحصائية، أعداد متفرقة.
 - 194. وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية ، بغداد.
- 195.وزارة الصناعة والمعادن (2020)هيأة البحث والتطوير الصناعي، نظام الملكية الصناعية في العراق ، بغداد.
 - 196. وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية، قسم التخطيط والمتابعة، بغداد.
 - 197. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، بغداد.
 - 198. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، بغداد.
- 199. الوقائع العراقية ، قانون التعريفة الكمركية رقم 22، (2010) العدد 4170 ، الجزء الاول والثاني.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- World Bank. (2020) Consulté le 07 25, 2020, sur, .200 https://www.doingbusiness.org
- world economic forum. (2019). Consulté le 07 11, 2019, 4. https://www.weforum.org .201
- The heritage foundation. (2019). Consulté le 07 17, 2019, sur https://www.heritage.org .202
 - https://www.heritage.org .. The heritage foundation. (2021). Consulté le .203
 - Michael kalecki,(2017),http:// hetwebsite.net/het/profiles/kalecki.htm .204
 - Alan: Blinder, (2017): http://princeton.edu/blinder, 4-10-2017. **205**
 - carré magique & de Nicholas Kaldor, (2015) finance.com/le-carrem, .206
 - -https://richesse-et magique-de-nicolas-kaldor .207
 - OECD 2005 Assessing FDI Incentive Policies: a Checklist. -OECD .208
 - Database of Iraq body count(2020). Legitimacy, security and war crime let-offs .209
- The البيانات العالمية للحوكمة للبنك الدولي 2020 ، شبكة المعومات الدولية ، موقع متاح على الانترنت Worldwide Governance Indicators Governance Matters ,Vill,world bank
 - 211. الهياة الوطنية للاستثمار (2020)، www.investpromo.gov.iq
- nic . الهياة الوطنية للاستثمار، (سنوات مختلفة) المناخ الاستثماري في العراق والفرص الاستثمارية المتاحة. (nic) the national investment commission
 - Online at ، الاسرج: حسين: (2007) سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية MPRA Paper /http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230

المصاحر

- 214. سالم ،د. عماد عبد اللطيف ،(2020)، تقييم بيئة الأعمال في العراق: تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال موقع متاح على الانترنت https://amp.annabaa.org/arabic/economicarticles
- 215. درويش :حسين ديكان ،(2013)،تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في العراق قراءة في خطط التنمية See : الوطنية للمدة (2016 2013)، موقع متاح على الموفع: discussions, stats, and author profiles for this publication at:

 https://www.researchgate.net/publication/333356711
 - Erin Scronce & Roberto Echandi .216 مدونات البنك الدولي ، 2016، موقع متاح على الانترنت
- 217. عادل عبد الزهرة شبيب(2020)، تعزيز البنية التحتية في العراق ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي، الحوار المتمدن ، شبكة المعلومات الدولية ، موقع متاح على الانترنت، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/trade/three-key-ideas-creating-effective-investment-policies
 - http://www.mof.gov.iq ، على الموقع ، دائرة المحاسبة ، على 218.
- 219. البنك الدولي، البيانات العالمية للحوكمة للبنك الدولي (2020)، شبكة المعومات الدولية ، موقع متاح على الانترنت Governance Matters ,Vill, world bank
- 220. منظمة العمل الدولية (2022) موقع متاح على الانترنت،تعزيز العمل اللائق في https://www.ilo.org/beirut/countries/irag/WCMS_495159/lang--ar/index.htm
 - 221. البرنامج الاخصائي spss.
 - 222. البرنامج الاخصائي Excel.

ثانيا:المصادر الانكليزية

First: the books

- 1-Chrles Oman "Corporate Governance in Development (2003), The Experiences of BrazilChile "India "and south Africa (OECD) Development Centre & CIPE.
- 2-Comparing Business Comparing(2020) Business Regulation in 190 Economies Doing Business
- 3-Fernando, Mistura, Roulet Caroline, (2019), The determinants of Foreign Direct Investment, Mistura.
- 4- IMF ,The Role of Foreign Direct Investment in Development, (1991),World Bank:

 Development Committee Meeting, Washington,
- 5-International Monetary Fund(FMI), March(2007), draft of the sixth edition of the Handbook of Balance of Payments Statistics International Monetary Fund, Washington https://www.imf.org/ar/home



- 6-Tawfiq, Taleb Tawfiq, & Tahtamouni, Asem, (2018), The Impact of Monetaryand Fiscal Policies on Stock Returns in the Jordanian Amman Stock Exchange Case, Amman, Jordan, American University of Madaba.
- 7-UNCTAD, Transnational Corporation, Agricultural (2009): World Investment Report, Production and Development, New York,
- 8-Vangu, Tsasa & Kimbambu Jean Paul. (2012), Modèles macroéconomiques, théories de la croissance endogène, Congo.

Secondly -Undergraduate theses

- 1- James H. Seroka(2005) fiscal policy and the growth of foreign direct investment in sub-saharan africa (selected countries: ghana kenya, nigeria, and south africa) Auburn University, Doctor A Dissertation, the Graduate Faculty of, Auburn University
- 2-james andinuur, (2013)inflation, foreign direct investment and economic growth in ghana, thesis is submitted to the university of ghana, legon in partial fulfillment of the requirement for the award of mphil economics degree
- 3-Omran, Emad Attia Mohamed,(2017), THE impact of fiscal policy on output: Acase study of Egypt, Master's thesis, Tallinn University of Technology, School of Business and , Egypt ,Governance Department of Economics and Finance.

Third: Research and articles

- 1- Anna, Chingrande, (2012), The impact of interest on foreign direct, investment; A case study of the Zimbabwean economy, International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol.1, No.5, England
- 2-Al-Tai, Ali & Sabah, Jalil Kadhim,(2018) Impact of Financial IntermediationTransactions on Iraq's Gross Domestic Product(2003-2017), International New Artsand Sciences Research JournalVolume 7, No. 7.
- 3-Anitha, R. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth in India. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol. 18, (1).
- 4-Basem , Artimi & Saeh, Mohamed,(2013) , The Impact of Corruption on Some Aspects of the Economy International Journal of Economics and Finance Vol. 5, No. 8.
- 5-Dikit S.V. and Shringarpure A.A, (2013). Exchange Rate-A Key Determinant of FDI in India", Advances In Management, Vol. 6 (9) Sep.
- 6-Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)(2019) Expert Group Meeting on Intellectual Property System in the Arab Region Beirut.
- 7-Emmanuel Dodzi K. Havi, MPHILPatrick Enu,(2013) MAMethodist University College GhanaPrudence Attah-Obeng, MPHIMPHIL University of Ghana European Scientific Journal October, edition vol.9, No2
- 8-Foote, Christopher L., William Block Simon Thorburn Gray, August 2004, Economic Policy and Prospects in Iraq, Journal of Economic Perspectives 18(3).

المصاحر

- 9-Maric, ZelJjko.(2015),Crowding out VS Crowding in effects in transitional countries, University of Mostar, Bosnia and Herzegovina, 5, ISSUE 4, 2015ISSN 1804-0527
- 10- Al Karaawy ,Najim Abd, Al Baaj ,Qassim Mohammed Abdullah,(2018)the impact of international taxation systems variations on the application of financial accounting principles, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 22, Issue 2.
- 11-Rotondi ,Giorgio Di Giorgio, Zeno," (2011)'.Risk Management in Financial Institutions Monetary policy, financial stabilityand interest rate rules", Journal of Journal of Risk .Management in Financial Institutions, Vol,3-4,21st,
- 12-Tocar, sebastian,(2018) determinants of foreign direct investment: a review, REBS Review of Economic Business, Volume 11, Issue 1,
- 13- Khan ,Rana Ejaz Ali, Rashid Sattar, Hafeezur Rehman(2012), "Effectiveness of Exchange Rate in Pakistan Causality Analysis Pak. J. Commer. Soc. Sci. Vol. 6 (1),

Fourth: Conferences and Seminars:

- 1-James P. Walsh and Jiangyan Yu(2010) ,Determinants of Foreign Direct, Investment: A .Sectoral and Institutional approach, , IMF Working Paper
- 2-OECD Working Papers on International Investment, France. Paris

Fifth: Releases and Statistics

- 1- IMF,(2019) World Economic Outlook, Washington, D.C, April.
- 2-Database of Iraq body count(2020 Legitimacy, security and war crime let-offs
- 3-IMF, (2015) World Economic Outlook, Washington, D.C, April
- 4-IMF,(2020) World Economic Outlook, Washington, D.C, April
- 5-Transparency (2017) International(TI), corruption perception (CPI) for a
- 6-Transparency (2020) International(TI), corruption perception (CPI) for a
- 7-Transparency (2021) International(TI), corruption perception (CPI) for a
- 8-Investment Regulation (2010) for "the Sale and Lease of Real Estate and Landed Property of the State and Public Sector Investment Purposes, No. 7.
- 9-Reports doing-business,(2020),Comparing Business Regulation in 190 Economies, ...World Bank, H Street NW, Washington
- 10-Rwanga Foundation,(2021) case report youth employment Kurdistan Region Iraq
- 11-The Worldwide Governance Indicators(2020)/Methodology and Analytical Issues DanielKaufmann,(2010) Brookings InstitutionAart Kraay and Massimo Mastruzzi, World BankSeptember



- 12-united nations development program, undp(2018), ,new York
- 13-World Bank, world Development Indicator ,(2021) Data Bank, United Nations.
- 14-World Bank., (2020) World Development, Database of World Bank, United Nations, 2021
- 15-World Development Indicator (2021), Data Bank, World Bank,

Sixthly:International Information Network (Internet)

1-Alrubaie, falah.K.Ali ,(2008) The impact of Economic policies On the investment climate in Arab Countries Economics Faculty of Economics Omar Almukhtar University Libya, June,

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8369/ MPRA Paper No. 8369, posted 21 Apr 2008 17:31 UTC.

- -3-Iraq investor guide 2015," iraq national investment commission, available at http://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2015/06/english-invester-guide-.pdf
- 4-World Trade Organization, (W.T.O),(1995) Geneva, General Basis of the Agreement on Trade Related Investment Measures (TRIMS). https://ar.wikipedia.org/wiki.

المزاحق...

الملحق (1) أسماء السادة الخبراء الذين عرضت عليهم الاستبانة لغرض التحكيم

الجامعة	التخصص	اسم المحكم واللقب العلمي	ت
جامعة البصرة	احصاء	أ.م د. ريسان عبد الامام زعلان	1
جامعة البصرة	احصاء	أ.م د. بهاء عبد الرزاق قاسم	2
جامعة البصرة	طرائق تدريس	أ.م د. عامر عبد النبي العبادي	3
جامعة البصرة	ادارة اعمال	أ.م زيد صادق ماجد	4

المراحق.....

الملحق (2)

هيآت الاستثمار في العراق

الاسماء	عدد الاشخاص الذين تمت	هيآت الاستثمار في العراق
	مقابلتهم	
- الستِ سهی داود النجار/ رئیس	2	الهيأة الوطنية للاستثمار
الهيأة		
- الدكتورة إكرام عبد العزيز عبد		
الو هاب)		
- علاء عبد الحسين سلمان رئيس	5	
الهياة		هيأة استثمار البصرة
- الاستاذ جاسب عبد السادة خنجر		
 الاستاذ محمد فوزي جاسب 		
- الاستاذ عبد الكريم نعيم خضير		,
- الدكتور كريم ذياب/ رئيس االهيأة	1	هيأة استثمار ديالي
- الدكتور علي تركي مسرهد	1	هیأه استثمار واسط
الشمري/ رئيس الهيأة		
 المهندس محمد جاسم زكم/رئيس 	1	هيأة استثمار بابل
الهيأة		
- الاستاذ مدحت عادل عبد الجبار/	1	هياه استثمار الموصل
رئيس الهيأة		
- الحقوقي عبد اللطيف حماد	1	هيأة استثمار الانبار
الحلبوسي / نائب رئيس الهيأة		
- المهندس ضياء صبري مدير قسم	1	هيأة استثمار بغداد
العلاقات		
- المهندس اسعد شهاب حمد	1	هيأة استثمار النجف
1 24 - 1:1: : ::1:11	1	م أن ا تنثر ا ح ك ك أي
- القانوني حيدر ناظم صادق مسول شورة التنسية	1	هيأة استثمار كركوك
شعبة التنسيق	2	ما المنانية
- المهندس عدنان هاشم محمد مدیر التی الاقتیاده	2	هيأه استثمار الديوانية
القسم الاقتصادي		
- الدكتورة حياة المن شتات	1	١. ﴿ ١ مُم ١ م أ م
- المهندس مشتاق	1	هيأة استثمار كربلاء
- الاستاذ عادل الياسري/ رئيس	2	هيأه استثمار السماوة
الهيأة		
 المهندس محمد رضا توفيق نعيم 		
- الاستاذ امجد محمد فهد	1	هیأه استثمار میسان
- نائب رئيس الهيأة		

الملحق (3)

استمارة الاستبانة (للمستثمرين المحليين والاجانب) بعد التحكيم



المراحق....

وزارة التعليم العالى والبحث العالى / جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد الدراسات العليا – الدكتوراه

م/استمارة استبانة

السادة المستثمرون المحليون والاجانب في العراق المحترمون

تحية طيبة ومباركة:

تروم الباحثة أجراء الدراسة الموسومة ب (دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة 2020-2020) وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ، وتتطلب الدراسة إعداد استبانة عن عوائق الاستثمار التي تواجه المستثمرين في العراق والسياسات المقترحة.

ولأغراض هذه الدراسة اعدت الباحثة الاستبانة التي بين ايديكم التي تتطلب ابداء ملاحظاتكم وآرائكم في مجال الاستثمار المحلى والاجنبي في العراق.

ولكونكم من المستثمرين يرجى التفضل بالإجابة على الاسئلة الواردة في الاستبانة بصدق وصراحة. علماً ان المعلومات التي ستقدمونها هي لأغراض البحث العلمي فقط ولن يطلع عليها سوى المشرف والطالبة ، ولا داعي لذكر الاسم.

شكرا لتعاونكم واجاباتكم الصريحة مع فائق التقدير والاحترام.

اشراف الاستاذ الدكتور

اعداد الطالبة

فييل جعن عبد الرضا

باسمه كزار حسن

ملاحظة: يرجى تفضلكم مشكورين بالإجابة عن طريق وضع (✔) في الحقل الذي يمثل رايك امام كل فقرة.

المراحق اولاً: معلومات ديمغرافية

المستثمر	حنسية

أ- اج نبي
ب-محلي
ج-مشترك
التحصيل الدراسي
أ- ابتدائية
ب- متوسطة
ج- اعدادية
د- بكالوريوس
ه- عليا(دبلوم-ماجستير-دكتوراه)
وضع المستثمر
أ- مستمر بالاستثمار
ب- منقطع عن الاستثمار
التخصص الاستثماري
أ- صناعي
ب- زراعي
ج- تجاري
ح- سکني
خ- مالي ومصارف
د- مشروعات مشترکة(محلي واحني)

المااحق	1
ه- تعليمي(مدارس وجامعات)	
ه- متعدد التخصص (يشمل اكثر من فرع من الفروع السابقة)	

*	7	محايد	اتفق	اتفق	الفقرات	ű
اتفق	اتفق			تماماً	•	
	تماماً					
	10 101					
					ثانياً: قانون الاستثمار	
					يلبي قانون الاستثمار احتياجات المستثمر	1
					تلتزم المؤسسات الحكومية العراقية بقانون الاستثمار	2
					يوجد تضارب تخصصي في مؤسسات الدولة (اكثر من مؤسسة تختص بالاستثمار) مما يسبب ارباك للمستثمر	3
					يستطيع قانون الاستثمار النافذ حل جميع الاشكالات التي تواجه المستثمر	4
					نجحت هيأت الاستثمار من تطبيق قانون الاستثمار في عملية تنمية العراق	5
					وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها يعطى قانون الاستثمار امتيازات تشجيعية للمستثمر	•
						6
					ان التضارب في نصوص قانون الاستثمار او تعارضه مع القوانين الاخرى يسبب نفور للمستثمرين من العمل في العراق خوفاً من التبعات القانونية	7
					تعمل النافذة الواحدة على وفق قانون الاستثمار	8
					انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار يولد عدم الثقة او عدم	9
					الاطمئنان لدى المستثمر على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية	
					والاجتهادات وعدم ثباتها الامر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان	
					باستمرار. ان الحوافر التي ينص عليها قانون الاستثمار مشجعة للاستثمار في العراق.	10
					4	10
	1	1		1	ثالثاً: الاجازة الاستثمارية	1
					تقدم دائرة النافذة الواحدة الخدمة متكاملة ابتداء من اجراءات اصدار	1
					الاجازة الاستثمارية والبدء بتنفيذ المشروع وانتهاء بإنجاز المشروع.	2
					المدة الزمنية المستغرقة لإصدار الاجازة الاستثمارية مقبولة. ان واقع حال انجاز المعاملات الادارية اللازمة للحصول على اجازة	2
					ان واقع حال الجار المعاملات الادارية الكرمة للحصول على اجارة الاستثمار يتسم بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب	3
					الاستثمارات الخارجية والداخلية وتوزيعها بالشكل الامثل.	
					يعد تقديم طلب الحصول على رخصة استثمارية من خلال ملء حقول	4
					استمارة الطلب كافة الموجودة على الموقع الالكتروني سهلاً	
					وجود نافذة واحدة تسهل عملية اصدار الاجازة الاستثمارية للمشروعات الاستثمارية	5
					تعتمد هياة الاستثمار المخاطبات الالكترونية مع المؤسسات المالية (6
					الممولة / الضامنة) في خطة تمويل المشروع	
					يصنف الموقع الالكتروني استمارات الطلب حسب حجم المشروعات	7
			-		ونوعها الى استمارات موحدة ، استمارات تخصصية يقوم المستثمر في العادة بمراجعة الجهات القطاعية لإكمال متطلبات	8
					الموافقات الخاصة بإصدار الاجازة الاستثمارية ام دائرة النافذة الواحدة	ō
					تجد اجراءات تقديم طلب الاستثمار تجري بسهولة	9
					يتحمل المستثمر اجور الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لاستصدار	10
					اجازة استثمارية	

المراحق.

رابعاً: الفريطة الاستثمارية	
الخريطة الاستثمارية المقدمة جاذبة للمستثمر	1
تصدر خريطة استثمارية بالمشروعات الاستثمارية	2
ان الخريطة الاستثمارية في كل محافظة معدة اعداداً جيداً يتناسب والحاجة الفعلية للمحافظات للفرص الاستثمارية	3
تغطي الخريطة الاستثمارية احتياجات قطاع الاستثمار على وفق المدة	4
الزمنية تخصيصاً مسبقاً للفرص الاستثمارية	-
الموجودة في الخريطة (تخصيص ارض لكل مشروع (5
الموقع الالكتروني لهيات الاستثمار كاف ويلبي احتياجات المستثمر في التسجيل كشركة مستثمرة	6
التعامل المباشر بين الموظفين والجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الادارية مع المستثمر يؤدي الى عقد الصفقات ومن ثم تحقق الفساد الاداري والمالي	7
عدم استكمال التصميم الأساسي للعديد من المحافظات أدى إلى صعوبة وضع خريطة استثمارية متكاملة تحدد المناطق الاستثمارية بشكل مصنف حسب القطاعات.	8
يتم الترويج للمشروعات الاستثمارية من خلال موقع هياّت الاستثمار	9
يم شرويج مستوري من عرب المستثمارية سنوياً	10
خامساً: تفصيص الاراضي	•
مساحة الاراضي المخصصة للمشروعات مناسبة مع الحاجة الفعلية للمشروع المشروع	1
يتناسب موقع الارض المخصصة للاستثمار مع طبيعة المشروع الاستثماري	2
م المستثمر عراقيل مع الجهة المالكة للأرض المحالة للاستثمار المحالة المستثمر عراقيل مع الجهة المالكة للأرض المحالة الاستثمار	3
يؤثر شغل الارض المحالة للاستثمار من قبل المتجاوزين في المشروعات ام ان تلك التجاوزات ترفع من قبل الجهات المعنية	4
تتدخل هياة الاستثمار في رفع التجاوزات من قبل الجهات المعنية على الاراضى المحالة للاستثمار	5
وجود دعاوى نزاعات ملكية على بعض الأراضي المرشحة للاستثمار	6
تعد الجهة المالكة للأرض مرنة في تحويل الارض الى المستثمر	7
في حال اشغال الارض المخصصة للمشروعات تقوم هياة الاستثمار بإزالة التجاوز ثم تسليمها الى المستثمر	8
الاراضي المخصصة للاستثمار غير مشغولة من متجاوزين	9
صعوبة تغيير جنس الأرض بسبب التصاميم الأساسية	10
سادساً :السياسات الاقتصادية	
يؤثر التقلب في سعر الصرف في انجاز المشروعات الاستثمارية	1
يحصل المستثمر على القروض الميسرة على وفق القانون	2
يجد المستثمر الاجنبي والمحلي ان ثبات سعر الصرف (الدينار/الدولار) افضل من تعويمه ام العكس	3
ثبات سعر الصرف للمدة 2004-2020 نتيجة للنقلبات التي شهدها العراق للمدة الممتدة بين 2019و 2021 التي اثرت في عدد الفرص الاستثمار بة في البلاد	4
تمنح المصارف التسهيلات الكافية للمستثمر لإنجاز مشروعه	5
منافذنا الحدودية لها القابلية على استيعاب النموالحاصل في القطاع الاستثماري من ناحية القدرة على ادخال المواد المستوردة للمشروعات	6
النظام المصرفي في العراق يفي بالغرض	7
هناك قناعة لدى جمهور المستثمرين بالسياسات الاستثمارية	8
	_

المااحق

	7 7
يتلاءم العبء الضريبي على مشروعات اعمال المستثمرين مع اهداف السياسات الضريبية والنظام الضريبي	9
تستخدم الحكومة ادوات السياسة التجارية لتشجيع الاستثمار في صناعات	10
معينه	
سابعاً: اجراءات هيأت الاستثمار	
الاجراءات لها اثر سلبي في المدة المقررة للمشروعات	1
تسمح هياة الاستثمار للمستثمرين بأبداء آرائهم ومشورتهم حول الاستثمار في العراق	2
تقوم هياة الاستثمار بالمتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات	3
تكون الاجور التي تُفرضها هياة الاستثمار على الُخدمات المقدمة من قبلها على المستثمر عادلة	4
يتعرض المستثمر الى حالات من الابتزاز (كطلب الرشوة) مقابل تسهيل عمله في الدوائر المعنية	5
تقدم هياة الاستثمار المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية لمشروعات المستثمرين	6
تصمم هياة الاستثمار السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين	7
هنالك تواطؤ بين موظفين من هيأت الاستثمار وتلك الجهات لابتزاز المستثمر	8
يحصل المستثمر على المعاملة الجيدة في المؤسسات المعنية	9
تؤثر النزاعات الداخلية في المستثمرين مع وجود سلطة الدولة	10
ثامناً : المؤشر المركب للمخاطر القطرية	
تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر في الفرص الاستثمارية	1
استخدام المكونات السياسية نفوذهم ومكانتهم السياسية لأغراض شخصية	2
يؤثر في الفرص الاستثمارية المتاحة	
لبعض الجهات العسكرية تأثير في قطاع الاستثمار	3
يتسيد حكم القانون على التحاكمات في قطاع الاستثمار كافة	4
توجد متابعة دورية للمشروعات الاستثمارية والتي ستؤول ملكيتها الى الجهة الحكومية لاحقاً	5
يمكن تغير طبيعة المشروع الاستثماري بعد اصدار الاجازة الاستثمارية	6
يتم تعويض المستثمر في حال تعرضه لانتهاك صريح مخالف للقانون	7
الاراضي المخصصة للمشروعات الاستثمارية والواقعة في مناطق نفوذ العشائر او بعض الجماعات غير مرغوبة للمستثمرين او تعد طاردة للاستثمار	8
للاستثمار يتطلب تنفيذ مشروع استثماري (في أثناء مرحلة التنفيذ) في المناطق التي تسيطر عليها العشائر او بعض الجماعات من المستثمر دفع اتاوات	9
او اعطاء مقاولات ثانوية لتلك الجهات لضمان عدم تهديدهم للمشروع اضطراب العملية السياسية تأثير في قطاع الاستثمار	
اضطراب العملية السياسية تأثير في قطاع الاستثمار	10

••	\	٨	11	
0	<u> </u>	'n	الديب	

تاسعاً: جوانب اخرى

(ة.	ىكانك اختيار اكثر من ج _م	ما هي برايك الجهات التي لا تلتزم بقانون الاستثمار (بإه
		1-الكمارك- وزارة الداخلية
		2- وزارة النفط
		3- وزارة الكهرباء
		4- عقارات الدولة
		5-الجيش العراقي والحشد الشعبي
		6- الدوائر البلدية في المحافظات
		-
		7- دوائر الماء والمجاري
		8 -المؤسسات المالية
		9-دائرة الاثار
		10-الطرق والجسور
		11-وزارة البلديات والاسكان ومديرياتها
		12- الوزارات التي لها علاقة مع ملكية الارض
	متثمارية عليها وبالأخص	13-الجهات المالكة للأراضي المزمع اقامة المشروعات الام
		14-دوائر الطرق والجسور
		15- المديريات العامة للتربية
		16-بعض مالكي الاراضي من القطاع الخاص
	السكني و النفطي	17-بعض شيوخ العشائر لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار

المراحق..

عاشراً: باعتبارك مستثمر ماهي مقترحاتك لتطوير عملية الاستثمار وجذبه في العراق؟

-1

-2

-3

-4

-5

-6

-7

-8

-9

-10

الملحق (4)

استمارة الاستبانة (لهيآت الاستثمار في العراق) بعد التحكيم



المااحق.....

وزارة التعليم العالي والبحث العالي / جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد الدراسات العليا – الدكتوراه

م/استمارة استبانة

السادة رؤساء هيآت الاستثمار في العراق المحترمون

تحية طيبة ومباركة:

تروم الباحثة أجراء الدراسة الموسومة بـ (دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة 2020-2024) وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ، وتتطلب الدراسة إعداد استبانة عن دور هيآت الاستثمار في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي والسياسات المقترحة.

ولأغراض هذه الدراسة اعدت الباحثة الاستبانة التي بين ايديكم التي تتطلب ابداء ملاحظاتكم وآرائكم في مجال الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق.

ولكونكم مديري هيآت الاستثمار يرجى التفضل بالإجابة عن الاسئلة الواردة في الاستبانة بصدق وصراحة. علماً ان المعلومات التي ستقدمونها هي لأغراض البحث العلمي فقط ولن يطلع عليها سوى المشرف والطالبة ، ولا داعي لذكر الاسم

شكرا لتعاونكم واجاباتكم الصريحة مع فائق التقدير والاحترام .

اشراف الاستاذ الدكتور

اعداد الطالبة

نييل جعن عبد الرضا

باسمكزام حسن

ملاحظة: يرجى تفضلكم مشكورين بالإجابة عن طريق وضع(✔) في الحقل الذي يمثل رايك امام كل فقرة.

لا اتفق	لا اتفق تماماً	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الفقرات	=
				لعراق	اولاً : قانون الاستثمار في ا	
					يلبي قانون الاستثمار طموح وتطلعات الهياة	1
					ترى الهياة ان المستثمر على علم كاف بحقوقه وواجباته في ظل قانون الاستثمار	2
					قانون الاستثمار هو الفيصل في النقاط الخلافية في حال تقاطعها مع القوانين المدنية النافذة	3
					يواجه قانون الاستثمار وانظمته صعوبات بالتطبيق	4
					تلتزم المؤسسات الحكومية العراقية بقانون الاستثمار	5
					يستطيع قانون الاستثمار النافذ حل جميع الاشكالات التي تواجه الهياة الاستثمار	6
					نجحت هيات الاستثمار من تطبيق قانون الاستثمار في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها	7
					حققت هيآت الاستثمار في المحافظات العراقية الاهداف المنشودة من قانون الاستثمار	8
					تعمل النافذة الواحدة على وفق قانون الاستثمار	9
					ان الحوافر التي ينص عليها قانون الاستثمار مشجعة للاستثمار في العراق	10
				تثمار	ثانياً: واقع عمل هيأة الاسا	
					من خلال تجربتكم منذ انشاء الهياة ولحد الان الاقبال على الاستثمار في العربة على العربة العربة الطموم	1
					العراق يلبي الطموح على وفق الحركة الاستثمارية في البلد بإمكان الهياة تحقيق اهدافها المنشودة	2
					تم تفعيل نظام النافذة الواحدة من فبل الجهات ذات العلاقة	3
					تقوم الهياة بندوات وحلقات نقاشية للمستثمرين بصورة دورية للتعرف على اهم المشكلات التي تواجه المستثمر الاجنبي والمحلي للعمل على حلها	4
					تقوم الهيَّاة بتسجيل الشركات الاسَّتثمارية الْكترونيأ	5
					الموقع الالكتروني لهيات الاستثمار كاف ويلبي احتياجات المستثمر في التسجيل كشركة مستثمرة	6
					لا تسمح الهياة للعشائر او الجهات الاخرى ان تتدخل في عمل الهياة وتفرض اسماء او مشروعات على هيأت الاستثمار	7
					تقدم هياة الاستثمار المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات	8
					تصمم هياة الاستثمار السياسات الخاصة بتحفيز وجنب الاستثمار الاجنبي	9
					المباشر تقوم هياة الاستثمار بتخطيط الاستثمار الاجنبي في المجالات الاقتصادية كافة	10
				ä	عدد المستثماري الأجازة الاستثماري	
					يمكن تغير طبيعة المشروع الاستثماري بعد اصدار الاجازة الاستثمارية	1
					المدة الزمنية المستغرقة لإصدار الاجازة الاستثمارية مقبولة	2

المراحق..

	3	, ,
_	ان واقع حال انجاز المعاملات الإدارية اللازمة للحصول على اجازة	3
	الاستثمار يتسم بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب	
	الاستثمارات الخارجية والداخلية وتوزيعها بالشكل الامثل	
	هناك تباطؤ في اجراءات التسجيل العقاري وتزويد الجهات المالكة	4
	للأرض	
	وجود نافذة واحدة يسهل عملية اصدار الاجازة الاستثمارية للمشروعات	5
	الاستثمارية	
	تعتمد هياة الاستثمار المخاطبات الالكترونية مع المؤسسات المالية (6
	الممولة / الضامنة) في خطة تمويل المشروع	
	يصنف الموقع الالكتروني استمارات الطلب حسب حجم المشروعات	7
	ونوعها الى استمارات موحدة ، استمارات تخصصية	
	تصاعد وتيرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر على الفرص الاستثمارية	8
	في شان اصدار اجازة التأسيس سبق للهياة أن منحت اجازات استثمارية	9
	في ظل ضغوط سياسية	
	للهياة ان تساعد المستثمر في الحصول على أجازة التأسيس من خلال	10
	توليها مفاتحة الجهات المختصة واستطلاع أراء تلك الجهات	
	رابعاً: الخريطة الاستثمارية	
	ان عدم استكمال التصميم الاساسي للعديد من المحافظات ادى الى صعوبة	1
	في وضع خريطة استثمارية متكاملة وتحديد المناطق الاستثمارية بشكل	
	منصف للقطاعات	
	تغطي الفرص الاستثمارية المعروضة الطلبات المقدمة للاستثمار ضمن	2
	الخريطة الاستثمارية	
	يتم حساب الفرص الاستثمارية الضائعة سنوياً	3
	تغطى الخريطة الاستثمارية احتياجات قطاع الاستثمار على وفق المدة	4
	الزمنية	
	تتضمن الخريطة الاستثمارية تخصيص مسبقاً للفرص الاستثمارية	5
	الموجودة في الخريطة (تخصيص ارض لكل مشروع(
	يتم تحديث الخريطة الاستثمارية سنوياً	6
	يتم تخصيص الاراضى على وفق الخريطة الاستثمارية	7
	قيام ممثلي الوزارات وبعض الجهات ذات العلاقة بتزويد الهياه الوطنية	8
	للاستثمار بقائمة بالفرص الاستثمارية المتاحة لديها	
	للهياة خطة لتطوير الخريطة الاستثمارية	9
	تلبي الخريطة الاستثمارية نهضة الاقتصاد العراقي	10
	7.41 781 11 (12	
	خامساً: السياسات الاقتصادية	
	ترى الهياه ان ضعف الائتمان الممنوح من فبل المصارف العراقية	1
	المختصة الناجم عن التشدد في اجراءات الحيطة المالية من جهة فضلاً	
	عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة اخرى يؤثر في	
	جذب الاستثمار تجد الهياه ان نسبة الضريبية محفزه للمستثمر المحلي	
		2
	تجد الهياه ان ثبات سعر الصرف (الدينار/الدولار) افضل من تعويمه ام	3
	العكس ترى الهياه ان ثبات سعر الصرف للمدة 2004-2000 نتيجة لتقلبات التي	4
	ترى الهياة ال بات شعر المصرف شعدة 2004-2008 تليب التي التي التي التي التي التي التي التي	4
	الاستثمارية في البلاد تجد الهياه ان نسبة الضريبية اثرت في تكاليف المشروعات الاستثمارية	-
		5
	لنسبة الضريبة الحالية الأثر في محدودية الفرص الاستثمارية	6
	تجد الهياه ان النظام المصرفي في العراق يفي بالغرض	7
	هناك قناعة لدى هياة الاستثمار بالسياسات الاستثمارية	8
	يؤثر التقلب في سعر الصرف على انجاز المشروعات الاستثمارية	9

**	1	١ ١	Λ
10	<u> </u>	/-07	77

		2 -
·	تستخدم الحكومة ادوات السياسة التجارية لتشجيع الاستثمار في صناعات	10
	معييه	
	سادساً: تفصيص الاراضي	
	يؤثر عدم التزام المحافظات بالمدة القانونية لتشكيل مجالس ادارة هيأت	1
	الاستثمار بعد انتهاء دوراتها على عمل المشروعات الاستثمارية	
	اثر ضعف القطاع الصناعي في العراق على تكلفة المشروعات	2
	الاستثمارية في العراق	
	الاجراءات لها اثر سلبي في المدة المُقررة للمشروعات الاستثمارية	3
	يتم انجاز متطلبات المشروع الاستثماري كاملأ الكترونيا	4
	تؤثر البيروقراطية في انجاز المشروعات في الوقت المحدد	5
	تم الترويج للمشروعات الاستثمارية من خلال موقع هيأت الاستثمار	6
	تلتزم الوزارات والدوائر كافة لقرارات مجلس الوزراء المؤقر الخاصة	7
	بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وازالة المتجاوزين وضمن المدة المحددة في	'
	القرارات	
	تعاون الجهات المالكة للأرض (الحكومية او القطاع الخاص(8
	تلتزم الجهات الحكومية ذات العلاقة بمدة زمنية لإصدار التراخيص	9
	الخاصة بتخصيص الارض للمشروعات الاستثمارية	
	الأرض المخصصة للمشروع تتناسب و حجم المشروع	10
	4	1 = -
قطرية	سابعاً : المؤشر المركب للمخاطر ال	1
	قطع العراق شوطاً في مجال الاستثمار مقارنة بالدول المجاورة والاقليمية	1
	استخدام المكونات السياسية نفوذهم ومكانتهم السياسية لأغراض شخصية	2
	يؤثر في عمل الهياه لبعض الجهات العسكرية تأثير في عمل الهياه	
		3
	يتسيد حكم القانون على التحاكمات في قطاع الاستثمار كافة	4
	لم تؤثر التقلبات والاضطرابات التي شهدها النظام السياسي ما بعد التغيير	5
	في عمل الهياه	
	عالجت النافذة الواحدة تعدد الموافقات والمراجعات والتضخم المستمر في	6
	الاعمال الورقية، كي تصبح القواعد والاجراءات واللوائح حواجز دفاعية	
	مشروعة يحتمي وراءها البيروقراطي من التصرف المستقل ويجد له	
	مصلحة دائمة في الحفاظ عليها وتقويمها	
	تصاعد وتبرة العنف في المجتمع والاقتتال القبلي او الطائفي يؤثر في	7
	الفرص الاستثمارية	<u> </u>
	تأخذ هياه الاستثمار اجراءات رادعة للذين يتجاوزون على عمل الهياه من	8
	العشائر وبعض الجهات	 _
	للعشائر وبعض الجهات تأثير في عمل هياه الاستثمار مثل وضع اليد على	9
	الارض المخصصة للمشروع الاستثماري او عدم السماح للمستثمر بالعمل ان تطبيق الحوكمة الرشيدة (سيادة القانون، الشفافية، المسائلة) تؤدى الى	10
	ال تطبيق الخوجمة الرسيدة (سيادة الفاتول: السفاقية: المساللة) لودي الى المراق الخراق	10
	لجاح الاستمار تي العراق	

المراحق.....

ثامناً: جوانب اخرى

هل يتم تحديد المشروعات يع العملاقة في الخريطة الاستثمارية وفق رؤيا هيأه استثمار المحافظة ام وفق رؤيا
الهيأه الوطنية للاستثمار؟
أ- هيأه استثمار المحافظة
ب- هيأه الاستثمار الوطنية
هل يتم تخصيص الاراضي وفق الخريطة الاستثمارية ام الخريطة غير مرتبطة بتخصيص الأرض (فقط تسمية
مشروعات استثمارية)؟
أ- الخربطة الاستثمارية
ب- الخريطة غير مرتبطة بتخصيص الأرض
تحدد المحافظة الاولوية للمشروعات الاستثمارية ام يتم تحديدها من الهيأه الوطنية للاستثمار؟
أ- المحافظة
ب- الهيأة الوطنية للاستثمار
منطلقات الخريطة الاستثمارية هل هي منبثقة من ؟
أ- خطة التنمية الوطنية
ب- البرنامج الحكومي
ج- حاجة آنية للمحافظات
ح- أهداف التنمية المستدامة

	المااحق
	خ- أخرى
طة موحدة والتي تعدها الهيأه الوطنية للاستثمار؟	توجد خربطة استثمارية لكل محافظة ام تكون الخري
	أ- خريطة استثمارية للمحافظة
	ب- خريطة موحدة
ل دوري (سنوياً على الاقل) ؟	ما هي اسباب عدم تحديث الخريطة الاستثمارية بشك
	أ- ضعف في الجانب التصميمي
	ب-سوء ادارة حقيقة للموارد
	ج-عدم وضع خطة عمل لإدارة المشروع
	ح- عدم وجود برنامج حكومي واضح
	خ- عدم وجود خطة للتنمية للمستدامة
ام المحلي ؟	من حيث رصانة العمل ايهما افضل المستثمر الاجنبي
	أ- المستثمر الاجنبي
	ب- المستثمر المحلي
	ترى الهيأه ان تطوير الاستثماريتم من خلال تطوير
	أ- النظام القانوني
	ب- النظام السياسي
	ج-النظام الامني
	ح-النظام المصرفي
	خ-النظام الاجرائي
تحويلها إى المستثمر؟	كيف تجد سرعة استجابة الجهات المالكة للأرض في ا
	أ- سريع جداً

	المااحق
	ب- سريع
	ج- إلى حد ما
	ح- بطئ
	خ-بطي جدا
قطاعات معينة	الاستثمار في البلد شمل جميع القطاعات ام
	أ- جميع القطاعات
	ب- قطاع النفط
	ج- قطاع السكن
	ح- قطاع السياحة
	خ-قطاع التعليم
	1- 2 2
المستثمر وتطويره ؟	تاسعاً: هل للهيأه مقترحات في عملية تنمية
	-1
	-2
	-3
	-4
	-5
	-6
	-7
	-8

The role of economic policies in attracting foreign direct investment to Iraq for the period 2004-2020

Basima gzar Hassan

Basra University

Center for Basra and the Arabian Gulf Studies

Prof.Dr.Nabeel Jaafar Abdulridha Basra University

Faculty of Administration and Economics

Abstract:

The research attempts to study the impact of economic policies on the volume of foreign direct investment incoming to Iraq for a period of 17 years, so it requires us to address the different definitions of economic policies, foreign direct investment, indicators and tools used to influence the attraction of foreign direct investment, and then deal with the descriptive analysis of the impact of some of the most important of these variables depend On the development of the volume of foreign direct investment, followed by the application aspect, which relied on the standard model that included it. A set of economic policies represented in: fiscal policy, monetary policy, trade policy, and investment policy, and the study was based on the premise that "despite the importance of economic policies in Iraq, they do not stimulate the attraction of foreign direct investment

Keywords: Foreign direct investment, fiscal policy, monetary policy, trade policy and investment policy

Republic of Iraq

The Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Basrah

Faculty of Administration and Economics

Department of Economics

The role of economic policies in attracting foreign direct investment to Iraq for the period 2004-2020

A thesis submitted by Basima Kzar Hasan

To the Council of the College of Administration and Economics, University of Basrah as partial fulfillment of requirements for Philosophy Doctorate in Economic Sciences

Supervised by Prof.Dr.Nabeel Jaafar Abdulridha

1443 A. H. 2022 A. D.